حوارات لقرن جديد

الخَصخَصة
آفاقها وأبعادها

الدكتور
محمد رياض الأبرش

الدكتور
نبيل مرزوق

دار الفكر
دمشق - سورية
دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

الدكتور نبيل مرزوق

- من مواليد دمشق ١٩٤٧
- دكتوراة الحلقة الثالثة في العلوم الاجتماعية
- تقلب في الوظائف الاقتصادية وغيرها منذ عام ١٩٧٤
- له دراسات اقتصادية حيوية وهامة، منها :
- حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي
- حول برنامج الخصخصة في الكويت
- الشرق أوسطية وقوى الاندماج الفاعلة عربياً وإسرائيلياً
- آفاق الاندماج الشرق أوسطي

الدكتور محمد رياض الأبرش

- من مواليد دمشق ١٩٣٩
- إجازة في الحقوق من جامعة دمشق
- دكتوراة في العلوم الاقتصادية من جامعة مونستر في ألمانية
- مدير لعدد من المديريات في وزارة التخطيط السورية
- خبير في الأمم المتحدة للتخطيط والدراسات الصناعية لدى جمهورية باكستان الإسلامية
- منسق مشروع التنمية الصناعية (في الكويت)
- كبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادي (في السُودان)
- أُستاذ زائر لدى جامعة مشيغان الأمريكية...
- عضو في عدد من الجمعيات الدولية العاملة في شؤون التمويل وحقوق الإنسان والعلوم المستقبلية



الخصخصة

آفاقها وأبعادها

الدكتور محمد رياض الأبرش

الدكتور نبيل مرزوق

الخصخصة

آفاقها وأبعادها



الرقم الاصطلاحي للسلسلة : ٣٠٤٥
الرقم الاصطلاحي للحلقة : ١٢٧٥
الرقم الدولي للسلسلة: ISBN: 1-57547-447-6
الرقم الدولي للحلقة: ISBN: 1-57547-654-1
الرقم الموضوعي: ٣٣٠
الموضوع: علوم اقتصادية
العنوان: الخصخصة آفاقها وأبعادها
التأليف: د. محمد رياض الأبرش
د. نبيل مرزوق
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: مطبعة سيكو - بيروت
عدد الصفحات: ٢٨٨ ص
قياس الصفحة: ١٤ × ٢٠ سم
عدد النسخ: ٢٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com

١٩٩٩
أعمال العقل
مفتاح التقدم

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م

المحتوى

الجزء الثالث

الجزء الرابع

كَلمة الناشر

هذه هي الحلقة السادسة من (حوارات لقرن جديد) .

قد لا يكون أسلوب التحاور في القضايا الهامة جديداً، فقد سبقت إليه، وأتاحته شبكات الاتصال الألكترونية .

لكن الحوار، في عالم النشر، على هذه الشاكلة، **جديد** .

جديد فيما يرمي إليه من كسر الحواجز بين التيارات الفكرية، وحمل كل طرف على أن يقرأ الآخر، ويتفهم وجهة نظره، قبل أن يكوِّن قناعاته ومسلماته .

جديد في أسلوبه الذي يتيح لكل باحث فرصة كافية كي يناقش الآخر بهدوء وموضوعية .

جديد على الباحث الذي اعتاد أن يخاطب جمهوره المتوافق معه في الرأي، بتقريرية يعوزها التعليل والمقارنة .

ودار الفكر

إيماناً منها بعقم ثقافة الاتجاه الواحد، التي تقدم نفسها بوصفها الحقيقة المطلقة التي انتهى إليها العلم، وأن ما عداها هو الباطل الذي لا حق فيه .

وثقة منها بأن احتكارات المعرفة قد تحطمت في عصر المعلوماتية وتقنيات الاتصال، *فلم يعد المتلقي أسير خطاب أوحد؛ سياسياً كان، أم أيديولوجياً،*

أم معلوماتياً، بعد أن تعددت لديه مصادر المعرفة، واجتازت إليه كل الحدود والحواجز والقيود.

تخوض غمار هذا (التحاور)، وهي تعلم سلفاً، حجم المهمة التي تصدت لها، والمسؤولية التي تحملتها، والعقبات الكأداء التي تعرضت لها.

إن التوليف بين باحثين ذوي اتجاهين متباينين يرتضيان التحاور بينهما، والمتابعة الحثيثة لكل منهما للحصول على بحثه، ثم التعقيب عليه، والتماس بعض التعديلات تأكيداً للموضوعية والبعد عن التجريح.

والتنسيق بين الأبحاث والتعقيبات لتكون مطابقة لشروط السلسلة ومنهجها.. ليس ذلك كله أكبر الصعوبات. فبعض الحلقات: مضى على استلامنا إسهام أحد الباحثين فيها أكثر من سنة، وما زلنا نتابع الباحث الآخر فيها، وبعضها أخفقنا في إصدارها، بعد اجتيازها معظم مراحل الإعداد.

لكن كل ذلك يهون، إن نحن اكتسبنا قارئاً واعياً، لا يعنيه، أن نقدم له الحلول جاهزة، والأحكام مبرمة، وأن نرجح له أحد الرأيين، لنريحه من عناء التفكير، بقدر ما يعنيه أن نبسط الآراء، ونترك له أن يقلبها، ليختار الأفضل؛ الأقوى حجة، والأنصع بياناً، والأكثر نفعاً لأكبر شريحة من الناس، فيكون الكتاب الذي نقدمه له بمثابة ﴿الفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾ [البقرة: ٢/١٦٤]، ويكون جهد القارئ المبارك في تكوين قناعاته العلمية استجابة لنداء الله تعالى: ﴿ولا تقفُ ماليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ [الإسراء: ١٧/٣٦].

الدكتور محمد رياض الأبرش

الخصخصة
النظرية والواقع

مقدمة

"مسكينة المكسيك، إنها بعيدة جداً

عن الله وقريبه جداً من الولايات المتحدة"

الشاعر بروفيريو دياز

"أعطني حريتي، أطلق يدياً

إنني أعطيت ما استبقيت شيّا"

الشاعر إبراهيم ناجي

الاقتصاديون العرب مثلهم في ذلك مثل الاقتصاديين من الأمم الأخرى ثلاثة أصناف؛ الأول انتهازي يهتم بالأمور العاجلة والملحة، أو التي تواجه الأمة على المستقبل المنظور، بقدر اهتماماته بالتقرب من السلطة طمعاً في منفعة آنية أو مزية من مزاياها، أو عرض من الحياة الدنيا لا يزيده إلا سقوطاً في أعين الناس، وهذا الصنف يرى الأمور بمعزل عن التاريخ الاقتصادي وبغض النظر عن النتائج الطويلة الأمد لأي مشكلة. وصنف عقائدي أو ذو رؤى ذاتية يعتقد أن الأمور الاقتصادية تحتاج إلى معالجة مبدئية باللونين الأسود والأبيض ولا مجال لأي لون رمادي يعكس تداخل الألوان في واقع الحياة، ويغلب على هذا الصنف أساتذة الجامعات، والمحللون الاقتصاديون من الشباب الذين يفتقدون الخبرة الحياتية والممارسة العملية، بينما يغلب على قناعاتهم واقع ومآل النظريات الاقتصادية السائدة، أو أفكار أساتذتهم التي تولدت إما بناء على دراسات نظرية سابقة، أو نظريات راحلة عبرالتاريخ، أو بناء على تجارب ذاتية اكتسبت بالممارسة العملية في مجتمعات

أخرى، قد تكون أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية والتقنية وقد لا تكون، ولكنها في جميع الحالات مختلفة عن واقع مجتمعنا وظروفه ومراحل تطوره التقني أو مستقبله. وهذا الصنف من المفكرين الاقتصاديين ينبرون في كل مناسبة إما للدفاع عن المدينة الفاضلة التي تعشعش في أفكارهم وخيالهم الخصب، أو للدفاع عما يعتبرونه مثالاً أعلى وحقاً وأهدافاً لا تمت إلى واقع الحياة المعاشي والاقتصادي بصلة، ولا غرو في ذلك إذ إنهم رغبوا بإقامة الإنسان الجديد الذي حلموا به قائماً على أنقاض الإنسان (القديم) الذي كرمته السماء بأن خلقته في أحسن تقويم.

ويشكل الصنفَ الثالث المتعاملون بالاقتصاد، وهم مجموعة رجال عمليين يجمعون درجات متفاوته من العلم إلى الخبرة والتجربة العملية، وهؤلاء يهتمون كثيراً بالهدف والغاية النهائية وكرم العنب، ولا يهتمون كثيراً بالناطور الذي يحرس هذا الكرم، أو حتى بالطريقة للوصول إلى العنب ولو بمجرد الاكتراث، ولذلك كانت العلوم الاقتصادية النظرية بنظرهم، لا تفيد في واقع الحياة شيئاً، وكأن النظريات الاقتصادية مجرد سفسطة كلام لا مبرر لها إن لم تفد في تطوير الثروة الفردية أو المجتمعية.

والمشكلة الآن، أن معظم المفكرين العرب من الاقتصاديين الذين تخرج معظمهم في الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن العشرين، آمنوا بالارتباط بين المثالية الفكرية والمطلق من الأفكار من ناحية، وما بين واقع العمل الاقتصادي (المعاش اليومي)، من ناحية أخرى وتدريجياً ألزموا أنفسهم بما ارتأوا أنه الحقيقة والصواب العلمي، وأن ما عداه هو مجرد الخطأ

المطلق، وهكذا أصبحوا يعيشون المأساة الكبرى، التي تتلخص في أنهم عاشوا ليروا أن كل ما بنوه من أفكار جعلوا من أنفسهم أسرى لها، تهاوت في غضون أشهر قليلة مرت من خريف ١٩٨٩وحتى صيف ١٩٩١ وأن العالم الذي آمنوا به تهاوى كبيت من الورق المقوى (الكرتون) أو من الزجاج حطاماً مبعثراً. والأمرّ من ذلك، أن يجدوا أنفسهم فجأة بلا مثال يحتذى ولا فكر يقود الخطى، أمام واقع يكذب كل ما عاشوا من أجله سنين طويلة.

وتبلغ مأساة الفكر الاقتصادي العربي هذه مداها بالشعور أن كل ما سعى له الحالمون والمثاليون والتاريخيون من أفراد النخبة العربية طوال نصف قرن من الزمن لم يكن أكثر من قبض ريح. وأن ما كان المفكرون والمنظرون الاقتصاديون العرب علىٰ اختلاف مشاربهم يؤكدونه لعقود طويلة وسابقة ولاحقة، وهو ضرورة وجود أو إيجاد عالم اللون الواحد والرأي الواحد والطبقة الواحدة، أو مايسمى بالفردوس الشيوعي أو المدينة الفاضلة، أوما يمكن أن يكون عالماً تسوده العدالة الطوباوية المطلقة، لم يكن إلا خطلاً كبيراً ونتاجاً لفكر ماركسي تجاوزه الزمن. فالتقدم وظيفة الزمن والحياة للجميع، وليس من الضروري أن يرتبط التقدم بمذهب معين أو بفكرة معينة أو حتى بالعدالة أياً كان شكلها، إذ إن عملية التقدم الاجتماعي عملية فنية محضة هدفها السيطرة على مقدرات الإنسان، وبالنتيجة على هذا الكون الذي استخلفه الله عليه، وهي عملية تتم نتيجة تفاعل الذكاء الإنساني مع محيطه.

العام أو الخاص؟

نحن نريد أن نؤكد هنا أنه لا يوجد أي شيء في هذا العالم غاية في ذاته، وإنما لأن له وظيفة قد تكون طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية - نعرفها أو ربما لانعرفها - تكمن فيها أهميته وضرورته لحياة الإنسان ورفاهيته،ومن هنا نقول: إنه كان وسيكون هناك على الدوام قطاع خاص وقطاع عام وقطاعات مشتركة ومختلطة فيما بينها، ولكن لكل منها دوره وأهميته والغاية منه، أما أن يتولى أحد هذه القطاعات الاقتصادية الريادة فأمرمرهون بالمرحلة والظروف المجتمعية.

إمكانات القطاع الخاص

إن القول الفرضي أن القطاع الخاص عاجز عن المساهمة في التنمية الوطنية المستقلة، مردود بحكم الواقع؛ لأن القطاع الخاص قام بتلبية حاجات الاقتصاد الوطني في كل مراحل التاريخ، كلما سنحت أو تركت الفرصة له ليفعل ذلك، وقد ساهم في شتى بلدان العالم بمافي ذلك بلاد العرب باعتباره قطاعاً أصلياً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو قطاعاً متمماً أو مشاركاً للقطاع العام بدلالة النشاطات الهائلة المؤيدة بالأرقام، والتي تشير إلى مساهمته منتجاً ومصدِّراً على الرغم من أنه لا يملك من إمكانات القطاع العام الذي سيطر على معظم الثروة الحقيقية في معظم بلدان العالم كالنفط ومناجم استخراج المعادن والصناعات الكبرى الرئيسية خلال معظم القرن العشرين، بينما كان القطاع الخاص محشوراً في إطار حيز ضيق

حددته الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها اقتصاديات هذه الدول.

والحقيقة أن القول بأن القطاع الخاص غير قادر على حمل عبء التنمية الحقيقية لمصادر الثروة في أي بلد، مردود بحكم تجارب الدول الأخرى التي مرت بظروف مشابهة، وبدأت من مستويات متقاربة مع مستوى البلدان العربية، كما يتبين من المثالين التاليين:

البيان	كوريا الجنوبية	كوريا الشمالية	ألمانيا الغربية	ألمانيا الشرقية
السكان	٤٢,٤	٢٢,٤	٦٢,٠	١٦,٤
دخل الفرد	٤٥٠٠	٤٠٠	١٩٣٠٠	٤٥٠٠
اليد العاملة في الزراعة	٪٢٠	٪٣٥	٪٥	٪١١
التجارة بالبلايين مع أمريكا	١١٠	٥	٦١٠	٢٨
نسبة التجارة مع الدول الاشتراكية	٣	٧١	٥	٥٦
النفقات الدفاعية كجزء من الدخل الوطني	٥	٣٠	٣	٨
عدد السيارات لكل ١٠٠٠ مواطن	٣٧	١	٤٥٠	٢٢٠
عدد الهواتف لكل ١٠٠٠ ساكن	١٧٠	١٠	٣٦٠	٣٦

المصدر: البنك الدولي ١٩٩٠/١٠/٢٠

ويعدّ القول: إن القطاع الخاص يهتم أو يفضل النشاطات الطفيلية أو غير

المنتجة، قولاً تعميمياً ينقصه المؤيد العلمي، والحقيقة أن القطاع الخاص يهتم بكل شيء منتج يلبي حاجات المجتمع، ومؤشر تلعبه الحاجة هنا، هو الربح الكامن وراء تحقيقها، فهو المكافأة للمخاطرة التي يقوم بها المستثمر في تلبية هذه الحاجات، سواء من حيث جهده أو من حيث استثمار ماله، ويجب الاعتراف أن الربح الكامن وراء تحقيق الربح هو ربح حقيقي ومشروع ولا غبار عنيه.

كما أن عمليات المضاربة بالعقارات أو السيارات أو حتى بالأسهم، ليس منشؤها بالأساس رغبة القطاع الخاص فيها، ولكن عدم تلبية الجهات المشرفة على القرار الاقتصادي لحاجات المجتمع الاقتصادية هي السبب الحقيقي في هذه العمليات، فعندما لا تلبي هذه الجهات إلا قسطاً محدوداً من مستلزمات قطاع البناء، أو حتى تمنع البناء كلية لفترات زمنية قد تطول وقد تقصر أو لا تستورد حاجات ولوازم قطاع النقل (السيارات) أو الباصات، وهي واسطة النقل الرئيسية للأفراد، تنشأ فجوة كبيرة بين العرض والطلب، وهي السبب الحقيقي لوجود المضاربات، وليس القطاع الخاص بحد ذاته.

إن إلصاق كل الصفات السلبية بالقطاع الخاص ونشاطاته، وجعل القطاع العام بحد ذاته هو الحل لكل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات، اتجاه فكري يضم كل المفكرين التدخليين الذين يرفضون نظرية اليد الخفية، ونظرية الإرادة السماوية أو التدبير الإلهي، ونظرية التوازن الطبيعي، كما يرفضون مبدأ العدالة الإلهية، ونظرية معصومية الطبيعة، إنهم يرفضون مبدأ القضاء والقدر، واستطراداً آلية السوق الحرة، في محاولة لفرض

معصوميتهم وألوهيتهم هم، ولو من حيث لايدرون، ويضم معارضو اقتصاد السوق مجموعات متنافرة فيما بينها، يجمعها معاداتها لاقتصاد السوق، ورفض فكرة حرية الفرد الإنساني؛ مثل القوميين والماركسيين وأنصار البيئة، وأنصار العدالة الاجتماعية بكل أنواعهم، وأنصار فكرة التطور والاكتساب الاجتماعية، وأنصار العقلانية الجدلية (العلمية)، وهم كلهم يجعلون من استمرار وجود القطاع الخاص حركة معادية للجماهير، بل وللتاريخ أيضاً، ممثلة لكل ما يرمز إلى الجشع والقهرالاجتماعي والاستغلال الطبقي وقصر النظر الفكري، بينما يجعلون من القطاع العام بحد ذاته بقرة مقدسة أو طوطماً مؤلّهاً باعتبار أنه الحل والرمز لكل ما هو تقدمي، وهو ما أكدت الأيام والعقود السابقة عدم صحته بشكل مطلق، فالاتحاد السوفييتي نفسه وبعد ٧٣ سنة من إدارة اقتصادية مركزية مبنية على ما يسمى (بالتخطيط المركزي والعلمي)، الذي يفترض أن يلغي عوامل السوق واقتصاد السوق جملة وتفصيلاً، بقي رغم نشاطاته التكنولوجية التي جعلت منه لفترة ما سابقة قوة أعظم في الميدان العسكري، بقي من حيث اقتصاده اقتصاد دولة نامية تسعى جاهدة للاقتراض من الدول التي أخذت بشكل أو بآخر باقتصاديات السوق، بينما أرتال الجوع تقف أمام المحلات في المدن الروسية تحاول أن تجد حاجاتها فلا تجدها، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن القطاع العام يحتاج لتمكينه من أداء دوره على الشكل الأمثل لرجال يتبنون قواعد المثالية الطوباوية والحساب الاقتصادي، وليس اعتماد التقديرات الاجتماعية والسياسية، هذا إن لم يكن يراد جعل قطاعات كاملة عالة كلية

على الاقتصاد الوطني، فإذا كانت مؤسسات القطاع العام غير خاضعة لمبدأ الربح أو الخسارة فإنها لن تربح تلقائياً، وإذا لم تربح فمن يسدد خسارتها بالنتيجة سوى خزينة الدولة التي هي خزينة الشعب والجماهيرالتي يدعون خدمتها. ومن أين لهذه الخزينة المال سوى من جيوب رعاياها الذين يدفعون. إما مباشرة على شكل ضرائب ورسوم، أو غير مباشرة على شكل أسعار أعلى نتيجة عملية التضخم الزاحف؟.

مهام القطاع العام التقليدية

لقد أصر الآباء الأنجلوساكسونيون لعلم الاقتصاد على أن الدولة تاجر خاسر. ولهذا رغبوا بأن يقتصر دورها في المجتمع على وظائف الحارس الليلي، وهي تتلخص بحماية المواطن، وحفظ أمن المجتمع، وتوفير العدالة، وإقامة إدارة نزيهة ومستقلة، وحفظ سجلات التعامل بين الأفراد، وضمان تكافؤ الفرص بينهم،ولقد أثبتت الأيام والسنون ومن ثم القرون أن القطاع العام في كل العالم النامي ليس الكلمة السحرية التي قامت أو تقوم بحل مشكلات المجتمع المتنامية والمتزايدة، فعلى الرغم من وجود القطاع العام لعقود كثيرة خلت، لم يستطع أن يلبي حاجات المجتمع الاجتماعية كالسكن مثلاً، ولم يستطع أن يحقق رغبات اجتماعية كثيرة، وما تزال منتجاته بشكل عام في كل البلاد دون مستوى منتجات القطاع الخاص، وأقل تنويعاً، وقد لا يعود السبب إلى القطاع العام ذاته، لأن القطاع العام لا يسيِّر ذاته، ولا يملك الإمكانات التي تسمح له بالتلاؤم السريع مع أوضاع المجتمع المتغيرة. وعلينا أن نتذكر هنا دوماً أن القطاع العام كان ولايزال مجرد أداة للإدارة

الاقتصادية، تستخدمها الدولة فيما تراه وبالشكل الذي تراه مناسباً، وليس غاية في نفسه.

خسائر الشركات السوفييتية عام ١٩٨٧ و١٩٨٨ (بلايين الروبلات)		
العام	١٩٨٧	١٩٨٨
الصناعة	١٣,٥	١١,٥
الزراعة (مزارع الدولة)	٥,٣	٥,٢
المزارع الجماعية	٤,٤	٤,١
الشركات الإنشائية	٨	٧,٦
قطاع التجزئة	٤,٣	٦
النقل	٢	١,٨
القطاعات الأخرى	٠,٥	١,٢
المصدر: الإيكونوميست البريطانية ص ١٤ (الاتحاد السوفييتي) ١٩٩٠/١٠/٢٠		

أهمية القطاع الخاص في الفكر الاقتصادي

يعدّ القطاع الخاص اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات الطبيعية، فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تجاوزت مرحلة الشيوع. ولهذا فإن القول إن القطاع الخاص قطاع فاسد يعتمد طرقاً فاسدة، ويعمل من أجل نشر الفساد والإفساد في المجتمع لا ينسجم مع الحقيقة، فالفساد والإفساد

ليس شيئاً مرتبطاً بوجود القطاع الخاص أو عدمه، لأن هذه الأشياء ونعني القطاع الخاص والفساد، كانت موجودة في الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى التي ادعت لنفسها تطبيق الاشتراكية، حتى في السنين الطويلة التي كان القطاع العام فيها مسألة لا يمكن الجدل حولها، أو حتى مناقشتها، ولا حاجة للمرء سوى مراقبة الحوادث التي أودت بعدد من كبار الشخصيات السوفييتية، منها ابن السيد ليونيد بريجنيف، أو أبناء العديد من النخب الحاكمة في معظم الدول النامية وهذه حقيقة معروفة عالمياً، إلى الجانب الآخر من القانون.

وماهذه الأمثلة سوى أمثلة بارزة على أن الفساد ليس ظاهرة مرتبطة بوجود القطاع الخاص، وإنما هي ظاهرة إنسانية تتواجد في جميع الظروف والأحوال بطرق وأشكال مختلفة، وإن كانت تزداد مع وجود عدم الشفافية، وسيطرة الدولة الشمولية.

ولا يزال بعضهم يعتقد أن القطاع الخاص يهتم بإنشاء صناعات صغيرة أو استهلاكية، لأنه لا يملك الرساميل التي قد تملكها الدولة، إلا أن هذا القول يحتاج إلى مراجعة وتدقيق بواقع نشوء وتطور القطاع الخاص، على الرغم من ظروف التقييد التي تعرض لها في كثير من البلدان لعقود طويلة من السنين الماضية - ومن ثم بنائه لعشرات من المصانع التي تتباهى بها اقتصاديات البلدان النامية، والتي تقوم الآن على تلبية حاجات التصدير المتنوعة، ولكن إذا لم يستطع القطاع الخاص بناء صناعات ضخمة، فالسبب يعود إلى ظروف تقييده، وهي ظروف حالت، بل حدّت من كل إمكانية

للقطاع الخاص لإنشاء معامل ضخمة داخل بعض هذه البلدان، الأمر الذي جعل القطاع الخاص يذهب لبناء مثل هذه المصانع في أوروبا وكندا وتايوان، بل حتى في الأردن، وبالتالي حرمت البلدان التي قيدت نشاطات القطاع الخاص من ملايين الدولارات من الرساميل التي خرجت من بلدانها الأصلية لمجرد أنها لم تجد - بسبب سياسات التقييد السابقة - مجالاً للاستثمار داخل بلدانها.

ويجب في جميع الأحوال التأكيد على الطبقة المفكرة أن القطاع الخاص ليس مرادفاً لكلمة (وكلاء بالعمولة)، الذين غالباً ما تصفهم النخبة الماركسية أوالمتمركسة بالطفيليين غير المنتجين، والتي ينصب غضبها عليهم باعتبارهم محبطين لعملية التنمية الوطنية، لأن الحقيقة أن وكلاء العمولة عدد محدود في كل دولة عربية لا يتجاوز الـ (١٠٠ أو ٢٠٠) من التجار، أو المتاجرين بمهنة الوساطة التجارية، ولكن حتى وجود ألفي شخص كهذا ضمن القطاع الخاص لا يعني بالضرورة أن كل القطاع الخاص طفيلي، أو غير منتج، أو أنه يستحق تلك العبارات المشينة المدرجة بكثرة في قاموس البيان الماركسي.

إن التأكيد على نظرية التبعية التي تصور العلاقات داخل الاقتصاد الدولي كعلاقة القلب بالأطراف والتخوم، وأن البرجوازية الرأسمالية في القلب هي رأسمالية منتجة وأن الرأسمالية في الأطراف والتخوم تعمل خادمة على عتبة الكومبرادور، ولحساب مصالحه ولا يمكن بالتالي أن تؤدي إلى تطوير اقتصادات التخوم والأطراف عمل لامعنى له، فأنصار هذا المذهب لايقدمون

حلاً عملياً للاقتصاد، كما أن القول بأن كل أعمال البرجوازية تؤدي بالضرورة لزيادة تبعية اقتصاديات التخوم لاقتصاديات المركز والقلب، لا ينسجم مع حقائق الأشياء وواقعها، فلا يمكن لاقتصاد جرينادا، أو باناما، أو مالطة، أو حتى ساحل العاج، أو كينيا، أن يكون في مستوى دخل الولايات المتحدة، أو أن يملك إمكاناتها الاقتصادية في أي مرحلة بحكم فارق اقتصاديات الحجم، ولأن واقع توزيع المصادر الاقتصادية بين اقتصاديات الدول المختلفة متفاوت بالضرورة بحكم الطبيعة، فما يملكه اليمن منها لا يساوي الكثير بالمقارنة مع ما تملكه حالياً العربية السعودية، أو تايلاند، كما أن الإمكانات البشرية والتكنوقراطية في دولة لا تنفق شيئاً من دخلها على تطوير باقي التنمية والبحوث على هذا التطوير لايمكن أن يعادل بالضرورة المتوفر لدى دولة مثل الولايات المتحدة، التي تنفق حوالي ٢٪ واليابان التي تنفق حوالي ٤٪ من دخلها الوطني على هذا الأمر، أو ألمانيا التي تنفق نحو ٢,٤ - ٢,٧ من ناتجها القومي.

إنفاق ألمانيا على البحوث والتنمية البشرية بالماركات الألمانية R+D

العام	نسبة من GNP إنتاج الوطني
١٩٧٠	١٥ بليون مارك ٢,٢٪
١٩٨٠	٣٧ بليون مارك ٢,٤٪
١٩٩٠	٧٠ بليون مارك ٢,٩٪

المصدر: IHF FRANKFURT/ M MITTEILUNGEN

إنفاق الغرب على البحوث والتنمية البشرية R+D بالنسبة إلى الدخل الوطني

عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٧

	١٩٨٨	١٩٩٧
اليابان	٪٢,٩	٪ ٢,٩
الولايات المتحدة	٢,٨	٪ ٢,٩
السويد	٪٢,٩	٪ ٣
ألمانيا	٪٢,٩	٪ ٢,٨
فرنسا	٪٢,٣	٪ ٢,٥
النمسا	٪١,٣	٪ ١,٣
إيطاليا	٪١,٣	٪ ١,٥
بريطانيا	٪٢,٣	٪ ٢,٥
سويسرا	٪٢,٣	٪ ٢,٢
هولندا	٪٢,٣	٪ ٢,٦

المصدر: Globus رقم ٨٢٦٥. ومجلة D&C الالمانية بالنسبة لعام ١٩٩٧

والحقيقة أن هذا هو بالذات السبب الرئيسي لبقاء معظم الدول النامية دولاً تابعة تكنولوجياً للدول المنتجة للتكنولوجيا، وهي الولايات المتحدة واليابان، وبعض دول غرب أوروبا. إن هرولة كل من دول أوروبا الشرقية للالتحاق بالمؤسسات الدولية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة، أو الرأسمالية الأمبريالية العالمية بالمفهوم الماركسي القديم والحديث، وللتنافس من

أجل توفير فرص أفضل للرساميل الدولية للاستثمار في بلدانها، هو تأكيد آخر على عدم صحة فكرة التبعية، إن عالم اليوم يمنح الفرصة لجميع بلدانه وأبنائه ليطوروا أنفسهم، حسب إمكانياتهم، وبما ينسجم مع ظروفهم دون أنّ يعني بالضرورة أنّ كلاً منهم له الحق في أن يتمتع بمستوى الرفاه والتقدم نفسه، إلا إذا استحقه بعمله وجهده، إن الفارق بين المثاليات الأدبية والواقع المادي للحياة على هذا الكوكب كان واسعاً كبيراً ولايزال فعلاً، لأن مبدأ الندرة في الاقتصاد، ومبدأ السعي من أجل الامتياز، سيبقيان منارات للعمل الاقتصادي الدولي خلال عقود طويلة قادمة من مستقبل الإنسانية.

إن الكثير من المفكرين الاقتصاديين يعتمدون على تحليلات قصيرة الأمد، أما الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية الطابع، سواء منها التي تسترجع التاريخ الاقتصادي العالمي أو التاريخ الاقتصادي لبعض الدول المتقدمة، فلا تهمهم كثيراً، إما لقلة اهتمامهم بها أو لعدم معرفتهم أساساً بها، فمعظم الاقتصاديين العاملين في الاقتصاد لا يهمهم إلا الماضي القريب والمستقبل المنظور فقط، أما الماضي البعيد فقد مضى عندهم، والمستقبل لا يستحق أن توحش النفس به، كما يقول الشاعر عمر الخيام أحد أساطين مذهب المتعة المعروفين في العالم، وينسَوْن أن الأفكار الاقتصادية والاجتماعية كالحرية والعدالة والمساواة، في الفرص والدخول أو الثروة واقتصاد السوق والتبادل، والمقايضة عرفها الإنسان منذ أقدم العصور، كما ينسون أن الجدلية المادية نفسها تؤكد حقيقة أن كافة هذه الأفكار أفكار نسبية خاضعة للتطور الإنساني المجتمعي.

والحقيقة أن تمييز وإبراز أفكار معينة على حساب أفكار أخرى خاضعة

لنظرية الدورات مثلها مثل الاقتصاد نفسه، والمراجع للتاريخ الاقتصادي الإنساني القريب يلاحظ أنه في مطلع هذا القرن، كان أساتذة الاقتصاد الغربيون يتجادلون سواءً في أوروبا أو في امتداداتها الحضارية والثقافية، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، في مسألة أزمة الرأسمالية وطرق تطورها واحتمال رحيلها عن هذا العالم، فقد اعتبرها معظمهم أنها صيغة عارضة، أو مرحلية من صيغ التطور الاقتصادي للمجتمع، وكونها كذلك يجعل بقاءها غير دائم، ولا بأس أن ينتهي الأمر بالضرورة إلى صيغة اجتماعية اقتصادية أكثر تقدماً، من حيث ملاءمتها لآمال الإنسان وتوقعاته خلال حياته فوق هذا الكوكب، وذلك بعد أن تكون الصيغة الأقدم قد أدت وظائفها في دفع المجتمع نحو الأمام، وآن لها العودة لعالم الظلال والنسيان.

والحقيقة أن الظروف كانت في مطلع القرن العشرين تشير إلى أن الدول الرأسمالية (المتقدمة بمفهوم اليوم) كإنجلترا وفرنسا وتليها الدول الأخرى كألمانيا وهولندا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة والسويد واليابان، كانت في تنافس شديد فيما بينها على المستعمرات لما فيها من مواد أولية لمصانعها، وأسواق لمنتجاتها، وقوى بشرية لجيوشها، وقد انتهى هذا التنافس عملياً في عام (١٩١٤) إلى حرب فيما بينها، سميت فيما بعد بالحرب العالمية الأولى، نجم عنها اقتسام بريطانيا وفرنسا المنتصرتين لكل مستعمرات الدول المهزومة الرئيسية كألمانيا، وكذلك الحصول على مناطق نفوذ جديدة في كل من آسيا وإفريقيا، وإعادة رسم خارطة أوروبا مركز العالم آنئذ، وكان من أهم الحوادث الهامة الناجمة عن تلك الحرب هي انفجار الثورة البلشفية في أضعف

الدول الأوروبية نمواً وتطوراً وهي روسيا القيصرية على الرغم من امتداداتها الاستعمارية الهائلة في أواسط آسيا وسيبريا، وكذلك انفجار العنف الاجتماعي، وانتشار الأمراض الاقتصادية، كالتضخم الرهيب الذي أصاب ألمانيا، فأصبحت في عام ١٩٢٣م أجرة الرسالة بالبريد العادي من فرانكفورت إلى نيويورك مليون مارك ألماني،ثم الوقوع أخيراً في هوة الأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣)، التي كانت المخاض الذي أدى إلى انتقال مركز الثقل المالي العالمي من لندن إلى نيويورك عام (١٩٣١).

وعلى ضوء هذه الوقائع أصبح أساتذة الاقتصاد منذئذ أمام وقائع لا يمكن تجاهلها، أو معالجتها بأساليبهم المدرسية، كما تعلموها في المدرسة الكلاسيكية الأنجلوساكسونية الفرنسية المحافظة الطابع، التي تؤكد أن الاقتصاد مثل الجسم الحي يصلح من نفسه في حالة تركه يعالج نفسه بنفسه، وقد انطلق أنصار المدرسةالاشتراكية الماركسية منها وغير الماركسية، ليؤكدوا على الجوانب الاجتماعية للعملية الاقتصادية في أن الاقتصاد الحر الليبرالي ليس أكثر من اقتصاد تسيطر عليه القلة المستغلة لشعوبها ولشعوب غيرها. وأن كل عناصر الاقتصاد الخاص هي عناصر جشعة فاسدة رجعية مستغلة، أو انتهازية معادية للطبقة العاملة، همها الربح قبل كل شيء، (الربح غير المشروع والربا السّحت الحرام)، واستمرار لنظام الاستغلال القديم، بينما انطلق أنصار المدرسة الكينزية في الخمسينات ومن ورائهم زمنياً أنصار مدرسة الرفاه الاجتماعي في الستينات، ليؤكدوا أن الاقتصاد الحر لا يمكن أن يعالج نفسه، وأنه لا بد من تدخل الدول لحماية ضعاف

ومحدودي الدخل، وتأمين أوضاعهم الاجتماعية، ومنحهم مزية المشاركة في الأرباح الرأسمالية التي يجنيها غيرهم من الناجحين اقتصادياً من ناحية، وكذلك ضرورة توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق والشوارع والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والحدائق والمشافي، وحتى تأميم بعض الصناعات الرئيسية بقصد دعمها اقتصادياً، أو التأكيد على دورها الاجتماعي، وقد انتهى مؤيدو هاتين المدرستين الكينزية والرفاه الاجتماعي إلى استنتاج أن القطاع الخاص في أحسن الأحوال عاجز ضعيف غير قادر على القيام بمهمة تطوير المجتمع، أو رفع مستوى دخل كل أفراده تلقائياً، وأنَّ أمّ القواعد الذهبية لعلم الاقتصاد حسب رأي الاقتصادي الأمريكي المعروف بول ساموبلسون (قاعدة العرض والطلب) الذي يحدد تلاقيهما السعر، يجب أن تراقب وتنظم عن طريق سياسات حكومية إجمالية، كسياسات الضرائب والجمارك وقيود التجارة والمتاجرة، أو عن طريق مؤسسات عامة منتجة تساهم في تنظيم السوق والتأثير عليه، أو حتى إلغائه في بعض الأحيان.

وهكذا وجد القطاع الخاص حتى في الدول المتقدمة نفسها لمدة أربعة عقود طويلة (١٩٥٠-١٩٩٠) نفسه معرضاً في الشرق لنار الماركسية القديمة والحديثة، معبراً عنها بلائحة الاتهامات المهينة الطويلة التي تضمنها البيان الشيوعي من ناحية، ومستهدفاً من الغرب لضغوط أنصار الكينزية وأنصار مدرسة الرفاه الاجتماعي، بهدف تحديد دخوله مرحلة الإنتاج، وبالتالي الحد من عمله ونشاطه، وكان مقدراً لهذا الموقف أن يستمرلمدة

أطول لولا حدوث عاملين اثنين:

أ- الركود الاقتصادي في سائر الدول الغربية في أواخر السبعينات، والذي استمر حتى غاية (١٩٨٣).

ب- شعور القيادة السوفييتية الراحلة بأن الإتحاد السوفييتي المنحل عام (١٩٩١) وإن أصبح آنئذ مالكاً لإمكانات دولة أعظم من الناحية الحربية، لكنه كان حتى آخر عهده بالدنيا ما يزال في حقيقته دولة نامية من الناحية الاقتصادية.

والحقيقة أن واقع الاعتماد على القطاع العام وتفضيله على سائر القطاعات واعتباره الرائد للاقتصاد الوطني لم يؤدّ بالاقتصاد السوفييتي، إلى كثير من التطور، كما أنه لم يلبّ حاجات المجتمع السوفييتي بل على العكس أدى إلى تشويه تركيبة الأسعار في ذلك الاقتصاد كما يتضح من الجدول التالي:

تشويه الأسعار في "الاتحاد السوفييتي" وتباينها عن السوق الدولية
(بالوحدات المقارنة)

المادة	سعرها ضمن الاتحاد السوفييتي	سعرها الدولي
زيت الوقود	١,٦	٥,٠٠
النحاس	٦٦,٠٠	١٢٧,٠٠
فضلات الحديد	٣,١٠	٢٠,٠٠
الأمونيا	٥,٧٠	٣,٠٠
السيارات	٥٠٠	٢٥٠
اللحم (١/كغ)	٠,٣	٢,٠٠

القمح	٧,٩	٣,٠٠
التلفزيون الملون (الوحدة)	٧٥	٢٥
الحاسبة الإلكترونية الشخصية	٨,٢٥	١٢٥
قاطعة البراغي	٣١١	٢٣٢
جهاز الفيديو	٦١	١٨

المصدر: الإيكونوميست البريطانية (دراسة حول الاتحاد السوفييتي) ١٩٩٠/١٠/٢٠

كما أدى إلى ضرورة استيراد الاتحاد السوفييتي (٦ ملايين طن سنوياً من الحبوب لإطعامها لشعوبه). كما أن العمالة في الإتحاد السوفييتي بقيت على تركيبتها الهيكلية القطاعية في عام (١٩٨٩) مقارنة مع ما كانت عليه عام (١٩٧٠) متوزعة على القطاع الخاص ٣ ملايين عامل، والتعاوني ٣ ملايين عامل، والجمعيات الفلاحية ١٠ ملايين عامل، ومؤسسات الدولة ١١٩ مليون عامل.

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو أن القطاع العام الذي كان يملك فيما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي نحو ٧٦ ألف مؤسسة تجارية و٤٦ ألف مؤسسة صناعية، وتجهيزات بقيمة (٢٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) روبل أي ٢,٩ تريليون روبل أي ما يعادل ٣,١٥ تريليون دولار أمريكي (بالسعر الرسمي طبعاً ذلك العام) أصبح السبب الرئيسي في خسارة الدولة السوفييتية

عام (١٩٨٩) لـ ١٢٠ بليون روبل يؤمل تنزيلها بعد التخصيص وبيع القطاع العام وتحويله إلى شركات مساهمة إلى ٤٥ بليون روبل، كما أدى ذلك إلى هبوط الدخل الوطني السوفييتي بـ٥٪ عام ١٩٨٩ و١٠٪ عام (١٩٩٠)، وهي تجربة أدت حسب رأي مجلة الإيكونوميست البريطانية الصادرة في (١٩٩٠/١٠/٢٠) إلى انسحاب نحو ٤٠٠ ألف عضو من الحزب الشيوعي السوفييتي.

ولا تزال حتى الآن -ونحن في ختام عام (١٩٩٨) تتعالى الصيحات في هنغاريا وبولونيا لبيع دكاكين وحوانيت ومطاعم وشركات ومصانع، أقامتها وأدارتها الدولة لسنوات عديدة، فهناك الآن ٧٠٠٠ شركة عامة للبيع في بولونيا، لم تفعل شيئاً طوال حياتها، سوى أنها استفادت من مساعدات ودعم القطاع العام المكشوف وغير المكشوف، ليخسر وتخسر على حساب خزينة الشعب، ولكن من يستطيع شراء مصانع تبلغ قيمتها مئات بل ألوف البلايين من الدولارات في دول لم تسمح طوال أكثر من ٤٠ سنة بتكوين ثروة شخصية لأحد؟

والنتيجة المحصلة الأخيرة لكل ما تقدم كان العجز الكبير في ميزانية جميع دول العالم المتقدم والنامي، واضطرارها للاستدانة والاقتراض بموجب سندات (Bonds) بمعدلات فوائد عالية تتراوح ما بين ٨-١٣٪ وأحياناً بلغت هذه الفوائد ٢٥٪ نتيجة معدلات التضخم الكبير والاضطرار الشديد للاقتراض.

تعريف التخصيص أو الخصخصة أو الخوصصة

الاقتصاديون مختلفون على كل شيء بما في ذلك التعاريف الأساسية للمتغيرات الاقتصادية، وهذا ينطبق على التخصيص أيضاً، فالتخصيص يعني لبعضهم مجرد إعادة ملكية القطاع العام إلى الأفراد، حيثما كانوا من طريق البيع، بينما يعني لدى آخرين مجرد العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق دون إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، كما هو في الصيغة الاقتصادية التي تعارف المفكرون عليها في دول أوروبا الشرقية والصين وسائر بلدان مجموعة الدول التي أخذت بالمفاهيم الماركسية، إنها لا تعني في هذه الحالة ذاتها العودة إلى الاعتماد على القطاع الخاص قطاعاً رائداً ورئيسياً في تحقيق عملية التنمية على الطريقة المعروفة في الولايات المتحدة، وهذا يعني العودة إلى الاعتماد على آلية السوق لتحديد سقوف الإنتاج وكيفية التوزيع وتحفيز الإنتاج، كما يعني إعادة الاعتبارإلى الليبرالية وتقديمها على الفكر الماركسي والتدخلي، إذ إن التخصيص في الحالة الأولى يفقد المغزى منه، فالقطاع الخاص كان على الدوام موجوداً سواء في تلك الدول التي حملت فكرة القطاع العام إلى المدى النهائي لها بجعله العمود الفقري للاقتصاد والقطاع الرائد والقائد لعملية التنمية الاقتصادية، أو في غيرها، ولكن دوره في الدول الآنفة الذكر لم يكن إلا من قبيل التسامح العقائدي، أولأسباب عملية، حيث كان عليه أن يعمل هناك بجد لكي يمهد لاستيلاء القطاع العام عليه، على طريقة تسمين العجول قبل ذبحها وأكلها، حسب التكتيك الماركسي، أو أن يقوم في دول أوروبا الغربية حيث كان يؤكد على الدور المجتمعي له

على خدمة دولة الرفاه، وتوفير الأموال لها. ولهـذا فـالعودة إلى مجـرد تنشـيط للقطاع الخاص في إطار سيطرة أفكار كهذه لا تعطي أبداً لعملية التخصيـص معناها، كما لايعني تحقيق أهدافها؛ لأن ذلك لا يلغـي الفكـر الـذي أدى إلى الإطاحة بالقطاع الخاص وتأميم منشآته من دون حق، وابتخـاس تعويضاتـه، ونفي عناصره وإذلالهم في مراحل سابقة.

لماذا العودة إلى القطاع الخاص؟

ثمة أسباب كثيرة لهذه العودة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- أسباب سياسية

لم يتحدث في التخصيص وقد مر على بدئه الآن في أوروبا نحو ٢٠عامـاً، لمجرد أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أفضل من الملكية العامة لها، فالأمر في المجتمع الأوروبي وامتداداته العالمية ليست مسألة جدل سفسطائي عقيم، لأن الأوروبيـين لم يؤيـدوا الملكيـة العامـة إلا في ظـروف ومـبررات، ولم يؤيـدوا الملكية الخاصة الآن من جديد إلا بعد نشوء ظروف وحدوث مبررات، هـي في أساسها عملية الطابع، عقلانية التوجـه، وأهـم هـذه الظـروف والمبررات نشأت نتيجة عمل الإدارة الاقتصاديـة المتـأثرة بالأفكـار التدخليـة الماركسية منها، أو الكينزية، والتي كانت تقوم على:

١-ضرورة قيام الدولة بإدارة الاقتصاد، لا عن طريق التوجيه فقط، وإنما عـن طريق تدخل مباشر في العملية الإنتاجية، يتفاوت في مداه حسب ظروف كل دولة، وذلك ضماناً لحسن سير العملية الاقتصادية، وضـرورة تحقيـق النمو الاقتصادي.

٢-ضرورة حماية الدولة لفئات السكان محدودي الدخل أو عديميه، أمثال الموظفين والمتقاعدين والنساء، وذلك بتوفير مزايا اجتماعية تمول بمدفوعات تمويلية من الأغنياء إلى الفقراء عبر برامج الضمان الاجتماعي، وتعويضات العطالة، والولادة والنقاهة والمرض والوفاة...إلخ، أو عن طريق تحديد أسعار معظم المنتجات التي تدخل في تداولهم.

٣-ضرورة توفير فرص الدخل لأكبر عدد ممكن من الناس، ضماناً لتوزيع القوة الشرائية بشكل واسع، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية تحد في شرائحها العليا لا من الدخل العالي فقط، وإنما أيضاً من الرغبة في العمل أيضاً.

٤- تحديد سقوف للملكية وللدخول ومشاركة العمال في الأرباح، وتشجيع التعاونيات، ومن أجل تمويل هذه الإجراءات التوزيعية الطابع، والتي تهدف إلى توزيع الثروة أكثر مما تهدف إلى إنتاجها، وهكذا كان على الدولة:

أ- تجميد معدلات الفائدة، وفرض ضرائب كبيرة على الشركات والدخل والثروة، وبالتالي على الأغنياء القادرين، بهدف وقف نمو ثروتهم أو حتى تفتيتها.

ب- تأميم قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأولي، بحيث تصبح الدولة المنتج الأول ويصبح القطاع العام رائد وقائد التنمية الاقتصادية.

جـ- تمويل معظم هذه المشاريع المبينة أعلاه حين الضرورة على أساس

التمويل بالعجز، وهو تمويل تضخمي بالأساس، وعلى أساس المبدأ القائل (ومن بعض السم الناقع دواء).

وكانت نتيجة تطبيق هذه الوصفات الماركسية والكينزية في شرق أوروبا عبر العالم لثلاثة عقود كاملة، ما يلي:

١-تضخم الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم، وإذا كان في نيكاراغوا وبوليفيا وصربيا قد وصل عام (١٩٨٧ و١٩٨٩ و١٩٩٤) إلى نسبة ١٢٠٠٠٪ سنوياً، فإنه وصل في الكثير من الأحيان في إنجلترا إلى ٣٠-٣٥٪ وفي دول أوروبا الصناعية الأخرى وأمريكا كان في الكثير من الأحيان لا يقل عن ١٠-١٥٪ في أواخر عام (١٩٨٠)، وقد نجحت معظم الدول الأوربية في تنزيل هذه المعدلات إلى أقل من ٥٪ سنوياً.

٢-خسارة المصانع والمعامل المؤممة، الأمر الذي جعلها عالة على خزينة الدولة، بدلاً من أن تصبح مصدر دخل لها، كما كان مأمولاً بعد أن أصبحت وسيلة لإرضاء فئات الدخل الدنيا في وظائف وأعمال لا مبرر لها، اقتصادياً، لقاء أجور محدودة لا قيمة لها بحكم التضخم العالي اقتصادياً، مما أدى إلى ارتفاع تكاليفها وانخفاض مستواها الفني، وبالتالي نوعية إنتاجها وقدرتها على المنافسة.

٣-انخفاض الرغبة بالعمل من قبل القادرين عليه، والراغبين فيه والناجحين اقتصادياً، نتيجة قوانين مالية يعتبرونها تعسفية وجائرة بحقهم، فيما ازداد عدد غير الراغبين بالعمل أساساً، فما الفائدة في عمل لا يرضي ولا يسمن من جوع أجره؟

وما الفائدة من العمل إذا كان بإمكاني الاكتفاء بما تعطيني إياه دولة الرفاه من تعويضات وتقاعد بشكل مجاني على الرغم من قدرتي على العمل؟

٤-هروب الرساميل إلى دول آسيا الشرقية أو تحويلها إلى مصارف الدول المتقدمة، أو للمضاربة في سوق العملات والأسهم العالمية، إذ ما دامت الأرباح محددة والرأسمال مقهور ومضطهد سياسياً وضرائبياً، فما الفائدة في استثماره في إنتاج مفيد، مادام المردود الدولي من أعمال المضاربة أفضل بكثير؟ وهذا ما كان عليه الواقع الفعلي في السبعينات من هذا القرن في كل الدول الأوروبية.

٥-بروز النمور الأربعة وهي كورية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ومن ورائهم الفهود السبعة وهي: الفيليبين وتايوان وماليزيا وبروناي والصين والهند وإندونيسيا والباكستان، كمصدرين عالميين منافسين لصناعات الدول الغربية الصناعية، في تحد هو الأول من نوعه منذ قرون للصناعات الغربية العريقة، بعد أن أصبحت صناعات هذه الدول الصناعية الجديدة التي تعتمد على يد عاملة انضباطية رخيصة غير مطلبية، وفوق كل هذا مدربة تدريباً جيداً، الأمر الذي جعل من دول ككورية الجنوبية تصبح ثالث دولة في العالم بإنتاج الرقائق الإلكترونية، تاسع دولة تجارية في العالم عام (١٩٩٦) على الرغم من حالتها المالية التي وصلت بها عام (١٩٩٧) إلى حافة الإفلاس، كما أصبحت دولة مثل تايوان تملك ثاني احتياطي ذهبي ودولاري في العالم بعد الولايات المتحدة، مما أدى إلى تراجع نسبة الاستفادة من الطاقة الصناعية في الولايات المتحدة إلى ٩٦,٣٪ في صناعة

الورق وإلى ٧٦٪ فقط في صناعة الآلات والتجهيزات عام (١٩٩٧)، كما أصبحت البطالة بشتى أنواعها مظهراً دائماً من مظاهر الاقتصاد الغربي، وبمعدلات تتراوح الآن ما بين ١١٪ في دولة كألمانيا واليابان وفرانسا، وبين ٨٪ في دولة مثل إنكلترا، وهو أمر زاد منه التطور التقني الواسع الذي غير من طرق وأنماط الإنتاج في مختلف الصناعات بشكل جوهري باعتماد مبدأ الاعتماد على الحاسوب والعمال الآليين(Robot)، ومنتجات الصناعات الالكترونية، أو البرامج الجاهزة، مما فرض ضرورة إعادة تأهيل معظم اليد العاملة. إلا أن هذا العامل لم يحل دون عودة إندونيسيا وماليزيا وبالآلية نفسها التي أدت إلى صعودهما كدولتين واعدتين إلى حظيرة الدول النامية، فالاستثمارات التي تدفقت عليهما بسبب رخص اليد العاملة عادت فغادرتهما إلى أمكنة أخرى للسبب نفسه الذي جاءت إليهما من أجله ألا وهو الربح أو الفائدة المرتفعة. والنتيجة لكل ما تقدم أن المجتمع الأوربي بكافة طبقاته دفع ثمن سياسة ترويج فكرة توزيع الثروة على حساب إنتاجها، حيث لم يبق أخيراً ما يوزع على الفقراء والضعاف اقتصادياً، فالدولة عاجزة عن ذلك بحكم العجوز الهائلة في ميزانياتها، على الرغم من الترقيع الشكلي، والتوازن الإعلامي الطابع، والقادرون لا يريدون الإنتاج ما دامت الضرائب تسلب أموالهم، باسم العدالة، والفقراء غير قادرين على الاستثمار والإنتاج، يريدون العمل فلا يجدوه، إذ لا الدولة قادرة على منحهم إياه، ولا القادرون عليه راغبون في الاستثمار.

وهكذا كان على التوزيعيين من ماركسيين في شرق أوروبا وكينزيين في غربها، أن يعترفوا أخيراً بأن أفكارهم الحالمة والمثالية والجدلية، والقوانين الاجتماعية الأبدية التي اعتقدوا أنهم وحدهم اكتشفوها لم تؤد إلا إلى إفلاس الدول التي حكموها، وأصبح عليهم وبأصوات الطبقات الفقيرة نفسها التي جاؤوا إما لتنمية دخولها، أو لينصفوها من جور الطبقات الأغنى المحافظة الطابع، أن يعيدوا إلى هذه الأخيرة الأمانة، وهذاما تم من بريطانيا إلى الاتحاد السوفييتي عبر دول أوروبا الشرقية وساحل العاج، وحتى إلى البرازيل والأرجنتين خلال السنوات (١٩٧٩-١٩٩٠).

وقد أدى كل هذا إلى أن الشعوب الأوروبية الغربية - وقد حدث الكساد الاقتصادي وانتشار البيروقراطيات الاقتصادية في ظل حكم الاشتراكيين على اختلاف نزعاتهم طيلة السنوات (١٩٥٠-١٩٨٠) أعادت منح الثقة لمدة عقد من الزمن إلى المحافظين في إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا الغربية (وألمانيا الموحدة بعدها) والولايات المتحدة، وهي القوى التي كانت تؤمن على الدوام باقتصاد السوق كأفضل شكل من أشكال وأطر التعامل الاقتصادي عرفه الإنسان حتى الآن، وبهذا الشكل تمكن المحافظون من الإطاحة بكل النظريات الاجتماعية والاقتصادية سواء منها المبنية على مبدأ الجدلية المادية والصراع بين الطبقات الاجتماعية عبر مراحل الزمن، أو تلك المبنية على التكافل الاجتماعي، معيدين التأكيد في الوقت نفسه على منح الفرد الطموح المبدع والخلاق كل الدعم اللازم، لتحقيق ذاته وتلبية طموحه في سعيه الأبدي طيلة حياته على الأقل من أجل الامتياز، ولم تفلح عودة

الاشتراكيين في أوربا إلى الحكم خلال التسعينات في إعادة الاعتبار إلى الكينزية أوالماركسية، فالاقتصاد الخدماتي الذي يقوده الكومبيوتر والإلكترون أضعف النقابات والتنظيمات العمالية المطلبية، وخلق فائضاً من اليد العاملة العاطلة عن العمل في اقتصاد اسمه اقتصاد العرض، الأمر الذي أدى إلى تبني الأحزاب الاشتراكية في أوروبا لنظرية اقتصاد السوق الاجتماعي، مما جعل من اقتصاد السوق قاسماً مشتركاً أعظم بين كل أحزاب الطيف السياسي في كل بلد .

كما أدى بدوره إلى بروز السيد ميخائيل غورباتشوف وقيادته التي كان عليها خلال الأعوام (١٩٨٤-١٩٩٠) الخوض ضد مقاومة سياسية عنيفة في الداخل، أولاً لتأمين استقرارها، ومن ثم البدء اعتباراً من عام (١٩٩٠) بالعودة إلى اقتصاد السوق بأسرع ما يمكن، وهو ما كان قد تم الاتفاق عليه في مجلس السوفييت الأعلى، على أن يتم ذلك خلال أقل من سنتين (٥٠٠ يوم فقط) في الوقت الذي كان أعضاء حلف وارسو الآخرون قد عادوا، وفي مقدمتهم هنغاريا وبولونيا إلى اقتصاد السوق، مما جعل الإدارة الاقتصادية المبنية على التخطيط المركزي، بعد قرارات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في باريس في (١٩٩٠/١١/٢٢) شيئاً أكل عليه الدهر وشرب، غير منسجم مع الوقائع والمقارنات الاقتصادية المعاصرة أو مع إعادة الاعتبار إلى اقتصاد السوق، وما لبثت الإدارة السوفييتية الأخيرة نفسها أن تهاوت في الانقلاب عليها في عام (١٩٩١) الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام السوفييتي بأكمله، ومعه حلف وارسو وكافة الآليات الاقتصادية التي كان يتبعها الروس السوفييت في الإدارة الاقتصادية.

ب-أسباب إدارية محضة

يقول قانون باركنسون وسومبارت في علم الإدارة أن الإدارة العامة تبحث عن توابع وليس عن أنداد، وهي في ذلك تسعى لتعظيم وتأبيد ذاتها عن طريق خلق دور لها يحدث عملاً لامبرر له اقتصادياً، ويتم ذلك عن طريق خلق جهاز بيروقراطي يشغل نفسه في الترهات الوظيفية، وادعاء العمل بالقيل والقال في جلسات لجان تخلق مشاكل أكثر مما تحله من مشكلات سبيلاً للوصول إلى المكافآت والتعويضات.وهنا تكمن أهم الأسباب الاقتصادية للعودة إلى القطاع الخاص، وهي انعدام الكفاءة في القطاع العام بسبب انعدام الحساب الاقتصادي في تصرفات معظم السياسيين بسبب انعدام العقلانية، فالسياسةهي نقيض العقلانية، لأن محترفيها لايهتمون إلا بإرضاء سدنة حكمهم ومؤيدي أنظمتهم، ولو على حساب البسطاء من المواطنين الآخرين، وهذا يعني تحول مؤسسات القطاع العام إلى مجرد مزارع لمحاسيبهم وأنصارهم، الذين لا يجيدون سوى التصفيق والهتاف والتهليل، للذين وضعوهم في أماكن عملهم على الرغم من أنف كل قواعد علم الاقتصاد والمنطق، وإرادة كل الاقتصاديين أيضاً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الكلفة والبطالة المقنعة، وانعدام الكفاءة؛ لأن الكفء القادر على العمل يشعر بالظلم والإحباط من جهة بينما عديم الكفاءة يرتع ويلعب في المغانم دون أي حساب، ومن دون أن يستطيع تقديم شيء مجد لمجرد كون صوته الأعلى في تأييد من أفاؤوا عليه بالمغانم من جهة أخرى. وهذا النوع من الاقتصاد الذي يعرف سياسيا باقتصاد المزرعة أو اقتصاد رأسمالية المنتفعين لايمكن تصور

وجوده في اقتصاد يديره القطاع الخاص فعلاً؛ لأن القطاع الخاص لا يمكن أن يسمح باقتصاد فقاعي كاذب أقرب إلى اقتصاد التكية منه إلى أي شيء آخر.

جـ-أسباب اقتصادية

تكمن أهم الأسباب الاقتصادية للخصخصة في أن الدول الشمولية المؤمنة بالفكر التدخلي تقوم بتعطيل آلية السوق، واستبدالها بالعقل الإنساني على شكل تخطيط عقلاني شامل، أي باختصار تتجاوز وتلغي دور الغريزة البشرية التي أوكلها الله واستودعتها الطبيعة ضمان استمرار وبقاء النوع والحياة الإنسانية فوق الأرض، لصالح عقل بشري مزاجي وقاصر، مهما سما عن استيعاب مشتملات وقوانين هذا الكون الفسيح، ومتطلبات الحياة الإنسانية المعقدة، وقد كانت النتيجة كما رأيناها في روسيا ودول أوروبا الشرقية ومصر وكوبا اختلالاً في توزيع المصادر الاقتصادية، وتفاوتاً هائلاً في مستوى العيش، ما بين النخبة مدعية الاشتراكية والعقلانية والمثالية، وما بين الجماهير التي تحتكر النخبة الحكم باسمها ولصالحها. وقد نجم عن ذلك الاختلال الاقتصادي ظهور العجز في كل من ميزانية الدولة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وميزان الادخار- الاستثمار، وتفاقم التضخم، وبالتالي حدوث تدهور مريع في قيمة النقد، وطلب كبير على القطع الأجنبي طمعاً في تدارك البسطاء للحاجات الأساسية التي أصبحت مفقودة، أو نادرة، أو سعياً من القادرين مالياً للحصول على حاجات الاستهلاك الرفيع والكمالي، وهكذا أصبح التخطيط على يد مدعيه ومؤيديه مجرد آلة من

آلياتهم السياسية الهدف منها إعطاء مسحة من العقلانية لعشوائية قرارتهم، وستاراً لتخبط إجراءاتهم الاقتصادية والاجتماعية، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الدول لم تكن تهتم في الكثير من الأحيان حتى باحترام هذا الشكل، فدفعت إلى أجهزة التخطيط بعناصر لا تفقه من الأمر الاقتصادي شيئاً وبإدارات قليلة الكفاءة تنتمي إلى الصفوف الثالثة أو الرابعة، أو أكثر من بين كوادر النخب التي سيطرت هناك باسم الجماهير على مقدرات الجماهير.

د-الفساد في الإدارة الحكومية

تكمن بذرة الفساد في الإدارة الحكومية للدول الشمولية التي تعتمد على القطاع العام بشكل حصري

أولاً: في انعدام المثل الأخلاقية لهذه الإدارة الميكيافيلية، التي تعتمد في فكرها على نسبية الأشياء، وانعدام الثوابت، وهي بذلك تبيح لنفسها كل شئ من أجل الوصول إلى غاياتها، فالغاية تبرر الواسطة، والذرائعية تجعل من كل شيء ممكناً ما دام المطلق غير موجود برأيها،

أما السبب الثاني في انتشار الفساد فيكمن في البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الدول، الشمولية وشبه الشمولية، حيث تنعدم الشفافية بالكامل، نظراً لأن هذه الإدارة الفاسدة تحتكر وسائل الإعلام لنفسها، مما يجعل أمر الانكشاف المادي لفساد الإدارة الحكومية أمراً لا يمكن أن يطال دون اللجوء إلى الكثير من التعميم، وهذا ما يجعل الفساد مجتمعياً

أمراً مقبولاً كالقدر لا سبيل إلى الفكاك منه أو تجاوزه، وعلى الرغم من أن بعض عناصر القطاع الخاص يلجأ أحياناً إلى الرشوة للوصول إلى غاياته، فإن الإدارةالاقتصادية السليمة الأخلاق، والتي تقودها المثل الأخلاقية والمراقبة الشديدة لوسائل الإعلام على صحة أعمال كل من الإدارة الاقتصادية الحكومية والقطاع الخاص تجعل من الفساد حالات خاصة في المجتمع، وليس حالة بلاء عام لا سبيل إلى الفكاك منه إلا بالإطاحة بالقطاع العام وتخصيصه كاملاً، وما يزيد الطين بلة أن مستوى الأجور في الدول الفقيرة منخفض بشكل يجعل من الفساد على المستوى الأدنى مبرراً، وتغطية للفساد على المستويات الأعلى، وظاهرة اجتماعية بدلاً من بقائها بمجرد حوادث فردية.

هـ- ضرورات الاستثمار والتنمية

الآن وقد تهاوى النموذج الشيوعي للتنمية المستقلة المدعمة ذاتياً، والتي يفترض أن تتم خارج النظام الرأسمالي الدولي وبشكل مضاد له، أصبح الاعتماد على السوق العالمية للمال أساسياً للحصول على الرساميل والتكنلوجيا اللازمة للتنمية، ولما كانت هذه السوق تعمل عبر العالم، بموجب آليات ذاتية، تعمل وفقاً لمبدأ الربح والخسارة ومراعاة مخاطر الاستثمارات المتنوعة، فقد أصبح من الضروري أن تبتدئ الدول النامية بالانسجام مع هذه الآليات، وذلك بجعل اقتصادياتها تعمل وفقاً لمتطلبات هذه السوق، وهذا لن يتحقق في نهاية الأمر، إلا بالتخصيص، وعلى كل تتطلب إعادة التوازن إلى ميزانيات الدولة بالضرورة بيع بعض الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين والأجانب، للحصول على موارد

إضافية تدعم بها ميزانياتها، وهذا يعني من الناحية الاقتصادية الأخذ بمبادئ الحساب الاقتصادي الذي يقتضي حل وتصفية الشركات العامة الخاسرة، وزيادة كفاءة الشركات الرابحة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

و- ضرورات المرحلة الحالية للتنمية الدولية

كانت الدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات والستينات في هذا القرن تفتقد في مجال البنية التحتية إلى الكثير من المشاريع مثل المطارات، والمرافئ، والطرق، والمستشفيات والمدارس، وأبنية الإدارةالعامة، ومحطات السكك الحديدية، ومحطات الإرسال الإذاعي، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكان على الدولة أن تقوم بكل هذا أولاً، قبل أن يمكن بناء اقتصاد معاصر، فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول وفي تلك المرحلة جاهزاً لتلبية تلك الحاجات الكثيرة، نظراً لارتفاع كلفتها، وانخفاض مردودها المباشر، وطول مدة استعادة رأس المال فيها.

و قد قامت كل هذه الدول باستكمال متطلبات التنمية فيها من مشاريع البنية التحتية خلال السنوات الثلاثين المنصرمة منذ الستينات حتى التسعينات من القرن العشرين، وذلك بالمساعدة الكبيرة التي قدمت لها على شكل قروض وهبات، ومساهمات من قبل كل من المنظمات الدولية والدول المتقدمة والدول النفطية، وقد آن الأوان الآن تبعاً لذلك، لتحقيق الغرض الأساسي من هذا العمل، وهو بناء اقتصادات كفء قادرة على تلبية حاجات شعوب الدول النامية، وذلك بتشجيع الرأسمال الوطني والدولي على

القدوم للمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية. وتبدو الأمور للمفكر الاقتصادي المتتبع لرحلة التيه الفكري هذه بمثابة برهان على صحة آراء أرنولد توينبي في (التحدي والجواب)، أو على أن السياسات الاقتصادية في العالم المتقدم أشبه بأوركسترا تغير ألحانها من حين لآخر، كلما ملَّ سامعوها مع مرور الزمن اللحن الذي تعزفه، وهكذا مررنا من مرحلة تعظيم أهمية القطاع الخاص قبل (١٩١٤) إلى مرحلة اعتبار القطاع الخاص مصدراً لكل العلل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإنسانية، واعتبار توسيع دور وإمكانات القطاع العام الحل الوحيد لهذه العلل حتى عام (١٩٩١)، وها نحن نمر بمرحلة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، واعتبار ذلك الحل لكل العلل الاجتماعية والاقتصادية بعد إدانة القطاع العام باعتباره قطاعاً بطيئاً كسولاً، يفتقد إلى الإبداعية الفردية، والحركة الديناميكية، والحافز المادي، ويتضح هذا الأمر كل الوضوح من مقارنة ما يكتب اليوم في الصحف الاقتصادية المتخصصة العالمية، مع الكتابات التي كانت تتضمنها هذه الصحف نفسها قبل ثلاثة أو أربعة عقود مما يبدو للمفكر الاقتصادي شيئاً مثيراً حقاً.

ولذلك يجب أن ينظر إلى فكرة التخصيص على أساس أنها تغيير في أولويات الأهمية بين هذه القطاعات، وإعادة ترتيب للبيت الداخلي، نتيجة للممارسة الفعلية خلال نصف قرن، وما أدت إليه، وليس على أساس أن الموضوع يتضمن كسباً أو خسارة لمعركة قادها طرفان، واحد محافظ يتمسك بأفضلية القطاع الخاص، وآخر ثوري يربط بين تحقيق مثالياته

وأحلامه بوجود القطاع العام، لا بل وتقديسه بحيث يمتنع على أي ناقد مساسه، مهما كان الغرض من هذا النقد، ففي الاقتصاد لا يوجد مجال للإطلاق، إذ إن الاقتصاد هو التعبير الحسي لنسبية كل الأفكار الاقتصادية، في هذه الدنيا، وارتباطها بالمكان والزمان، ولا تفضيل لأي منها إلا على ضوء فائدتها ومردودها الاقتصادي والاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور والنماء الاجتماعي والاقتصادي، والحقيقة التي يجب أن تقال هنا أن القطاع العام باعتباره رائداً وقائداً للتنمية الاقتصادية قد أدى دوره كاملاً خلال عقود من الزمن، في جميع أرجاء العالم المتقدم والنامي، على حد سواء، ويبدو الآن من واقع الممارسة الماضية أن من الضروري البدء بتغيير أولويات ترتيب القطاعات الاقتصادية وأدوارها، إذا ما شاءت الإنسانية تحقيق المزيد من النمو، وباعتبار أن القطاع الخاص هو الذي ترى معظم دول الأرض حالياً أن يكون رائد المرحلة القادمة من التنمية، فلا بد من مراجعة كل الانتقادات التي وجهت إليه قبلُ، وخلال عقود طويلة من الزمن حتى الآن، ودراستها بتمعن لرؤية مدى قدرته على حمل هذه المهمة التنموية للعقود القادمة من تاريخ الإنسانية فوق هذا الكوكب.

ولايزال أنصار العودة إلى الاعتماد على القطاع الخاص في مرحلة الصعود الآن لدرجة أن السيدة مارغريت تاتشر لم تجد ما توجهه إلى السيد مايكل هازلتاين منافسها الذي كانت تحتقره آنئذ، سوى أنه مناصر لفكرة الرأسمالية الراعية وهي ما تعتبرها تاتشر نوعاً من الاشتراكية التي تعني التدخل الحكومي ورأسمالية الدولة، وكل شيء أدى ببريطانيا إلى الانهيار. ولكن ذلك لم يمكن

الحكومة البريطانية المحافظة بقيادة (سي. ميجور) مع ذلك من تحقيق خصخصة أكثر من بعض الصناعات الأساسية قبل أن يعود طوني بلير مع العمال إلى مبدأ التعددية، ولكن مع إخضاع مؤسسات القطاع العام لقوانين السوق وآليته. وإلى هذه النتيجة وصلت كل من فرنسا وألمانيا، وإن كانت الأخيرة قد نجحت خلال (١٩٩٠-١٩٩٧) على الرغم من الصعوبات الهائلة بتصفية كل القطاع العام الكبير الذي ملكته ألمانيا الشرقية قبل اندماجها بالغربية.

ز-ضغوط المنظمات الدولية

هذا وقد بدأ المصرف الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي انسجاماً مع التوجه الجديد للدول المتقدمة إلى دفع الدول النامية اعتباراً من عام (١٩٩٤) باتجاه التخصيص واقتصاد السوق، بالقوة نفسها التي دفعاها في الخمسينات والستينات إلى التنمية الاقتصادية في إطار نماذج لشيوعية بدون شيوعيين وأنواع من التخطيط المركزي المستند الى النظرية الكنزية، مستخدمين الأدوات المعتادة نفسها في الترغيب والترهيب، أي العصا والجزرة.

ومع الزمن تزايد الضغط على الدول النامية والعربيةالمترددة أيضاً بالطبع بغض النظر عن خلفيتها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للعودة إلى اقتصاد السوق عبر سائر المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية سيان في ذلك، أكانت الدولة كبيرة كالهند أو صغيرة جداً مثل جامبيا.إن القبول

بمبادئ اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، هو الشرط الأساسي اللازم اليوم للتعامل الاقتصادي بين الدول في ظل السلام الأمريكي.

وهكذا أصبح على الدول النامية منذ عام (١٩٨٧) أن تبتدئ رحلة العودة إلى إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، ولقد كان من الطريف جداً أن نرى نيوزيلاندا التي كان يحكمها لعقود حزب اشتراكي يعتمد أفكار مدرسة الرفاه الاجتماعي، يزايد على منافسيه المحافظين، وأن يصبح في مقدمة الساعين إلى إعادة العمل بقواعد السوق، وحافز الربح المباشر، ببرنامج سريع للتخصيص ببيع كل ما يملكه القطاع العام في نيوزيلندا، حتى المدارس ومراكز البريد فيها.

صعوبات التخصيص أو الخصخصة

أ- الصعوبات العقائدية والفكرية والنفسية

تبقى مشكلة التخصيص في الدول النامية على وجاهة تبريراتها مشكلة سياسيه اجتماعية، تثير الكثير من الحساسيات والشجون والجدل، وأهم الأسباب لذلك هو العداء النفسي المستحكم للقطاع الخاص بين أفراد النخب المهيمنة، ذات الأصول غير الرأسمالية نتيجة تأصل الانطباع السيء لدى كل من الفلاح والبدوي والمثقف العربي عن سلوكياته الأخلاقية وعجزه وفشله عدا عن رفضها التقليدي للاعتماد على الحرية الفردية الأنانية والجشعة فلسفة في هذه الحياة، ويستتبع هذا الموقف رفضا مماثلا لدى الإدارات الاقتصادية للدول النامية التي يرغب منها الآن العودة إلى القطاع

الخاص، واقتصاد السوق، كما كان يرغب منها في السابق السيطرة على عناصر الإنتاج، وتوسيع تدخلها الاقتصادي، أليست النخب المسيطرة في هذه الدول بمعظمها نخبا ذات أصل بدوي أو فلاحي أو من خريجي أحزمة الفقر حول المدن العربية المكتظة بالسكان.

وهنا تكمن المشكلة التي تواجه الإدارات الاقتصادية في معظم الدول النامية في العودة إلى اقتصاد السوق مباشرة دفعة واحدة، هي عدم إمكانية تلاؤمها النفسي مع هذا النوع من الاقتصاد الذي طالما رفضته فكرياً ونفسياً، بل ودأبت لمدة ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن على رفضه باعتباره رمزاً لكل ما هو مقيت نفسياً وغير عادل، إن هذه المشكلة بالضبط هي التي حفزت الأمم المتحدة على عقد ندوة حول التخصيص في البلدان العربية في الكويت في شهر شباط (١٩٨٩)، ونشرت بمجلة الاقتصادي الكويتي التي كانت تصدرها غرفة تجارة وصناعة الكويت موجزاً عن الآراء التي توصلت إليها الندوة، وكانت في الواقع آراء في غاية التطابق مع الواقع والحقيقة، إلا أن التخصيص بمختلف مفاهيمه كدفع القطاع الخاص إلى النماء على حساب سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، واعتباره العمود الفقري للاقتصاد بدلاً من القطاع العام والمشترك، وإعادة مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع، وفتح الأبواب على مصاريعها للاستثمار الخاص، بغض النظر عن جنسيته، لم تستطع حتى عام (١٩٩٨) أي دولة عربية من الدول التي كانت من أنصار القطاع العام كقطاع رائد ورئيسي سوى مصر، ولحد ما الأردن والمغرب وتونس أن تفعله على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على بدء التفكير به بصوت عال، لقد كان ولا

يزال عند معظم الدول النامية قفزة نوعية كبيرة لم تستطع الضغوط الدولية الكبيرة في دفعها إليها، وهذا هو بالضبط ما توصل إليه الأستاذ التركي نوري إيرين في بحث نشره عام (١٩٩٣) في جريدة ديلي نيوز التركية، تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي، حيث أوضح أنه لا يمكن للدول النامية التي بنت اقتصاداتها على أساس فلسفة اقتصادية معينة كالماركسية والاشتراكية أن تقيم اقتصاد سوق دون التعرض لكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزعجة. والمشكلة أن الأنجلو ساكسون واليونان والإيطاليون شعوب تجارية الطابع، والألمان واليابانيون شعوب صناع وتجار، وكل هؤلاء ألفوا اقتصاد السوق وعاشروا معظم تاريخهم مزاياه كما تعايشوا مع سيئاته، بل وحاولوا بشكل أو بآخر تحسينه وتطويره، أما الشعوب التي كانت تعيش في إفريقيا والشرق الأوسط في أوضاع أقرب إلى البداوة والرعي والذي يمثل فيه التاجر ومعه التجارة أيضاً كل ما في هذه الدنيا من استغلال وجشع وقهر، فإن اقتصاد السوق الحرة يبدو لمعظم هذه الشعوب رغم مرور كل هذه السنوات التي سيطرت فيه النخب الريفية الأصل بمجرد سيطرة للمدينة المتخمة على حساب ريف فقير مقهور ومستغل، ولا تثير فيها - بمجرد الإشارة إلى اقتصاد السوق - إلا كل لواعج الألم والشكوى والتذمر التاريخي بالإضافة لكل مشاعر الحسد وإن شئت فسمه مشاعر الحساسية التقليدية.

ب- الأسباب السياسية

إن العودة إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية يجعل حتى بين بعض الحكومات الليبرالية في الدول النامية شعوراً بالغثيان، كما يدفعها للقيام

بحركات عصبية متناقضة، ولا عجب في ذلك، فمعظم النخب التي تمكنت من انتزاع الحكم من الشيوعيين بدعم من الاتحاد السوفييتي تنتمي إلى الفئات الوطنية المعادية للنفوذ الأجنبي، ولهذا فإن وزارتي تشيكيا وسلوفاكيا للتخصيص لم تتألفا حتى عام (١٩٩٥) سوى من عدة موظفين حكوميين لا يزيدون عن العشرين، بينما نجد زملاءهم البولونيين لا يملكون حتى الآن خزائن يستطيعون وضع الملفات فيها، ولازال البرتغاليون خائفين من انتقال ملكية صناعاتهم إلى الأجانب، أما الحكومة الصينية فهي حائرة، فهي تريد البقاء في الحكم من ناحية، ولكنها تحتاج إلى الإصلاح والاستثمارات الأجنبية في وقت بلغ عجز القطاع العام في الصين ١,٩ بليون دولار أي ربع الميزانية الصينية كما بلغ حجم المساعدات الحكومية للعمال نحو ١٢٪ أخرى من هذه الميزانية .

جـ- أسباب اجتماعية

يعارض الكثير من مفكري شرائح الدخل المختلفة عملية التخصيص لأسباب عديدة، أهمها أن آلية السوق لا تصيب في عملها إلا القادرين على الأخذ والعطاء، أما هؤلاء الذين هم ضعفاء اقتصادياً بحكم عمرهم كالمسنين أو المتقاعدين، أو بحكم نوعهم كالنساء والأولاد أوبحكم عدم تلقيهم التدريب الكافي كالعاطلين عن العمل أو المتعطلين، أو بحكم اضطرارهم لتلقي العلم كالتلاميذ والطلاب، والحقيقة أن آلية السوق تتجاوز كل هؤلاء في التوزيع، وبالتالي يشعر الكثير منهم بأن اقتصاد السوق يظلمهم عن طريق حرمانهم من المشاركة العادلة في منجزات الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر يمتد

بالضرورة في الاقتصاد الذي يدار بمبادئ اقتصاد السوق لموظفي وعمال الخدمات العامة محدودي الدخل، الذين يتعرضون لنتائج الدورات الاقتصادية من انكماش، أو تضخم مرحلي ناجم عن ركود، أو توسع سريع في الاقتصاد نتيجة لنقص أو زيادة الطلب على الاستثمار فيه، مما يجعلهم غير مطمئنين إلى سلامة دخلهم أوحتى إلى بقائهم في أعمالهم، وبالتالي يجعل ذلك منهم وجلين، بل وناقمين على مفاهيم وتجارب اقتصاد السوق التقليدية. ولا شك أن الأسباب الاجتماعية التي تحول دون تقدم عملية التخصيص كثيرة، كما نرى ذلك في دول كروسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا حيث المظلة الاجتماعية التقليدية الممثلة بالعائلة والعشيرة منعدمة، وحيث الشبكة الاجتماعية المؤسساتية غير متطورة، أو تافهة، من حيث نتائج أعمالها في حماية المواطن، وهكذا نرى الروس والأوكرانيين غارقين في الديون والجوع ومشكلات تصفية تركة روسيا القيصرية الاستعمارية، وهم يجوعون، وهذا هو ديدنهم عبر القرون، فقد جاعوا وهم في طريقهم في القرن الماضي إلى اقتصاد السوق عبر برازخ الحرمان والألم، كما جاعوا وحرموا بل وقتّلوا بلا رحمة ولا شفقة وبالملايين من أجل الوصول إلى عالم الفردوس الشيوعي المفقود، وهاهم يجوعون من جديد وهم يعودون الآن إلى اقتصاد السوق من جديد، كما أنهم ما زالوا ضائعين بين من لا يزال يعتبر الحزب الشيوعي بمثابة دماغ وشرف وضمير الاتحاد السوفييتي الراحل، وبين من يجرد لينين نفسه عن كونه أيقونة الثورة ليجعله مجرد رجل إنسان له مزاياه، ولكن له نقاط ضعفه وعيوبه أيضاً (وول ستريت جورنال ص ٣

تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٣) وبينهم الذين يفكرون بتوازن يعرفون أن نظام اقتصاد السوق إن كان سيأتي بخير، فإنه لن يأتي بذلك الخير قبل مضي عشرين سنة، وهكذا نرى أن معظم الدول النامية في إفريقيا وأمريكا، الجنوبية والشرق الاوسط وشرق آسية ما تزال حتى في لحظات كتابة هذه السطور في مطلع عام (١٩٩٨) غارقة في الشكوك ومراجعة النفس من ناحية، والديون والأمراض والفقر، وزيادات السكان، واختلال البيئة ومعالجة الشرور التي انطلقت من صندوق باندورا (Pandora Box) الذي أصرت هي نفسها على فتحه.

ولهذا بدأ السويديون والألمان والأمريكيون بإلغاء دولة الرفاه بصمت وعلى خفر وحياء عن طريق تفكيك مؤسساتها، وذلك على أيدي الاشتراكيين الديمقراطيين في أوربا والليبراليين في أمريكا، وهم أنفسهم الذين بنوها للإنسان لتكون مثالاً لضمان عيشة كريمة ومقبولة له إنسانياً من المهد إلى اللحد، وتقليص عدد وظائف الدولة وتخفيض عدد الوظائف الحكومية وتخفيض المنافع والمزايا المنصوص عليها في برامج الرعاية الصحية والاجتماعية، وذلك لوقف التدهور الاقتصادي وإلغاء عجوز الميزانية[١].

أما البرازيليون فقد أصبحوا يتحدثون اليوم عن ثورة (العودة إلى اقتصاد السوق)[٢] أما الإيطاليون والفرنسيون مثلهم مثل العرب والفرس والأتراك

---

(١) (وول ستريت جورنال ١٩٩٠/١٠/٣١ ص١٠).

(٢) (وول ستريت جورنال ١٩٩٠/١٠/٣٠).

والصينيون والهنود، فلم يقدروا الفكر الأنجلوساكسوني كثيراً الذي اعتبر أن للحرية الشخصية أولوية على فكرة العدالة، فمعاهدة روما لعام (١٩٥٧) التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة وما تلاها من خطوات لم تذكر شيئاً حول هذه النقطة، إلاّ أنه أمام الضغوط الحالية من أجل العودة إلى اقتصاد السوق على الطراز الأمريكي الذي اعتمد مبادئ الحرية الاقتصادية (A la Americaine) جعل الإيطاليين يجدون أنفسهم، وهم مع الفرنسيين من أكبر المدافعين التقليديين عن القطاع العام، ودوره في الاقتصاد، في حال مزرية من الناحية السياسية حيث إن صناعاتهم التي تتقاسمها الأحزاب الإيطالية على أنها مزارع خاصة بها لا يمكن تخصيصها بسهولة، ولهذا كان الحل في إحداث ما يسمى بعبارة القطاع المشترك، وذلك لإرضاء توجهات هذه الأحزاب ورغباتها.

ولكن القطاع المشترك الإيطالي والفرنسي، خلال السنوات العشر الفائتة، اصبح يشكوبدوره مما يشكو منه القطاع العام، وكان على القطاع الخاص أن يترك القطاع المشترك ليعمل لوحده، وعاد الإيطاليون للحيرة من جديد، إنهم يعافون القطاع الخاص وأساليبه تقليدياً، ولكن عليهم الآن أن يقبلوه، بل ويقبّلوه أيضاً، أما الفرنسيون فهم فخورون أن قطاعهم العام يعود إلى أيام لويس الرابع عشر، وهو عريق عراقة خمرهم ومطبخهم، ولهذا يعز عليهم فراقه أو إلغاءه، ولكن المشكلة الآن أن شركات القطاع العام تريد أن تستمتع بكونها ذات وضع احتكاري تفعل ما تشاء، وبينما أخطاؤها تدفع من خزينة الشعب عبر شبكة المصالح الخفية والعلنية للقوى المستفيدة منها،

ولكن هذه الشركات مخالفة لأنظمة السوق المشتركة الكبيرة التي يُنوى إنشاؤها عام (١٩٩٢)، التي تمنع الاحتكار والحكر، ولذلك فإن مجلة (الإيكونوميست ص ١٨ تاريخ ١/١٢/١٩٩٠) البريطانية ترى الحل الوحيد أمام الاتحاد الأوربي أن يقوم بإلزام فرنسا بإعادة شركاتها العامة سواء كانت ناجحة اقتصادياً (بفضل احتكارها السوق ودعم الدولة طبعاً) أو فاشلة، إلى القطاع الخاص.

وأخيراً الأرجنتينيون حيث تتولى الآن حكومة بيرونية (Peronist) المحتد تصفية القطاع العام الذي طالما سعت الحركة البيرونية إلى إقامته ومن ثم إعادته إلى القطاع الخاص، وهو الذي كان السيد خوان بيرون قد أقامه وسيلةً لإرضاء الفقراء والمحرومين، وما أكثرها في المجتمع الأرجنتيني، فكانت النتيجة إفلاس الأرجنتين بعد أن بلغت خسائر القطاع العام عام ١٩٨٩ نحو ٥,٥ بليون دولار[٣] أما ديونها فقد بلغت في عام (١٩٩٧) نحو ٥٥ بليون دولار.

ومن يدري ماذا يحدث خلال السنوات العشر القادمة ؟ كلهم يعودون إلى اقتصاد السوق دون أن يدروا طبعاً أن ثمن بناء اقتصاد السوق في الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية النفسية والاجتماعية، ثمن باهظ يؤدي أحيانا إلى تحطيم حياة الأسرة، لعدم تمكن الزوجين حتى من رؤية بعضهم

(٣) (الفاينشال تايمز ١٣/١١/١٩٩٠ ص ٣٣)

بعضاً[٤]، كما لم يحل دون بقاء ١٣٪ من الشعب الأمريكي دون خط الفقر، ولكن أليس هذا هو ثمن (Quest for Excellence)أو السعي إلى صدارة الأمم.؟

د–أسباب اقتصادية

إن أهم مشكلة تواجهها عملية االتخصيص على الجانب الاقتصادي هي إعادة تقويم الأصول الثابتة للمصانع المؤممة حسب الأسعار القائمة، وتليها مشكلة تحديد الصيغ القانونية التي يراد اتباعها لإعادة هيكلة القطاع العام، ومن ثم تحديد أسعار الأسهم، وتبيان المستفيدين من عملية التخصيص بهدف إقامة رأسمالية شعبية تكون دعماً لليبرالية الجديدة، وأخيراً تحديد برامج زمنية لإعادة تأهيل اليد العاملة في هذه المؤسسات العامة، وكلها مشكلات مليئة بالنتائج الاجتماعية الكبيرة، ولعل هذه الأسباب الاقتصادية هي أهم الأسباب التي جعلت ولا تزال تجعل تقدم عملية التخصيص في كل الدول التي تبنتها بطيئاً جداً.

الخصخصة في البلاد العربية

تواجه الخصخصة في البلاد العربية مقاومة كبيرة على كل الصعد الفكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وحتى الإنسانية أيضاً، والأسباب هنا كثيرة.

أ–عدم القناعة بالقطاع الخاص

يدار الاقتصاد في البلاد العربية بشكل مجتمعي أو اجتماعي، وبتعبير آخر

---

(٤) (وول ستريت جورنال ١٩٩٠/١٠/٣٠)

يخضع لمتطلبات العمل السياسي والاجتماعي، ولهذا فإن الحوار حول التخصيص أو ضرورته حوار عقيم، فعلى الصعيد الفكري تقف مساحة كبيرة من الطيف السياسي للبلاد العربية ضد الخصخصة، فالأصوليون الإسلاميون والقوميون على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم، والطوباويون الاجتماعيون، وأنصار البيئة كلهم يعارضون لأسباب مختلفة هذه العملية، ويرفد هؤلاء قسم كبير من المجتمع يصل إلى نسبة ثمانين بالمئة من المجتمع في كل دولة عربية وهو القسم الذي يشعر حالياً بدرجة كبيرة من التهميش السياسي وضآلة المساهمة في العمل الوطني والاجتماعي.

و نظراً لأن هذه القوى الاجتماعية، في بلاد العرب ضعيفة الدخل والثروة وهي تمثل الأغلبية من السكان، فهي ترى في التخصيص شيئاً خطيراً، وعلى كل، ما تزال النظرة العامة لأكثرية النخبة، ومعظم الشعب العربي إلى القطاع الخاص نظرته لأصحاب دكاكين، وليس كمستثمرين وإداريين وصناع وتجار، يديرون مؤسسات كبرى ذات طابع مؤثر على مجريات الأمور الاقتصادية، وهي نظرة تعكس واقعاً يشير إلى أن الاقتصاد العربي كله ما يزال في حقيقته بأواخر القرن العشرين، كما كان بأوله، ضعيف البنيان هش التواصل والإرتباط، فاشل في أن يستوعب الملايين المتزايدة من الأيدي العربية فيه، ولهذا بقيت تنظر إليه من زاويتها، بينما هو محشور في قطاع غير رسمي وغير منظم على الجانب الآخر من القانون، يسعى من أجل معاشه وبقائه.

أما النخبة الحاكمة فقد بقيت ترنو - إما لأنها تؤمن بالقطاع العام أو أفضليته أولأن ذلك يتلاءم ذلك مع مصالحها السياسية المباشرة والاقتصادية غير المباشرة - وتنظر بعين الشك والحذر للقطاع الخاص وإمكاناته على استيعاب رغباتها وأمانيها، لا في الوصول إلى مستوى دخل لائق، لها أو حتى فرصة عمل مناسبة، وإنما الى السيطرة على العالم، أو على الأقل الوصول إلى مكان ما تحت الشمس، والحقيقة أنها بقيت تنظر إلى القطاع الخاص على أنه مجرد قطاع لا يهمه من الدنيا سوى تحقيق الربح، بغض النظر عن الطريقة والشكل، وهي في ذلك تراه منافساً ضمنياً أو محتملاً لها، بينما يرى معظم أفراد النخبة المفكرة الساعية وراء ما سماه أحد كبار الموظفين الإعلاميين العرب في مقابلة صحفية أجريت في أيلول (١٩٩٠) مع مندوب جريدة (وول ستريت جورنال) الصادرة في نيويورك في التخصيص ارتكاسة أو انتكاسة لأمانيها في تحقيق (العدل الطوباوي أو المثالي، وهو نوع من العدل غير موجود أساساً على الأرض)، فالنخبة المفكرة العربية لم تكن أصلاً اقتصادية التفكير والأساس، ولم يكن الاقتصاد شيئاً مهماً عندها كأهمية المبادئ والثقافة وعوالم الفلسفة والشعر والتاريخ، ولهذا بقي أنصار التخصيص قلة يمثلون الاقتصاديين المتنورين والمطّلعين الموضوعيين على الفرص الهائلة المتوفرة لتطور الاقتصاد، وبالتالي المجتمع في حال اعتماده لمبادئ الكفاءة الاقتصادية واقتصاد السوق.

ب-الضغوط السكانية والاجتماعية

تواجه عملية التخصيص بالإضافة إلى ما تقدم جملة من المعوقات، أهمها

زيادات السكان الكبيرة، واتساع حجم البطالة في كل دولة عربية، ولهذا فإن النخب الحاكمة مضطرة لمعالجة البطالة بخلق فرص عمل، تعتمد على اقتسام الأجور الحقيقية واستبدالها بأجور نقدية تقل عن الأجور الحقيقية فيما لو لم يكن السكان يزدادون بهذه المعدلات الهائلة، وحيث إن القطاع الخاص في معظم الدول العربية ضعيف، وهش، ومحكوم عليه بالبقاء في أصفاد تكبل نموه، لهذا كان لا بد من أن تقوم النخبة بتوسيع القطاع العام لاستيعاب الآلاف المؤلفة التي تشكل فائض العمل في البلاد العربية، ولو كان ذلك على حساب نمو القطاع الخاص.

جـ-الضرورات السياسية

ولايزال أصحاب القرار الاقتصادي العربي والمشرفون على الإدارةالاقتصادية لكل الاقتصاديات العربية يحاولون موازنة الضغوط الاجتماعية الكثيفة، والمتضاربة في بلدان سريعة التزايد السكاني مثل مصر والجزائر والعراق واليمن والسودان والأردن، مع متطلبات التسريع في تطور الاقتصاد من ناحية، وكذلك مع الحاجة لتوفير فرص العمل لمئات الألوف الذين تعتبر إنتاجيتهم بحكم الصفر، لقاء رواتب تضخمية الطابع على تفاهة مستواها بحكم طبيعتها من ناحية أخرى، ومع الضغوط الدولية من أجل التخصيص مثل استصدار قوانين للاستثمار، أو لخفض بعض الضرائب النوعية أو التصاعدية، كما يحاولون كسب المزيد من الوقت بإجراءات صغيرة محدودة ترضي أنصار التخصيص والتحديد بعض الشيء، مع السعي للاحتفاظ بالقطاع العام على علاته، أو مع محاولات حقيقية أو شكلية

لتجديده وتحسينه، أو تجميله في عيون منتقديه، لتلبية حاجات وضغوط فئات الدخل الدنيا والمحدودة من أجل الوظائف والدخل، مع ترك الباب مواربـاً للقوى الجديدة الناشئة أو الكامنة في القطاع الخاص؛ لاكتساب مواقع جديدة ومتقدمة تمكنها من مشاركة محدودة ومحسوبة في التنمية الوطنية وصنع قرارات الاقتصاد الوطني.

د-المرحلة التنموية التي تمر بها الدول العربية

والخلاصة أنه إذا أمكن للضغوط الداخلية والخارجية تغيير البنى والتوجهات الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية، والتحول من الاعتماد على القطاع العام إلى العودة للاعتماد على القطاع الخاص والسعي الحثيث والسريع للالتحاق باقتصاد السوق، فإن الضغوط المماثلة على البلدان العربية، فيما عدا البلدان العربية النفطية، وبالتالي الغنية نسبياً، لا تزال ضعيفة جداً لسبب رئيسي هو أن الفئات محدودة الدخل وضعيفته في البلدان العربية ما تزال تشكل أكثرية السكان، كما أنها ماتزال تبحث عن الأمان والسلامة الاجتماعية لنفسها أكثر بكثير من بحثها عن الكفاءة الاقتصادية، والحقيقة أن سعيها من أجل الإتقان أو من أجل التفوق والامتياز الفردي والمجتمعي مايزال محدوداً، فشغلها الشاغل يكمن في ضمان مجرد العيش والاحتيال عليه، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أن الاقتصاديات العربية لم تعرف قط نمط الإنتاج الرأسمالي أو طريقة الإدارةالاقتصادية الحديثة بقدر ما عرفت عبر مئات القرون نمط الإدارةالاجتماعية للاقتصاد الذي لم تؤمن قط بآليات السوق ولا بأهدافه بقدر اهتمامها بإقامة اقتصاد تكية أو اقتصاد مافيا، في

إطار مايسمى عالمياً برأسمالية المنتفعين كما هو الحال في إندونيسيا.

ولم تستطع التنمية الاقتصادية العربية طوال أكثر من خمسين عاماً تقريباً من التنمية بأشكال وأنماط مختلفة، ومن اعتمادها على القطاع الخاص أو القطاع العام أن تحقق انطلاقة حاسمة نحو بناء اقتصاد عربي متكامل القاعدة الاقتصادية، وقد غرق وضاع كل ما حققته التنمية الاقتصادية العربية من شركات مواصلات ونقل متقدمة، ومن جسور وأنفاق، ومطارات وموانئ وما وفرته من شبكات الكهرباء ومياه للشرب والري، وسط الزيادات السكانية الهائلة التي تمت خلال هذه الفترة، وما سينجم عنها من توترات سياسية واقتصادية، والتي ستؤدي بالضرورة خلال العقود الثلاثة الآتية من القرن الحادي والعشرين إلى جعل ظروف الحياة عند معظم فئات المجتمع العربي متزايدة التكاليف والصعوبة بتخفيض مستوى الدخل الحقيقي ومعه الثروة المتوفرة وسطياً للفرد العربي، ولن تستطيع القوى المسيطرة على القرار الوطني الاقتصادي في الوطن العربي أن تستمر في الاعتماد على قطاع عام، يعيش على دعم خزينة الشعب وجيوب المستهلكين، والطاقة الحيوية للقطاع الخاص إلى ما لا نهاية، ولا بد من أن يصبح هذا الاعتماد مع مضي الأيام عبئاً يصعب تحمله، كما سيصبح عامل ضغط على كل إمكانية لبناء اقتصاد سليم معتمد على ذاته مرن قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ودخول عالم المنافسة الدولية من أجل الامتياز فوق هذا الكوكب، وسيجد ضعفاء الدخل ومحدودوه أنفسهم بعد سنين لن تطول كثيراً من الآن أمام حقيقة موضوعية، في أن القطاع الخاص بغض النظر عن كل ما يكتب عنه من قبل

الكتاب الرومانسيين سيكون المخرج والوسيلة الوحيدة لحل أزماتهم الشخصية، وتحقيق بعض أحلامهم الصغيرة الشخصية المكبوتة، والتي لم يستطع القطاع العام على الرغم من كل الدعم الذي يمنح له بسخاء أن يحققه لهم طوال السنين الراحلة والمفقودة من أعمارهم وأعمار أوطانهم، والذي بلغ في دولة الكويت وحدها عام (١٩٨١) فقط نحو ١٨٣ مليون دينار كويتي أو ٦٠٥ ملايين دولار آنئذ[٥]، أما في سورية فقد بلغت قيمة ما قدم من دعم لمستويات المعيشة للمواطن السوري العادي نحو ١٢٥ مليون دولار في عام (١٩٧٧).

الخلاصة والنتائج

والخلاصة أن التخصيص لا يشكل بحد ذاته وصفة سحرية ولا حلاً لكل المشكلات الاقتصادية، لا في البلدان العربية ولا في غيرها، لأن الظروف الاجتماعية ليست واحدة بين كل بلاد العالم، فالمحافظون في أوروبا هم نتاج فكري لتفاعل المسيحية مع الفكر الروماني واليوناني، مع طبيعة الأرض الأوروبية والأفكار المسيحية التي جاءت بفكرة الأثرة والمساعدة الإنسانية، بينما جاءت فروع المسيحية اللوثرية والكالفينية بالتأكيد على أن الله يبارك عمل كل مؤمن ينشط في عمله ويتقنه، وقد جاء الفكر الروماني داعماً للحرية الشخصية للإنسان الأوربي، وحقه في التملك والثراء، وتوريث هذا

(٥) انظر دراسة المؤلف المنشورة تحت عنوان (الدعم الحكومي في دولة الكويت) في مجلة الاقتصادي الكويتي الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة الكويت عام ١٩٨٢

التملك والثراء للأجيال اللاحقة، بغض النظر عن الوظيفة الاجتماعية لهذه الملكية، ودونما تحديد لهذه الحقوق إلا بحدود حقوق الآخرين، فالعقد شريعة المتعاقدين، وهذا هو قاعدة التعامل في السوق، وليس للدولة أي حق بالتدخل فيما بين المتعاملين الأفراد في السوق إلا في حالات التدليس والتلاعب والغش والاحتكار، وما إلى ذلك.

بينما جاء الفكر اليوناني بحرية الاختيار وتقدير الجمال المادي واحترام الجمال الذي يمثله الجسد الإنساني العاري والفنون الجميلة الأخرى من موسيقى ونحت ورسم وتمثيل وأشغال يدوية، وهذا ذاته الذي وضع اللبنات الأولى لليبرالية الغرب.

أما سلوكية المحافظين العرب فهي نتاج طبيعة الصحراء، والصحراء في علم نفس الشعوب، خلاف الغابة الجرمانية التي تنتج نوعاً من التسامي نحو الأعلى والتسابق الإيجابي في الصعود الاجتماعي، تنتج الفردية المطلقة في السلوك التي لا تحدها سوى الحاجة، وقت الحاجة فقط، إلى حماية العائلة والقبيلة، كما تنتج الحرية الفوضوية غير المنضبطة وغير المسؤولة، أما الرغبة في التسامي نحو الأعلى فتتم في الصحراء من خلال مسابقة دموية تأخذ في معظم الأحيان شكل تصفيات دموية شنيعة سواء أتمت بالانقلاب أو بالغزو أو بالاغتيال، يتم من خلالها تبادل الثروة والسلطة وإعادة توزيعها، إذ لا يوجد على سطح الصحراء الكثير مما يمكن توزيعه أو إعادة توزيعه، أما ما في باطن الصحراء فقد كان يستلزم تقنيات لم يملكها أو حتى يعرفها العرب إلا مؤخراً، وحينما ملكوها لم يستطيعوا الاستفادة منها في اقامة مجتمع صناعي

متقدم، فبقي العرب حيث هم شعبا ضعيفا يتقاتل ابناؤه في صراع مرير من أجل البقاء والصدارة، وجاء الإسلام ليؤكد وفقاً لنتائج ندوة جرت في مدينة واشنطن حضرها مختصون كبار في الشؤون الإسلامية عام (١٩٨٨)، على أن العدالة في التوزيع أهم من الحرية الشخصية من حيث ترتيب القيم الاجتماعية، وهو تأكيد فعلي لواقع الصحراء التي لا تستطيع أن تقدم لسكانها الكثير من المنتجات التي يمكن تداولها، إذ لا يمكن إنتاج الكثير من أجل السوق والتبادل لاسيما وأن الإنسان فيها في حال مرحلة وغالباً غير آمنة.

لذلك أصبحت العدالة في التوزيع تأتي على قمة سلم أولويات المجتمع العربي، فالإسلام يؤكد على حقوق الفقراء في أموال الأغنياء أكثر بكثير مما يؤكد على الحرية الفردية المطلقة في تجميع الثروة والتصرف بها، فالحرية الفردية في التصرف في القانون الروماني واليوناني مطلقة، بينما الحرية الفردية المطلقة في الإسلام مفسدة، بل وآثمة أيضاً، ونتيجة لهذه الخلفية الثقافية المختلفة لم يستطع المحافظون العرب على الرغم من أنهم أغنياء بحكم ملكيتهم لوسائل الإنتاج أو معظمها بما في ذلك النفط، أن يطوروا آليات للتعاون فيما بينهم بهدف تطوير طاقاتهم الإنتاجية؛ لتصبح مؤثرة وقادرة على منح الطبقات الاجتماعية الفقيرة أو النخبة المثقفة والمفكرة ظروف عمل وفرصاً مناسبة، ومن ناحية أخرى دوماً تحت ضغط المجتمع الذي تشكل الطبقات الاجتماعية الفقيرة أغلبيته، والتي تشكل النخبة المفكرة رأس حربته من أجل الخضوع لقاعدة العدالة في التوزيع حتى في ظروف التشكل

الرأسمالي، ولهذا كانت الطبقة المحافظة العربية بمعظمها مختلفة عن مثيلتها الطبقة المحافظة الأوروبية والأميركية في النظرة والدور والإمكانات، فالثانية تؤمن بحرية الفرد في تجميع الثروة والاحتفاظ بها وتوريثها، بغض النظر عن طبيعة الحياة التي يعيشها الأفراد الآخرون في المجتمع، وتعتقد أن هذه هي إرادة الله في مكافأة الأفراد العاملين والمنتجين، يشاركها في تلك النظرة قسم كبير من المجتمع، أما الثانية وإن كانت تؤمن بما تؤمن به الأولى، إلا أن التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع يحول بينه وبين بناء رأسمالية مزدهرة، فالصحراء لا تحب كما أنها لا تشجع الأفراد الناجحين على أن يبرزوا هذه النجاحات بصورة استعراضية، باعتبار أن ذلك هو من باب التباهي والخيلاء الممقوت، خلافاً للوضع في الغابة الجرمانية والأنجلوساكسونية، حيث تتنافس الأشجار في سعيها نحو نور الشمس بشكل متسق ومتناسق في استعراض واضح للقوة والجمال، وهكذا يفتقر المحافظون العرب بالأساس بحكم النزعة الفردية المتأصلة فيهم، وافتقار سلوكها لأي نمطية معينة، كما أنهم يشعرون بحكم خلفيتهم الثقافية من ناحية وتوجهات مجتمعهم من ناحية أخرى أن عليهم أن يسايروا مجتمعهم لا بالتواضع والبساطة في السلوك فقط، ولكن في إبقاء نجاحاتهم المادية سراً مكتوماً وراء لافتات متواضعة ومراوغة على معامل ومحلات بسيطة المظهر ومحدودة المضمون.

من هنا كان التخصيص وبناء رأسمالية شعبية الطابع عن طريق الشركات المساهمة يساهم في التأكيد على أهمية العمل الاقتصادي، والعمل من أجل الربح المادي، بنشر الفكر الاقتصادي العقلاني إلى الطبقات المتوسطة

والمحدودة الدخل لتشكل قاعدة حماية اجتماعية لعملية تكوين رأسمالي، يتم في معظم الدول العربية من خلال ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية غير مشجعة فعلاً.

ويحاول الاقتصاديون في أوربا وأمريكا الآن ونحن في نهاية القرن العشرين، إجراء دراسة تحليلية تحسم النقاش حول أفضلية الاعتماد على أي منهما؛ لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وفي البلدان العربية بشكل خاص، وقد كانت الدراسة المقارنة التي أجرتها مجلة الإيكونوميست البريطانية في شهر أيار (١٩٦٦)، أول هذه الدراسات، وقد تبين من هذه الدراسة أن الدول العربية التي اعتمدت على القطاع العام آنئذ لم تستطع أن تحقق معدلات النمو التي حققتها الدول العربية التي اعتمدت على القطاع الخاص.

وقد قام خبراء البنك الدولي في عام (١٩٨٧) بدراسة مماثلة تناولت ٨٥ دولة من الدول النامية، اختار معظمها القطاع العام رائداً لعملية التنمية فيها، وقد تبين من مقارنة معدل نمو الدول التي اعتمدت القطاع العام ونوعية التنمية فيها مع معدل نمو الدول التي اعتمدت القطاع العام أن الأخيرة كانت أميل في تنميتها نحو تنمية القطاعات الاجتماعية مثل التربية والصحة، ولحد ما قطاعات الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، كما كانت على وجه العموم ذات معدل أقل من تلك التي اعتمدت على القطاع الخاص، بينما كانت منتجات الدول التي اعتمدت على القطاع الخاص مثل النمور الأربعة والفهود السبعة أفضل، وتنوعها أكثر، وطاقاتها على التصدير أفضل بكثير.

و هكذا يتضح أنـه على الرغـم مـن أن الأسـواق هـي حقيقـة موضـوع الاقتصاد، إلا أن علماء الاقتصاد، وكذلك علماء الاجتماع الآخرين ومحللـي السياسـات الاقتصاديـة يظهـرون غالبـاً نوعـاً مـن التنـاقض العميـق إزاءالخصخصة. فمن ناحية تراهم يفرطون في اطراء فضائل الأسـواق الحـرة بالغة الكمال، كما ينعكس ذلك في صلـب نظرية السعر في علـم الاقتصـاد الجزئي ومـن ناحيـة أخـرى، قـد قـاموا بالتنظير الموسع للعيوب الواضحـة للسوق، على نحو ما جاء في الفكرين الماركسي والكينزي اللذّين أكدا دومـاً على نظرية فشل السوق.

في عـام (١٩٧٧)، قـدم الاقتصـادي المشـهور جـون كينيـت غالـبريث مسلسلاً تلفزيونياً يحمل عنواناً هو (عصر غياب اليقين)، وبعد ذلـك بعـامين تبعه الاقتصادي الذي لا يقل عنه شهرة ميلتون فريدمان بمسلسل آخـر أسمـاه (حرية الاختيار)، قصد به أن يكون رداً على مسلسل غالبريث، علـى الرغـم من أنه لم يذكرذلك صراحة، كما هي الحال في بعـض الحمـلات الانتخابيـة الأمريكية. وقدنشر كل من غالبريث وفريدمان كتاباً مسـتنداً على مخطوطـة النص التلفزيوني لمسلسل كل منهما، وكان الكتابان من أكثر الكتب مبيعـاً. وهما يوضحان كيـف أن السلوك الاقتصـادي عنـد الأفـراد قـد يكـون هـو نفسه، حتى لو كانت سياسات الدولة الاقتصادية مختلفة.

وقد عالج كتابا (عصر غياب اليقين) و(حرية الاختيار) موضوعـاً واحـداً هو اقتصـاد السـوق. كمـا شـرحا كيـف نشـأ وتطـور ومـاهي نقـاط القـوة والضعف فيه وذلك عن طريق تحليلهـم (لاقتصـاد السـوق) خيـاراً اقتصاديـاً

رئيساً وبديلاً منظماً ومهيمناً على النشاط الاقتصادي، وفي حين يعترف غالبريث، وفق التقاليد التي وضعها ماركس وشومبيتر، اعترافاً كاملاً بإنجازات السوق، إلا أنه يبين مثالبها وقصورها في إطار عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعدم فعالية الاقتصاد الجزئي وعدم توفر المساواة الاجتماعية. ولمعالجة هذه العيوب الخاصة بالسوق يرى غاليبريث أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان لإحداث الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية وكذلك لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية

أما فريدمان، وفي إطار التقاليد التي وضعها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم)، فقد نظر إلى الخصائص البارزة في نظام السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم اقتصادي وتقني، وإلى استخدام فعال للموارد، وأخيراً إلى مستوى معيشة مرتفع , يجري توزيعه، مع بعض الاستثناءات التي لا بد من الاعتراف بها، توزيعاً عادلاً، وكذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحراك الاجتماعي والحرية السياسية، وفي رأي فريدمان أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية (أي المصلحة العامة مثل: الدفاع، والنظام العام، والأمن، والقضاء، والخدمات الإدارية، لايشمل الخدمات البريدية) سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة، كما يعيق التقدم الاقتصادي، ويحد من الحراك الاجتماعي، وفي خاتمة الأمر، يحد من الحرية السياسية كذلك.إذن ما الذي يفسر هذين الرأيين حول الأسواق والحكومات، وهما رأيان معترف بهما ولكنهما متناقضان تناقضاً حاداً؟

يقوم الرأي المؤيد للسوق على نموذج مثالي لسوق تنافسية كاملة الأوصاف، تميل نحو التوازن التام في توافر فرص العمل في الاقتصاد عامة (الاقتصاد الكلي)، والاستخدام الفعال للموارد من قبل الشركات والأفراد (الاقتصاد الجزئي).و يحظى هذا الرأي بالتأييد من قبل خبرات القرن المنصرم في مجال اقتصادات السوق التي اعتمدت عليهما الدول الغربية الصناعية واليابان وكذلك تجارب عقدي السبعينات والثمانينات للاقتصادات التي سيطرت عليها السوق في (الدول حديثة التصنيع)، وهي هونغ كونغ، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وفي التجربة الأكثر حداثة القائمة على ازدياد عمليات الاعتماد على السوق في تايلاند، وأندونيسيا. كما يحظى هذا الموقف المعارض لتدخل الحكومات بدعم إضافي من الأقاويل التي لاتعد ولاتحصى حول نزوع المؤسسات الحكومية الكبيرة، أينما وجدت، إلى سوء إدارة المهام الملقاة على عاتقها (مثل إدارة البريد، ووكالات الرعاية الاجتماعية، والدفاع، والصناعات المؤممة)، وإلى السجلات الاقتصادية المخيبة للآمال على الدوام في دول العالم الثالث التي يظل التدخل الحكومي فيها واسع الانتشار، وكذلك، منذ أواخر الثمانينات نتيجة لتفكك وانهيار الاقتصادات التي كانت خاضعة لسيطرة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي الراحل وأوروبا الشرقية.

من ناحية أخرى، تقوم وجهات النظر المؤيدة لتدخل الحكومات، وهي وجهة النظر التي يمثلها جون غالبريث في كتابه (عصر غياب اليقين) على

نموذج مثالي للحكومة الإنسانية الفاعلة وذات الاطلاع الواسع، القادرة على التعرف على أشكال فشل السوق، وطرق معالجتها، وتحقيق الأهداف القومية بالوسائل الديمقراطية، وذلك انسجاماً مع قواعد السلوك التي يتحلى بها اقتصاد الرعاية الاجتماعية الرسمية، كما أوضحها (اي. ام. دي ليتيل وريتشارد مسغريف) وغيرهما، ووجهة النظر هذه تجد تأييداً تجريبياً لها متمثلاً في الأداء الاقتصادي الإيجابي بصورة عامة للدول الاسكندنافية، وهولندا، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (حتى أواخر السبعينات على الأقل)، وكذلك الأمثلة المحددة للأداء الحكومي الفعال مثل أنظمة السكك الحديدية القومية في أوروبا، والسجل المثير للنمو المضطرد للاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يعزى للإرشاد والتوجيه الذي تقدمه السياسات الحكومية. لكن المشكلة أن الاستشهاد بالتجربة اليابانية قد يجري لتدعيم وجهتي النظر المتناقضتين هاتين، كما أن الموقف المناهض للسوق يستند هو الآخر إلى الأقاويل حول الجوانب السلبية الخارجية المترتبة على اقتصاد السوق، مثل التلوث، وضوضاء المطارات ولوحات الإعلانات، والتلفزيون التجاري، ذي النوعية السيئة في الغالب.

و مما له دلالته، هو أن وجهة النظر المناهضة لاقتصاد السوق وللاعتماد على القطاع الخاص تحظى بالتأييد من قبل نظرية أمريكية رسمية خاصة بفشل اقتصاد السوق، ونعني بها اقتصاد الرفاه، التي تبرز العيوب المتوقعة لاقتصاديات السوق عندما تواجه هذه الأسواق بالمصالح العامة والمسائل الخارجية وزيادة العائدات على النسب المقررة، كما توضح نقائض السوق

من مختلـف الأنـواع وإمكانيـة حـدوث الظلـم الاجتمـاعي حتـى في أحـوال الأسواق (الجيدة والمثاليـة). وتوضـح نظريـة اقتصاديـات الرفـاه مـن جانبهـا قواعد حول إمكانية أن تدخل الحكومة لمعالجة هذه العيوب أو للتخفيف من حدتها على الأقل. وقـد حظيـت ووجهـة النظـر المؤيـدة لـدور الحكومـات، مؤخراً، بمزيد من التأييد النظري في كتابات (بول كروغمـان) وآخريـن ممـن يتعاملون مع المسائل الخارجية المحتملة المرتبطة بالتقنيـات (الحاسمـة) والمرتبطـة بالبحث والتطوير الذي تدعمه الحكومات من أجل تحسين هذه التقنيات.

و على النقيض من ذلك، فإن وجهة النظر المناهضة لـدور الحكومـات في السوق التي تعكسها كتابات فريدمان لايمكن لها أن تعتمد على نظرية رسميـة خاصة بفشل سياسات السوق تقدم لها تأييداً مماثلاً للتـأييد الـذي تحظـى بـه وجهة النظر المؤيدة لدور الحكومات في السوق. فمثل هذه النظرية لا وجود لها.

و هكذا يبرز تنافر هام عند مقارنة مصادر وأنواع التأييد لوجهات النظـر المؤيدة لاقتصاد السوق المناهضة لتدخل الحكومات التي يتبناها فريدمـان مـن جهة، وتلك المؤيـدة لـدور الحكومـات المناهضـة لاقتصـاد السـوق والمبـادرة الحرة. وبعبارة أخرى، فإن الجدل بين الموقف المؤيد لاقتصاد السوق المناهض لدور الحكومات والمؤيد لدور الحكومات أو المناهض لاقتصاد السوق جـدل غير متوازن لافتقارنا إلى نظرية شاملة لعيوب دور الحكومـات، أو مـا يمكـن أن يسمى فشل الاقتصاد غير القـائم علـى السـوق، وتكـون (هـذه النظريـة) المرادف للنظرية القائمة الخاصة بفشل اقتصاد السوق.

وقد كان هذا الاختلاف بين أنصار السوق ومؤيدي تدخل الحكومة هو المدخل لفهم الاختلاف في وجهة النظر بين مجتمع الأعمال التجارية والمالية (المناصر للسوق)، ومجتمع الصحافة والجامعات (المناصر لسيطرة الحكومة على السوق). وهذه الانقسامات غالباً ما تنزوي، نظراً لأن كلا الطرفين المتخاصمين يرغبان في تعديل مبادئهما لاعتبارات تتعلق بالمصالح الآنية، والعملية الذاتية لكل طرف. وهكذا فإن مجتمع الأعمال التجارية والمالية الأمريكي، الذي من خصائصه الإفراط في الثناء على فضائل السوق، والإسهام بمبالغ كبيرة لصالح الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، غالباً ما يتصدر الصفوف في النشاطات الضاغطة التي تفضل حماية الأسواق المحلية، ضد الواردات المنافسة التي يجري نتاجها على أيدي العمالة الأجنبية الرخيصة وبالقدر نفسه، فإن مجتمع الأكاديميين والأعلام، الذي من خصائصه الإفراط في الثناء على فضائل تدخل الحكومة، والذي عادة ما يبذل جهوده لصالح الحزب الديمقراطي، يصبح بالغ الحساسية إذا ارتبط كل من التدخل الحكومي والمساعدة الحكومية اللذان يحبذانهما بالمستويات أو المعايير الخاصة بنشاطه الخاص. وعلى سبيل المثال، تلح هذه الجماعات غالباً على طلب المساعدات الحكومية للتعليم، ولكنهاتعارض في اشتراط تقديمها بمعايير الأداء التي قامت الحكومة بإرساء دعائمها، وإجراء التقويم اللازم لها. وقد علّق ميلتون فريدمان بذكاء على هذه الطريقة المألوفة في إخضاع المبادئ للمصالح الذاتية بقوله: إنه يبدو أن أنصار اقتصاد السوق في الصناعة يحبّذون عمليات السوق الحرة، فيما يتعلق بأداء الصناعات الأخرى، في الوقت الذي يسَعون

فيه للحصول على مساعدة الحكومة فيما يتعلق بصناعتهم هـم. ومـن ناحيـة أخرى، فـإن الأكـاديميين مـن أنصـار تدخـل الحكومـة في الاقتصـاد يحبّـذون التحرر من قبضة الحكومة فيما يتعلق بنشاطاتهم في الوقت الذي يطالبون فيه بتدخل حكومي مستتر لتنظيم نشاطات الآخرين.

أما في معظم المئة والأربعين دولة، أو ما يقرب من ذلك العدد، مـن دول العالم الثالث فإن حالة من تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصـادي في يد الدولة لا زالت قائمة. ويعود ذلك بصورة رئيسـية إلى الارتبـاط التـاريخي بين الحركات الاشتراكية، والقومية المناهضة للاستعمار، التي قـامت في هـذه الدول. وقد زادت هيمنة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد بسبب الفوائد التي يمنحها هذا الدور للطامحين للوصول إلى السيطرة على الآلة الحكومية، أو الذين وصلوا فعلاً لتلك السلطة في تلك الدول. وأخذت هذه التركة القائمـة على تركيز السلطة الاقتصادية في يد الدولـة تضعـف في السـنوات الأخـيرة، نتيجة لتفاقم الأدلة علـى الأداء الاقتصـادي المخيّـب للآمـال في الاقتصـادات المـدارة بـالتخطيط المركـزي في كـل مـن كوبـا، وفيتنـام، وأوروبـا الشـرقية وجمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي الراحل.

و مع ذلك، ففي البلاد النامية الـتي ظلـت التركـة السـوفياتية قائمـة فيها، فإن الأخيرة لازالت تسهم بالبقاء على نفوذ كبير للاتجاه الـذي يسـعى لحل قضية الاختيـار الأساسـي في هـذا الموضـوع لصـالح تخصيـص حكومـي وليس سوقي، وفي صالح أسعار (محددة لاهوتياً) أو (محددة حكومياً)، ولكـن ليس في صالح الأسعار التي تحددها السوق.

ومن الواضح أن المشكلة الاقتصادية مثل الواقع في الحياة شائكة ومتعددة الأوجه.فالخيار في حقيقة الأمر ليس خياراً بين أسواق مثالية، وحكومات غير مثالية. أو بين أسواق غير مثالية وحكومات مثالية. بل هو خيار بين أسواق غير مثالية وحكومات غير مثالية، وبالتالي كل الصيغ الناجمة عن خلط هذين الخيارين الاثنين معاً لا يمكن أن تكون إلا صيغاً غير مثالية.

و الحقيقة أن أخطاء السوق ظلت-وفق المعايير المنطقية والتحليلية-توضع حتى وقت قريب على مشرحة النقد التفصيلي الدقيق أكثر مما وضعت عليها الأخطاء المماثلة، التي ترتكبها الإدارة التي تعتمد حال (اللاسوق)- أي أخطاء الحكومات، وذلك على الرغم من أن الحكومات تنال عادة وبصورة أكيدة قسطاً وفيراً من العداء والنقد الذي يلتمس كل الأخطاء، وخاصة في الحلبة السياسية للدول المتقدمة، أما في الكثير من الدول النامية فإن معظم الحكومات تبقى فوق النقد، لأنها حكومات فوق القانون، إنها حكومات دائمة تقابلها معارضة دائمة وديعة أو مدجنة، ولهذا فان أخطاءها الجسيمة في الحساب الاقتصادي تبقى دون عقاب أو حتى نقد.

هكذا يتضح أن من الممكن تحقيق التنمية باتباع أي من الطريقتين، ولكن الاعتماد على القطاع الخاص ينمي الإبداعية في أفراد الشعب، ويشجعهم على العمل والكسب، واقتحام المخاطر والأسواق، بينما يصبح الإنسان في الدول التي تعتمد على القطاع العام اتكالياً، وتصبح المطلبية والشكوى والتذمر ديدنه، بينما ترزح ميزانيات الدول فيها تحت وطأة العجوز والديون، وتسودها أجواء الكآبة، والصمت بينما الناس يقفون في طوابير من أجل سلع أساسية، قد لا تتوفر لهم بالنهاية.

والخلاصة أن لكـل مـن القطـاع العـام والقطـاع الخـاص دوره في عمليـة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة من مراحل تقدمها، ويبقى مـن المهم هنا سيادة أجـواء العمـل الاقتصـادي الحـر، والتعـاون الاجتمـاعي بـين مختلف شرائح وفئات المجتمع مـن أجـل مصلحـة المجمـوع الـتي هـي بالنهايـة مصلحة وطن، وما النقاش والجدل الذي دار ويدور حول هـذا الموضـوع إلا نتيجة لشعور كثير من الناس، بل وكثير مـن المفكريـن أيضـاً بـأن الدولـة في الخمسينات والستينات قد دخلت في بعض المجالات التي كان يجب ألا تدخل فيها؛ لأن الأفراد كان بإمكانهم القيام بها بشكل أفضل مـن حيـث الكفـاءة الاقتصادية المحضة، بل والمردود الاجتماعي، وأن إعادتها إلى أيادي الأفراد في وقت ما، قد يساهم من ناحية في تطوير أجواء التعـاون الاجتمـاعي والعمـل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى سيسرع في وتيرة التنمية الاقتصادية في الوقت الذي يفسح المجال لكل أفراد المجتمع القادرين على ذلك على المسـاهمة فيهـا سـواء حملـة أسـهم ومسـتثمرين صنـاعيين وتجـاريين أو مديريـن وخـبراء ومستشارين وعمال.ولكن هذا التخصيص لن يكون ذا فـائدة إذا لم يتحقـق في إطار اقتصاد سوق يعتمد آلية السوق وسيلة للتنمية الاقتصاديـة، ولتوزيـع منافعها بين طبقات المجتمع.

وعلى هذا يمكن القول بكثير من الثقة أن الدول العربية مـاتزال متفاوتـة النظرة إلى القطاع الخاص، وبالتـالي إلى الخصخصـة، والحقيقـة أن نظرتهـا لم تتغير أساساً عما أوضحناه، لسـبب واضـح وهـو أن البنـى الاجتماعيـة الـتي

قادت الطريق إلى سيطرة القطاع العام مازالت هي المسيطرة، ولا يعقل منطقياً أن يرتجى منها أن تقوم هي نفسها بتفكيك مابنته هي، إلا إذا حدث شيء عجاب جعل من قاعدتها الفقيرة التي تعيش بمجتمعات السياسة والحرب فجأة متحمسة للفكر الليبرالي الحر، وهو مالم يحدث، ولن يحدث علمياً أو عملياً، فالتطور الاقتصادي في الدول العربية كان على الدوام شيئاً ثانوياً وبطيء جداً بالنسبة والمقارنة مع السياسة والحرب التي أنفق العرب عليها نحو ١١٠٠ مليون دولار دون جدوى طوال نصف قرن، كما أن ما حدث منه غرق في طوفان زيادات السكان الهائلة، وبالتالي لم يستطع الاقتصاد العربي تحقيق تغيرات نوعية تسمح بحدوث تغير في مزاج الشعب العربي وخياراته الاقتصادية والسياسية. ومن البديهي، والحال هذه، أن تختار كل نخبة عربية في كل بلد عربي خيارات ذاتية لنفسها حسب ظروفها، ففي دول الخليج العربية حيث يتوفر رأس المال والفردية الصحراوية، وما يرافقها من حرية الخيار والاختيار، آثرت النخبة مسايرة الأوضاع الجديدة، وذلك بتشجيع المبادرة الحرة، ولكن دون إجراءات خصخصة محلية واسعة المدى، إذ بقيت حتى تاريخه تميّع عملية التخصيص، كما تحاول إبقاء المشاريع الكبرى والإستراتيجية بيد الشركات العامة التابعة لهذه الدول فيما عدا اليمن التي آثرت أن تخطو خطوات أكبر وأوضح من غيرها باتجاه التخصيص، إذ إن القاعدة الاجتماعية والسياسية التي تستند إليها النخبة اليمنية الحاكمة تسمح بهذا التوجه، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ضغوط البنك الدولي، يصبح الوضع في اليمن مناسب جداً لعملية التخصيص.

أما في دول شمال إفريقيا العربية فيما عدا ليبيا فإن التخصيص يسير ببطء شديد، إذ تصطدم إرادة المؤسسات المالية الدولية على جدار من المقاومة المصلحية، والعقائدية التي تبديها شرائح كبيرة من السكان الذين يعانون من البطالة بنسبة فعلية، قد تصل إلى تسعة وعشرين بالمئة في الجزائر، ومثلها في موريتانيا، ويشكل الإسلاميون من جهة واليساريون من جهة أخرى المطرقة والسندان الذي يجعل المشاريع المعدة للتخصيص في البلدان العربية قليلة جداً، وينطبق الوضع ذاته على الأردن، ونحن الآن في عام (٢٠٠٠م).

أما في وادي النيل فتتبع كلٌّ من مصر والسودان على اختلاف نوعية النخبة المسيطرة فيهما السياسات الاقتصادية نفسها التي تؤدي إلى جعل القطاع الخاص المحلي والأجنبي يتولى قيادة عملية التنمية وفقاً للمدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد الكلي، ويشكل الإسلام من جانبه الاجتماعي في الحالين الإطار الذي يساعد على تحقيق هذه السياسة لأهدافها الاجتماعية.

أما الصومال والعراق فتعيشان ظروفاً أبعد ما يمكن عن كونها طبيعية، ولذلك نفضل عدم الحديث عنهما، ويبقى لبنان كما كان على الدوام إلى جانب دول الخليج حصناً لليبرالية العربية.

وعلى هذا يمكن القول: إن العرب كانوا على الدوام في خلاف على كل شيء يتعلق بتنميتهم، فقد كانوا على خلاف على التطبيق الاشتراكي لأكثر من أربعة عقود، كما هم الآن على خلاف صامت ومكتوم ومعلن

حول التطبيق الليبرالي، وبالتالي فإن تحقيق أي درجة من درجات التعاون الاقتصادي مرهونة بحسن النوايا والظروف من ناحية، والإرادة الواعية على تحقيق المصلحة الاقتصادية العليا، وإذا كانت أبسط مستويات التعاون الاقتصادي، وهي السوق التجارية العربية الحرة، لن تتحقق قبل عام (٢٠١٠) ميلادية، فمن الممكن تصور- بافتراض وجود حسن النية والإرادة الفاعلة أن الوحدة العربية الاقتصادية الشاملة يمكن أن تتحقق حوالي عام (٢٠٥٠-٢٠٧٠) ميلادية.

والمهم أن نقر بحقيقة موضوعية ثابتة تاريخياً، وهي أن المجتمعات الإنسانية وفي كل مرحلة من مراحل تاريخها وفي إطار ظروفها الموضوعية تحاول دوماً إيجاد توازن من نوع ما بين فكرتي العدالة التي يطالب بها ذوو الدخل الضعيف والمحدود والفقراء، وبين فكرة الحرية التي يطالب بها الأقوياء اقتصادياً، والولايات المتحدة بلد جديد نسبياً غني بمصادره الاقتصادية بالنسبة لسكانه، الذين يؤمنون بثقافة أصلها القانون الروماني الذي يقدس الفردية والحرية الشخصية، وفكر يوناني الأصل يقدس حرية الاختيار وديانة بروتستانتية تشجع الفرد على العمل الاقتصادي، وتبارك أرباحه باسم الرب، ولهذا كانت على وجه الدوام والعموم درعاً لفكر الحرية الاقتصادية والسياسة للفرد، ونصيراً متحمساً للقطاع الخاص في العالم الغربي.

أما الذين يعيشون على عتبات الفقر أو فيه، فيشعرون بأنهم مظلومون محرومون من الفرص، ولهذا يؤمنون بأن المصادر الاقتصادية في أي بلد هي لكل ساكنيه دونما تفريق، وأن وجود الفقر غير مقبول إنسانياً ولا اجتماعياً،

ويجب ألا يكون هناك شيء كهذا اقتصادياً، وهي فكرة نجدهـا متجسـدة في الوطن العربي، فالمؤمنون بالعروبة يؤمنون بأن النفط حيثمـا وجـد هـو نفـط عربي ولكل العرب تماماً، كما يصيح الـبرازيليون (البـترول بترولنـا...)، أمـا حيثما هو فإن السكان العرب يعتبرونه كويتياً وعراقياً وإماراتياً وسعودياً قبل أن يكون عربيـاً، وأنصـار فكـرة العدالـة على اختـلاف مشـاربهم الفكريـة يؤمنون بالقطاع العام، وهم عادة ينظرون بشـك كبـير إلى أصحـاب رؤوس الأموال والأغنيـاء، سـواء في رغبتهـم أو في مقدرتهـم علـى تحقيـق مسـتوى دخول أو فرص عمل مناسبة لهم، والمشكلة أن هؤلاء الآخرين يريدون عدلاً أكثر، وحرية فردية أقل، بينما يريد الأوائل حريةً أكثر، وعـدلاً أقـل، إلا أن الذي حسم المشكلة الآن باتجاه الآخرين، وهم أنصـار اقتصـاد السـوق أنهـم يقولون: إن أنصار فكرة العدالة لم يفعلوا شيئاً طوال حكمهم، سوى توزيـع الدخل والثروة المجتمعيـة، بـل وطردهـا أيضـاً، حتـى إن خزائـن الـدول الـتي حكموها ثلاثة أو أربعة عقود مـن الزمـن أفلسـت و لم يبـق مـا يـوزع علـى الفقراء أنفسهم، ثم إن أنصار الحرية الاقتصادية والقطـاع الخـاص هـم اليـوم غيرهم في القرن الماضي، أو بدايـات القـرن الحـالي، فحتـى مـايكل هازلتـاين يتحدث عن الرأسمالية الراعية (Caring)، وحتى جـورج بـوش عـن الرأسماليـة الإنسانية، وجريدة لوموند تتحدث عن الاشتراكية Socialism is the Longest Way to Capitalism (القطـاع العـام)، وكأنـه أطـول الطـرق إلى الرأسماليـة (القطاع الخاص)، وهكذا يستخلص أن المعركة بين الطرفـين لم تعـد معركـة عقيدة، بل أصبحت وكأنها معركة للوصول إلى حل أمثـل كـانت الأجيـال

الراحلة تعلمنا إياه دوماً، وهو أن خير الأمور هو بناء اقتصاد يعتمد على المبادهة الفردية، يهدف إلى بناء نظام اقتصادي يجب أن يجد كل إنسان مكانه اللائق بمؤهلاته فيه، وذلك في إطار التوازن المستند إلى قاعدة معروفة باللغة الدارجة وهي (لا يموت الديب ولا يفنى الغنم).

وتبقى الحقيقة الموضوعية أن التخصيص في حال تحققه بظروف مثالية سيؤدي بلا شك إلى نشوء اقتصاد قد لا يكون مثالياً، ولكنه يستند إلى قطاع خاص خلاق، ورأسمالية شعبية قوية، يستطيعان مع مرور الزمن الامتداد عبر الحدود لتحدثا واقعاً يفرض نفسه على النخب الأرستقراطية المسيطرة الآن، بشكل يدفعها إلى تقديم شئ إيجابي للوحدة العربية يتجاوز الكلمات عن البطولات والأماني أو يصرفها عن الاهتمام بالحروب الباردة العربية العربية، أو لربما إلى حرق المراحل الاقتصادية، فالاقتصاد والجغرافيا يلتقيان في جعل المجتمع يسعى من أجل وحدته وبحبوحته، وهذا ما سيجعل من اقتصاد السوق والتخصيص بالتأكيد مدخلاً للقفز فوق الجراح العربية، وأخاديد الزمن، المسمى اليوم بالرديء أو الرمادي، وبداية عصر نهضة عربية اقتصادية حقيقية ساهمت المشاريع العامة والنخب الأرستقراطية في عدم تحققها حتى الآن. كما سيكون مدخلاً لبناء مجتمع عربي جديد معتمد على ذاته واثق من نفسه، مؤمن بأن الحرية المسؤولة هي أعلى القيم المجتمعية بلا شك.

الدكتور نبيل مرزوق

الخصخصة

وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

إلى أولئك الحالمين بوطن حر وشعب سعيد

تطرح الخصخصة في الآونة الأخيرة على نطاق واسع، باعتبارها وسيلة رئيسية لاستئناف النمو، وحل المشكلات الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها الدول النامية المدينة، أو الدول الاشتراكية (سابقاً) أو الدول الرأسمالية المتقدمة التي مازال فيها قطاع عام واسع.

فما الخصخصة؟ وماأسسها النظرية؟ وما النتائج التي ترتبت عليها حتى الآن في الدول التي طبقتها؟

في هذا الكتاب الحواري سنحاول تقديم وجهة نظر تحاول أن تكون أكثر مايمكن موضوعية وعلمية، إلا أن مفهوم الخصخصة ليس مفهوماً مجرداً أو محايداً، فهويعكس رؤية ومصالح لفئات اجتماعية محددة، ويطرح في إطار الصراع الاجتماعي الدائر من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم. وإذا كانت الملكية في نظر المجتمع ليست غاية في ذاتها،إنما هي وسيلة لتحقيق عدالة التوزيع والتنمية المستمرة؛ فإنها لرأس المال هدف للسيطرة وللقوة.

تبين التجارب المختلفة للتنمية؛ أن التوزيع الأكثر عدلا للثروة والدخل هو الأكثر ملاءمة للنمو واستمراره، لما تتيحه هذه العدالة في التوزيع من إمكانية تنمية بشرية؛ التي هي الأساس في التنمية المدعمة ذاتياً والمستديمة؛ فرأس المال البشري هو العامل الرئيسي في تثمير رأس المال المادي والاجتماعي؛ وزيادة رأس المال ووسائل الإنتاج كعامل حاسم في التنمية، ليس تراكماً كمياً وإنما هو تراكم نوعي يستند إلى تطوير القوى المنتجة المتحقق من خلال التنمية البشرية.

ويتضح من خلال تجارب البلدان النامية أن التراكم في رأس المال الخاص لم يتحول إلى استثمارات محلية منتجة بل تحول إلى استثمارات وأرصدة في الخارج، والجزء المستثمر منه في الداخل توجه نحو المشروعات ذات المردود السريع والكبير، بغض النظرعن المتطلبات الاجتماعية للتنمية؛ وبالتالي فإن قطاع الدولة لم يكن خياراً اعتباطياً وإنما أملته ضرورات تنموية اجتماعية.

لقد تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية في الخمسينات والستينات من هذا القرن، بالفكر السائد في الغرب الرأسمالي في ذلك الوقت، ومبدأ تدخل الدولة ودورها الاقتصادي، كما تأثر بتجربة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في ذلك الوقت. ويتضح من تجربة الدول العربية المتأثرة بهذين التيارين؛ أنهاكانت ذات نتائج متماثلة تقريباً في كلا النموذجين؛ فالدول العربية التي أعلنت عن نفسهااشتراكية، لم تكن اشتراكية، إلابقدر هذا الإعلان، والدول العربية الأخرى لم تكن ليبرالية إلابحدود الفئة الحاكمة.

لقد غابت في كلا النموذجين إستراتيجية التنمية الشاملة بمفهومها الحديث المستند إلى التنمية البشرية؛ وساد المفهوم التقليدي للتنمية المعتمد على الاستثمار في رأس المال الثابت والدفعة القوية والتحديث. لقد عانت تجارب التنمية العربية جميعها من عوامل الضعف ذاتها، وغابت المشاركةالشعبية عنهاجميعها، وخيار بعضها لإحلال المستوردات لم يستند إلى خطة طويلة الأمد وتكاملية، مثله مثل خيار التوجه نحو التصدير في الدول الأخرى؛ جملة هذه العوامل جعلت الاقتصادات العربية عاجزة عن امتصاص صدمة التحولات غير المواتية في الاقتصاد العالمي أوائل الثمانينات؛ وبدأ يتضح عبء علاقات التبعية للخارج التي كرستها أنماط تنميتها وأسلوبها في الإنفاق وفي الإدارة؛ وأصبحت المديونية الخارجية قيداً جديداًعلى إرادتها وقدرتها التنموية.

لقد كان ومازال مطلوباً إعادة تقييم لمسيرتها السابقة، والقيام بإصلاحات شاملة للخروج من الأزمة، والانطلاق في تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة. إلا أن الدول العربية- شأنها شأن الدول النامية المدينة- قد خضعت لتوجيهات وضغوط المؤسسات المالية والدول الكبرى، والتزمت ببرامج (الإصلاح الهيكلي) المعدة من قبل تلك المؤسسات، نموذجاً صالحاً في رأيها لكل زمان ومكان. والمحور الرئيسي في برامج التعديل الهيكلي نقل نقل " الملكية من العام إلى الخاص IONTAZITAPRIV وهو مااصطلح على تسميته في اللغة العربية (الخصخصة) وأحيانا (الخَوْصصة) أو(التّخصيصيّة) وكلها تحاول التعبير عن عملية التحول من العام إلى الخاص وهو المعنى المطلوب.

فما الخصخصة؟ ولماذا؟ وما الأساس النظري والعلمي الذي تستند إليه؟ وكيف يتم تطبيقها؟

سنحاول في هذا القسم تقديم بعض التفسيرات والإجابات عن التساؤلات المطروحة، من خلال استعراض تاريخي مكثف وتحليل اقتصادي أولي مبسط، ليكون في متناول الاقتصادي والقارىء غير المتخصص؛ معتمدين في ذلك المعطيات الرسمية والمراجع ذات الوثوقية العلمية؛ وذلك وفق تسلسل منطقي لإعطاء فكرة واضحة عن الموضوع الذي نعالج

تنطلق الخصخصة من الفكرة القائلة بأن ((المبادرةالفردية خير موظف ومستثمر للموارد))؛ تنفي الفكرة ضمنياً عقلانية التخطيط، والدور الإيجابي للملكية العامة،وتعتبرهذه الفكرة مسلمة عند بعضهم، مع أنه لايوجد مايبررها فالدراسات المختلفة تبين أن فعالية المنشأة الاقتصادية العامة أو الخاصة، ترتبط بالفعالية الاقتصادية العامة، والبيئة الاقتصادية ومدى ما تتيحه للمنشأة من عناصر القوة والوفورات الخارجية. وفي عدد من الدراسات لمجموعة من الدول والشركات العامة والخاصة، لاتتضح أفضلية للشركات الخاصة، بل على العكس من ذلك، وفي العديد من الدول النامية، تتمتع الاستثمارات العامة بإنتاجية أعلى، وفعالية أكبرمن تلك التي للاستثمارات الخاصة؛ وفي الدول النامية التي أصبحت تسمى الدول المصنعة حديثاً، تتضح أهمية الاستثمارات العامة والقطاع العام، في تحقيقها هذه النقلة، وفي مجمل النموالاقتصادي المتحقق.

سنحاول من خلال الفصل الأول توضيح هذا الجانب مع الإشارة إلى الظروف الخاصة التي نشأ فيها القطاع العام في الدول العربية والشروط المحيطة بتطوره وبأسلوب عمله.

تستمد الخصخصة مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة وهي (الليبرالية الجديدة) ومن خلال مناقشة فروضها الأساسية يتبين أن نظرية (المستهلك) و(نظرية المنتج) تقومان على مفهوم المنفعة الحدّية لعناصر الإنتاج؛ تحقيق هذه المنفعة هو الذي يقودالأفراد إلىالاستثمار الأمثل للموارد؛ وبالتالي فإن الملكية الخاصة لهذه الموارد تجعل استثمارها أفضل؛ وعلى أساس هذه الفرضية يطالب دعاة النظرية بتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة.

إنّ الفروض التي تقوم عليها النظرية تفتقر إلى العلمية؛ فالمنفعة التي تعدها مقياساً للقيم هي معيارذاتي مرتبط بالتكوين الفيزيائي والنفسي والثقافي للفرد، وبالتالي لايمكن أن تكون معياراً عاما للقيمة؛ فمعيار القيمة يجب أن يتمتع بالموضوعية والشمولية والقابلية للقياس، وهو ما يتمتع به معيار (العمل الاجتماعي) في النظرية الكلاسيكية.

تتجاهل النظرية توزيع الدخل، وتعتبر التوزيع الجاري في السوق هو التوزيع الطبيعي؛ لأنه منسجم مع أسعار خدمات عوامل الإنتاج المحددة في السوق وفق آلية العرض والطلب؛ ولكن تاريخ التطور الرأسمالي يبين أن علاقة القوة هي التي تحكم السوق، وهي التي تتحكم بآليات العرض والطلب، وبالتالي فإن تعظيم المنفعة من خلال التبادل في السوق يتم

عبرتعظيم منفعة فئة على حساب منفعة الآخرين، وهذا مايجعل السوق أداة صراع وغابة الغلبة فيها للأقوى. ويتحقق التوازن في هذه السوق بغض النظرعن تلبية الاحتياجات الأساسية، وعن الغبن والظلم لفئات اجتماعية واسعة تشكل الغالبية في المجتمع.

والمفارقة لهذه النظرية أنها نظرية سكونية لاتعالج مشكلات النمو أو التنمية؛ وهي تُطرح الآن على البلدان النامية؛ حلاً لمشكلاتها وبديلاً لنهجها التنموي السابق؛ في الوقت الذي هي بحاجة فيه إلى إستراتيجية تنموية منسجمة مع أوضاعهاومع الشروط التي تفرضها العولمة الرأسمالية في مرحلتها الراهنة.

يستعرض الفصل الثاني من هذه الدراسة تطور النظرية الاقتصادية السائدة ومفاهيمها الأساسية؛ بغرض إيضاح الترابط بين (برامج التعديل الهيكلي) المطروحة والنظرية الاقتصادية السائدة؛ ويتضح هذا الترابط من خلال مناقشة برامج التصحيح الهيكلي والمنعكسات المترتبةعلى تطبيقها في الدول النامية. النتائج السلبية لهذه البرامج في دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسياوأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق والدول العربية، دفعت بالمؤسسات الدوليةالمنشئة لهذه البرامج إلى الاعتراف بأن: النتائج قد فاقت في سلبيتها أسوأ توقعاتها وحتى الرئيس الأمريكي وليام كلينتون يقول: " إن التحول الاقتصادي المؤلم والمأخوذ به دون شبكة حماية اجتماعية ملائمة يمكن أن يضحي بأرواح بإسم النظرية الاقتصادية "

إن الخصخصة كمحور لعملية إعادة الهيكلة، لم تحقق في أي مكان في العالم الأهداف المعلنة لها؛ فالمديونية الخارجية قد ازدادت في معظم هذه الدول؛ وتراجعت معدلات النمو في الكثير من الحالات، وازداد التفاوت الاجتماعي في الثروة والدخل، وتعرض العديد من الدول لاضطرابات وتوترات تهدد الوحدة الوطنية بل ومستقبل هذه الدول؛ وعوضاً عن توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، تم استيلاء قوى محدودة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية، وأصبح نفوذ رأس المال الأجنبي أكبر ومهدداً للسيادة الوطنية؛ في الوقت الذي لم تزدد فيه الاستثمارات بشكل ملموس؛ حيث لايشكل نقل الملكية زيادة في كتلة رأس المال المستثمر وإنما تغييراً في نمط الملكية؛ في الوقت الذي يمكن فيه للقطاع الخاص أن يقيم مشروعات جديدة تتيح فرص عملٍ إضافية؛ المجتمع بحاجة ماسة لها

إن النتائج الإيجابية الموعودة للخصخصة لاتبرر تكاليفها المادية والاجتماعية الباهظة، وفي التطبيق كانت النتائج مناقضة للأهداف المعلنة؛ فلماذا يتم الإصرارعلى تنفيذها وتدفع الدول للإسراع بإنجازها؟ إن انفتاح الأسواق وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وضعف دورها بشكل عام، يشكل المناخ الأكثر ملاءمة لنشاط واتساع نفوذ رأس المال الكبير؛ الذي يعمل على إزالة المعوقات أمام نشاطه، بمافيها البنى الاجتماعية والعلاقات وأنماط الملكية المتعارضه معه، وإن كان ثمن ذلك الاستقرار الاجتماعي ومستقبل ورفاه شعوب بأكملها. ويتضح من النقاشات الدائرة منذ خمس سنوات بين دول (منظمة التعاون من أجل التنميةالاقتصادية)

حول مشروع (الاتفاقية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار) أن مطالب رأس المال تشكل خرقاً للقانون الدولي، ولمبدأ السيادة الوطنية، وتهدد أسس الديموقراطية الغربية؛ وهذا ماجعل معظم دول المنظمة تحجم عن الالتزام بهذه الاتفاقية.

إن مشكلة الدول النامية هي مشكلة التنمية القابلة للاستمرار،والتي تقضي على الفقر في مجتمعاتها، وتمنحها القوة والمنعة للحفاظ على حريتها وكرامتها؛ وهذا يتطلب البحث في سبل بناء مشروعها الوطني والقومي التنموي المنسجم مع تطلعات شعوبها وتقاليدهاوتراثها الحضاري؛وليس تطبيق وصفات جاهزة لاصلة لها بمجتمعاتهاوبتطلعاتها.

سوف تتم مناقشة معظم النقاط المطروحة من خلال العناوين التالية:

١- نشأة القطاع العام في الدول العربية وتطوره.

٢- النظرية الاقتصادية السائدة منشؤها ومفاهيمها الأساسية.

٣- برامج التصحيح الهيكلي والخصخصة.

٤- استنتاجات وتوصيات عامة.

١- نشأة القطاع العام وتطوره

كثيراً مايجري الربط بين القطاع العام والاشتراكية، إلا أن العودة إلى تاريخ نشأته في الدول النامية وفي الدول العربية خاصة، والظروف المحلية والدولية المحيطة بتلك النشأة تبين أنها جاءت نتيجة خيارات وطنية تحررية

وتنموية سابقة على تجربة الدول الاشتراكية، متأثرة بالفكر الاقتصادي السائد في المراكز الرأسمالية المتقدمة، وعلى الرغم من طرح بعض الأنظمة العربية شعارالاشتراكية إلا أنها عملياً لم تكن سوى أنظمة رأسمالية دولة.

إنّ ظروف النشأة ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى تطور القوى المنتجة بما فيها رأس المال الخاص، تركت آثارها واضحة على بنية وفاعلية القطاع العام، وحكمت آفاق تطوره، لذا فإن التقييم الموضوعي للقطاع العام ولدوره في الدول العربية، لابد أن يأخذ بالاعتبار هذه الظروف الخاصة للنشأة وللعوامل التي حكمت تطوره.

أ- مرحلة تدعيم أسس الاستقلال السياسي والاقتصادي

كرست السلطة الاستعمارية العثمانية في الدول العربية، نمطاً خاصاً من الإقطاع لضمان واستمرارية سيطرتها في المنطقة العربية، وقد أدى ذلك إلى إعاقة التطور الطبيعي لقواها المنتجة، كما أن آلية النهب التي كانت تمارسها قد عطلت إلى حد كبير إمكانيات التراكم الأولي الضروري للتصنيع، وأدت عملية استسلام الإمبراطورية العثمانية للغزو التجاري والاقتصادي لدول أوروبا الغربية المصنعة إلى تدمير الصناعات والحرف التقليدية المزدهرة نسبياً في بعض الدول العربية، مثل سورية ولبنان ومصر.

خلال مرحلة الاستعمار الغربي (البريطاني والفرنسي) على المنطقة العربية، تمت إقامة عدد من المشروعات والمرافق العامة، لإحكام عملية السيطرة والاستغلال الأفضل للموارد المحلية، وكانت شركات وبنوك الدول المستعمرة هي المنفذة والمستثمرة لهذه المشاريع.

بعد حصول الدول العربية على استقلالها السياسي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، واجهت حكوماتها الوطنية مشكلة استمرارية النفوذ الاستعماري عبر سيطرة رأس المال الأجنبي على المرافق العامة (كهرباء وماء، نقل داخلي واتصالات) وعلى جزء هام من الاقتصاد الوطني كالنظام المصرفي والنقدي، وتجارة وتصنيع التبغ في سورية ولبنان، وتجارة القطن في مصر، والأراضي الزراعية الخصبة في الجزائر، والنفط في العراق، وغيرها من القطاعات الأساسية في البلدان العربية التي كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري.

تكشفت المعارك القومية التي خاضتها الدول العربية في فلسطين عن جوانب الضعف في أنظمتها وخطر استمرارية نفوذ رأس المال الأجنبي فيها، فقامت سورية بتأميم الشركات الأجنبية العاملة في مجالات الكهرباء والماء والسكك الحديدية والتبغ واتجهت نحو تحرير عملتها عن الفرنك الفرنسي وإقامة مصرفها المركزي، وعندما واجهت مصر الضغوطات الغربية اتجهت إلى تأميم قناة السويس، ودخلت معركة ضارية في مواجهة العدوان الثلاثي (إنكلترا وفرنسا وإسرائيل) وقامت بتصفية نفوذ رأس المال الأجنبي التابع للدول المعتدية في محاولة تدعيم قدراتها على الصمود والمواجهة، وفي الجزائر قامت الدولة بالاستيلاء على ممتلكات المعمرين الذين غادروا الجزائر بعد الاستقلال.

لقد شكلت هذه التأميمات والمصادرة لرأس المال الأجنبي النواة الأولى للقطاع العام في معظم الدول العربية، ويتضح أن هذه النواة قد نشأت نتيجة

عوامل سياسية وبدوافع آنية، لم تكن مخططة في إطار إستراتيجية أو سياسة اقتصادية هادفة إلى إقامة نظام اقتصادي مغاير للنظام الرأسمالي السائد. وعلى العكس من ذلك فإن عدداً من هذه الإجراءات كان يهدف إلى إطلاق مبادرة رأس المال المحلي وإعطائه الإمكانية للتطور في ظل الحماية والاستبعاد لمنافسة رأس المال الأجنبي. وبالتالي فإن هيكلية وبنية ومستوى تطور هذه النواة للقطاع العام، قد جاءت على صورة المنشآت الموجودة بما تحمله من عوامل ضعف وقصور نتيجة سيطرتها الاحتكارية، على سوق ضعيف التطور في الأساس، وخال من أي شكل من أشكال المنافسة.

انتقال ملكية هذه الشركات والمؤسسات إلى الدولة، لم يجعلها أحسن حالاً، خاصة في المراحل الأولى نتيجة عدم توفر الأجهزة الإدارية المطلوبة في مراكز اتخاذ القرار، وافتقار الأجهزة العلمية المحدودة في ذلك الوقت إلى الخبرة والتجربة العملية، نتيجة استبعاد المستعمر لها خلال الفترات السابقة من الحلقات العليا في النظام الإداري العام والخاص.

اقتصر تواجد القطاع العام في تلك المرحلة على الخدمات العامة، ولم يدخل في مجال الصناعة التحويلية، أو يسيطر على النظام المالي والمصرفي إلا في مرحلة لاحقة، وضمن ظروف خاصة ناشئة عن الصراعات السياسية الداخلية والخارجية.

ب- القطاع الخاص فاعل رئيسي في عملية التنمية

في الوقت الذي كانت الحكومات في بعض الدول العربية تتجه نحو تأميم

رأس المال الأجنبي في القطاعات الإستراتيجية والحيوية (في سورية ومصر خاصة)، كانت سياستها تجاه رأس المال المحلي تتسم بالليبرالية، وبتوفير الحماية والدعم له حيث فرضت قيوداً على الواردات، وقدمت تسهيلات وإعفاءات للصناعة الوطنية الناشئة. لم تكن الحرية المعطاة لرأس المال المحلي وليدة خطة وإستراتيجية محددة للتنمية عند القائمين على إدارة الاقتصاد الوطني بقدر ماكانت انعكاساً لالتزام بمبادئ (الاقتصاد الحر) وبقناعة أولية بأفضلية المبادرة الفردية.

منحت ظروف الحرب العالمية الثانية الرأسمال المحلي فرصة استثنائية للنمو ولتسريع عملية التراكم الأولي، فالاضطراب في التجارة الدولية، وعدم انتظام الإمدادات والاحتياجات الكبيرة لقوات الحلفاء المتواجدة في المنطقة، قد ساعدت على ازدهار وتطوير الصناعات القائمة، كما ساهمت الحرب الكورية بزيادة الطلب على المنتجات المحلية، وخاصة القطن الذي شهد زيادة كبيرة في أسعاره العالمية، نتيجة هذه العوامل توفرت للدول والأفراد في المنطقة العربية وخاصة سورية ومصر، فوائض مالية كبيرة، توجه جزء هام منها إلى الاستثمار في الصناعة الحديثة أو في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، وقد انعكس ذلك بمعدلات عالية من النمو الاقتصادي والصناعي بالدرجة الأولى خلال النصف الأول من الخمسينات، ولكن سرعان ماتراجعت معدلات الاستثمار، وتباطأ النمو الاقتصادي، وأخذت الحكومات تبحث عن سبل لتحفيز الاستثمار واستئناف عملية النمو، وبدأت تطرح مسألة مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفاعلية أكبر،

وكانت الخطة السباعية التي اقترحها البنك الدولي على سورية تقوم على الاستثمار والتمويل الحكومي للمشروعات المطروحة للبنية التحتية بالدرجة الأولى، ولكن هذه الخطة لم تنفذ لعدم توفر التمويل اللازم، ونتيجة التطورات السياسية الحاصلة على الصعيد الإقليمي والداخلي، وقيام الوحدة بين سورية ومصر عام (١٩٥٨م).

اتسمت التنمية في تلك المرحلة بمستوى تطور ودرجة تنظيم القطاع الخاص الذي فضل التوجه نحوالصناعات التقليدية الغذائية والنسيجية، وغلب على استثماراته الطابع الفردي والعائلي، لذلك جاءت المشروعات صغيرة الحجم محدودة التقنية والتطور باستثناء عدد محدود من الشركات المساهمة، ولا يتحمل القطاع الخاص مسؤولية ذلك، إذ إن غياب الإستراتيجية أو الخطة للتنمية، وضعف التنظيم الإداري والمالي، وتدّني المستوى العلمي، والتراكم المعرفي التقني وتفشي الأمية،هذه العوامل جميعها لم تكن لتشجع القطاع الخاص على اقتحام مجالات الصناعات الأساسية أو الصناعات الكبرى، بالإضافة إلى عوامل عدم الاستقرار السياسي التي رافقت التطور في تلك المرحلة في كل من سورية ومصر، وهما النموذجان اللذان شهدا هذا النوع من التطور، في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية الأخرى إما رازحة تحت نير السيطرة الاستعمارية (الدول العربية الشمال إفريقية وبعض دول الخليج العربي)، أو أن قطاعها الخاص مازال ضعيف النمو ومتمركزاً في المجال التجاري، وسيطاً لرأس المال الأجنبي.

جـ- مرحلة تصاعد دور حركات التحرر الوطني والاتجاه لبناء مرتكزات الدولة الحديثة:

أدت إقامة الدولة الوطنية وبناء مؤسساتها واتساع نطاق التعليم وتوسيع صفوف الجيش الوطني بالإضافة إلى الوفرة النسبية التي حققها النمو الاقتصادي في مرحلة مابعد الاستقلال، إلى اتساع قاعدة ودور الفئات الوسطى في المجتمع التي تحدرت من المدينة والريف على السواء، وهي بحكم انتمائها وموقعها الطبقي كانت أكثر جذرية في نظرتها للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولآفاق التطور في بلدانها، متأثرة بالمناخ التحرري العالمي الذي ساد في الخمسينات والستينات من القرن الحالي، وبغياب القاعدة المؤسسية والتقاليد الراسخة للبرجوازية الناشئة، حيث كانت أحزابها ومؤسساتها تشكل إطاراً للتحالف بين الإقطاع ورأس المال الصناعي والتجاري والكومبرادوري، أصبحت هذه الفئات (الفئات الوسطى) ذات تأثير وفاعلية أكبر في مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وفي رسم التوجهات والخيارات الوطنية.

كان الإقطاع الشكل السائد لملكية الأرض، وكان يشكل عقبة أمام التراكم والتطور الرأسمالي، وعلى الرغم من شعور البرجوازية بضرورة تجاوز هذا النمط من الملكية وبضرورة دخول الرأسمالية إلى الزراعة، إلا أنها كانت عاجزة عن فرض التغييرات المطلوبة، نتيجة عدم امتلاكها القوة الكافية من جهة، ونتيجة انتماءاتها وتحالفاتها مع الإقطاع من جهة أخرى وكان لابد

من انتظار وصول ممثلي الفئات الوسطى إلى السلطة للقيام بالإصلاح الزراعي، وتغيير نمط الملكية السائد للأرض، وهذا ماقامت به في أواخر الخمسينات في كل من سورية ومصر والعراق وتونس أوائل الستينات، في حين قامت الملكية نفسها في المغرب بهذا الإصلاح، وفي الجزائر أصبحت مزارع المعمِّرين أملاكاً للدولة.

أدت عمليات الإصلاح الزراعي إلى الإخلال بالتحالفات القائمة، كما أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من قبل نظام الوحدة (بين مصر وسورية)، إلى تصاعد التوتر الاجتماعي، وتراجع تأييد البرجوازية للنظام، ترافقت هذه التطورات على الصعيد الداخلي بتزايد الضغوط الخارجية، الأمر الذي دفع بالنظام إلى القيام بجملة من التأميمات لبقايا رأس المال الأجنبي التي كانت مازالت تعمل في قطاع الصناعة التحويلية والمصارف والتأمين، وامتدت التأميمات لتطال رأس المال المحلي الكبير والمتوسط، وكانت هذه المبادرة فريدة في نوعها في المنطقة العربية، واستخدمت فيما بعد من قبل رأس المال ذريعة للتردد والإحجام عن المساهمة في عملية التنمية.

يتضح من سياق الأحداث، أن التأميمات قد جاءت نتيجة الصراعات السياسية المحتدمة، وضمن محاولة السلطة إضعاف مواقع خصومها، والقضاء على نفوذهم، وليس نتيجة خيارات إيديولوجية واجتماعية وتنموية، وهذا مايفسر بعض جوانب عدم الوضوح في السياسات الاقتصادية اللاحقة، وعدم انسجامها، سنعود إلى هذه النقطة من خلال محاولة تقييم تجربة القطاع

العام، المهم في الأمر أن القطاع العام قد اتسع وأصبح مسيطراً في عدد من القطاعات كالتجارة الخارجية والمال والمصارف وفي عدد من الصناعات التحويلية، وقد اتسع بدرجة أكبر في سورية بعد عملية التأميمات الواسعة عامي(١٩٦٤ ١٩٦٥م) التي طالت عدداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لرأس المال المحلي، والتي كان الغرض الرئيسي منها سياسياً، واستخدمت آليةً لحسم الصراعات الدائرة.

أخذت بعض الدول العربية منذ أوائل الستينات بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وفي السبعينات كانت جميع الدول العربية بغض النظر عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية تنفذ خططاً اقتصادية غلب عليها الطابع المركزي للخطة، وفي الوقت الذي لم تكن فيه الخطة أكثر من برنامج استثماري متوسط المدى، شكلت هذه الخطط الإطار العام لتدخل الدولة وإنفاقها العام الجاري والاستثماري، وقد تُرك في هذه الخطط هامش واسع لاستثمارات القطاع الخاص ونشاطه، دون أن يكون ذلك ملزماً له، أومحفزاً بدرجة كافية للالتزام بالخطة.

على الرغم من التباين في التوجهات الرسمية السياسية والاجتماعية في الدول العربية، فإن الدوافع والأهداف التي وضعت لتدخل الدولة ولخططها الاقتصادية، قد كانت مشتركة، حيث وضعت الدول التي رفعت شعار التوجه الاشتراكي، هدف تعبئة القدرات والإمكانات الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التسليم بعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه المهمة، لذلك تُرك له هامش واسع للاستثمار المباشر في الزراعة

والتجارة والخدمات، في حين كان الهامش المتروك له في قطاع الصناعة محدوداً، ولم يعط أي هامش للنشاط في القطاع المالي والمصرفي. أما الدول العربية الأخرى التي تأخذ بمبادئ الاقتصاد الحر، فإن الدولة أخذت على عاتقها مهمة بناء القاعدة التحتية ومشروعات الخدمات العامة، والأكثر أهمية، إنها عملت على تنفيذ هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليص اعتمادها على صادرات سلعة وحيدة، فأقامت مجمعات صناعية كبرى، وفي أواخر السبعينات كان القطاع العام الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، أكبر منه في الدول العربية الأخرى التي أخذت بالتوجه الاشتراكي، والسبب في ذلك أن رأس المال المحلي المفتقد للخبرة والتقاليد الصناعية والمفتقد لروح المبادرة والمغامرة، (d entrepreneur Lesprit) قد وجه استثماراته التي راكمها من خلال إعادة توزيع الريع النفطي إلى نشاط العقارات والسوق المالية المحلية والدولية، وفضل القيام بدورالوسيط بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلي، على إنشاء مشروعاته الإنتاجية والصناعية في سوقه المحلي أو العربي.

لم يأت اتساع دورالدولة الاقتصادي وتحملها العبء الرئيسي في عملية التنمية في الدول العربية معزولاً عن التطورات الحاصلة على صعيد الفكر الاقتصادي السائد في المراكز الرأسمالية المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية حاملة لواء (الاقتصاد الحر) [1] منذ مابعد الحرب العالمية الأولى؛

(١) يحمل قانون العمل الامريكي لعام ١٩٤٦ الحكومة المسؤولية في مجال الاستقرار والنمو الاقتصادي انظر: Arjo Kalmer - Entretien avec des economistes Americans Ed. seuil - Paris 1983. (شكل الرئيس الامريكي جون كنيدي لجنة من الاستشاريين =

هذا التطور الذي أدى إلى تبني حكومات تلك الدول لمفاهيم (التشغيل الكامل) والتدخل التصحيحي من قبل الدولة (لآليات وقوى السوق العمياء)، وهي المفاهيم الكينزية التي جاءت رد فعل على الأزمات الدورية والمتكررة التي عانى منها النظام الرأسمالي والتي كان أخطرها أزمة أعوام الثلاثينات.

كما قدمت الانتصارات التي حققها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى في ذلك الوقت على صعيد التنمية والعدالة الاجتماعية، نموذجاً بديلاً للإنسانية النظام الرأسمالي؛ الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية المتقدمة إلى إيلاء اهتمام أكبر لمسألة إعادة توزيع الدخل، وتوفير قدر أكبر من العدالة والتكافؤ فيما بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، وبدأت بتطبيق مادعي في ذلك الوقت بـ (دولة الرفاه).

فتحت مرحلة التحرر الوطني، وانتهاء الاستعمار المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى التوازن الدولي الجديد (وجود المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي)، آفاقاً جديدة للدول النامية في إمكانية تقدُّمها الاقتصادي والاجتماعي وتحررها من التبعية الاقتصادية بعد أن تحررت من التبعية السياسية المباشرة، وازدهر نتيجة ذلك الفكر التنموي خلال الخمسينات والستينات، الذي استند بالدرجة الأولى إلى نظرية النمو عند (هارود دومار) الكينزيين.

= الاقتصاديين يرأسها و. هيلر(الكينزي) وقد وضعت اللجنة التوجهات الاقتصادية والسياسات المنسجمة مع مفهوم(دولة الرفاه)، والتدخل المباشر للدولة ومسؤوليتها عن النمو الاقتصادي.

جملة هذه العوامل بالإضافة إلى دور مؤسستي بريتون وودز (البنك والصندوق الدوليان) أوجدت مناخاً ملائماً، بل ومحرضاً على الدور الاقتصادي للدولة والتوسع في القطاع العام.

إذن عوامل عدة أدت وساهمت في نشوء القطاع العام، بعضها مرتبط بتصفية النفوذ الاستعماري السابق، وبعضها الآخر مرتبط بالصراعات السياسية الداخلية، وأخرى ناتجة عن متطلبات بناء الدولة الحديثة وتنويع الموارد للاقتصاد الوطني، وأخيراً العوامل الخارجية التي قدمت المبررات الفكرية والسياسية سواء من خلال تجربة الدول الاشتراكية التنموية أو من خلال الأسس النظرية التي قدمتها (النظرية الكينزية).

ما الآثار التي تركتها هذه العوامل للنشأة على مسيرة القطاع العام في الدول النامية؟

وما الجوانب الإيجابية والسلبية في دور القطاع العام؟

فيما يلي سنحاول تقديم بعض الإجابات عن هذين السؤالين:

٢ ـ العوامل التي رافقت عملية إقامة القطاع العام في الدول العربية

تجمع الدراسات المختلفة على صعوبة تقييم وقياس ربحية وفاعلية المؤسسات والشركات العامة وأحياناً الخاصة، سواء قياس الفوائد الاجتماعية أو الفوائد الاقتصادية الخارجية (Externalities)، أو فوائد الأهداف الاجتماعية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل والتشغيل وغيرها، كما يصعب

قياس هذه الفوائد في ظل الاحتكار أو الندرة، ويتضح من خلال المقارنات المختلفة أن ربحية وفاعلية الوحدة الاقتصادية عامة أو خاصة، تتعلق بالدرجة الأولى بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها ومستوى تطور القوى المنتجة، فالمؤسسات العامة في البلدان النامية تعمل بفاعلية أقل من تلك المؤسسات العاملة في الدول المتقدمة بشكل عام أو نسبي بالمقارنة مع المنشآت الخاصة، بصرف النظر عن المقياس المستخدم سواء الربحية أو الفاعلية. ويتضح وجود ترابط وثيق بين فاعلية المنشآت العامة والخاصة في البلدان المختلفة، ويتبين حيث تكون فاعلية المنشآت الخاصة جيدة فإن المنشآت العامة تميل لأن تكون كذلك أيضاً [٢] " في دراسة لعيّنةٍ من (٢٣ دولة) نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية للفترة (١٩٦١ ١٩٨١م)، تبين أنه لايوجد ترابط عكسي ذو دلالة بين حصة الشركات العامة في الدول النامية والاستثمار من جهة، والدخل الفردي ونمو هذا الدخل من جهة أخرى، وشبيه بذلك ماتوصلت إليه دراسة حديثة في دول (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، حيث وجدت أن نمو قطاع الدولة قد كان له آثار سلبية على النمو الاقتصادي في بعض الدول وآثار إيجابية في البعض الآخر، ولكن لايوجد تأثير مميز في الغالب " [٣].

لقد أجريت العديد من الدراسات خلال السنوات الماضية، حول فاعلية

(٢) انظر: united Nations Conference on Trade and Developmentreport. 1992
127 _Trade and Developement - Un. new york 1992 - p.p. 128

(٣) المرجع السابق ص ١٢٦

ودور قطاع الدولة، وقد تبين من جملة هذه الدراسات سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو في الدول النامية، أن المؤسسات الحكومية أو ما في حكمها في قطاع الخدمات والمنافع العامة أكثر فعالية وإنتاجية من الشركات الخاصة، وفي مجال الصناعات التحويلية تتباين النتائج في الدولة الواحدة وفيما بين الدول، وفي مقارنة أجرتها (فور تشن) المجلة الامريكية المتخصصة لعامي (١٩٨٩-١٩٩٠م) لأوضاع خمس مئة شركة كبرى غير أمريكية على الصعيد العالمي، وهي تضم شركات عامة وخاصة، تبين أن شركة عامة من خمسة خاسرة عام (١٩٩٠م) في حين كانت هذه النسبة ١ من ١٦ (عام ١٩٨٩)، كما تبين أن معدل الربحية متقارب في النوعين من الملكية في مختلف القطاعات ماعدا الصناعات الإلكترونية التي تحقق فيها الشركات الخاصة معدلات ربح أعلى من تلك التي تحققها الشركات العامة، في حين أن مصافي النفط العامة تحقق معدلات أرباح أعلى من تلك التي تحققها الشركات الخاصة [٤]. وهنالك العديد من الأمثلة على نجاحات الشركات العامة سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية المتقدمة، ويكفي الإشارة إلى أن شركة بوسكو (Posco) الشركة الكورية الجنوبية العامة، قد أنتجت عام (١٩٨٦) نحو (٤٦٧ طناً) من الحديد الخام بالنسبة للعامل الواحد في حين كان هذا المعدل وسطياً يقارب (٣٢٧ طناً) في الشركات الخمس الأكبر في اليابان، وبلغت أسعار بوسكو للمستهلك المحلي (٣٢٠ دولار) للطن مقابل (٥٤٠ دولار) للطن كلفة المنتج المحلي الامريكي و(٤٣٠ دولار) للطن للمنتج الياباني [٥].

---

(٤) انظر المصدر السابق الجدول رقم /٢٦/ ص ١٢٥

(٥) المصدر السابق: Box 4 - p - 128

يعد رأس المال عموماً عنصراً نادراً، وتشكل ندرته في البلدان النامية عاملاً معوقاً لتنميتها، وقد أكدت النظريات التنموية في حقبة الخمسينات والستينات على ضرورة(الدفعة القوية) المستندة إلى استثمارات كبيرة ومركزة من قبل الدولة، ويتضح من خلال الدراسات التي تمت مؤخراً حول تجربة دول جنوب شرق آسيا. أهمية وفاعلية الاستثمارات العامة ودور الشركات العامة في تكوين رأس المال، ففي كوريا الجنوبية مثلاً حققت الشركات الصناعية العامة مايقارب ٥٠٪ من الناتج الصناعي في البلاد خلال السنوات(١٩٥٣ ١٩٦٢)، وساهمت هذه الشركات بما يعادل ٢٥٪ من رأس المال الإجمالي المتكون في الجمهورية الكورية خلال السنوات (١٩٧٤ ١٩٧٧) [٦] وتقارب هذه النسبة، المعدلات المتحققة في مقاطعة تايوان الصينية، ويتضح من المعطيات المتوفرة لسنوات السبعينات والثمانينات أن حصة الشركات العامة في الدول النامية تشكل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تماثل تقريباً نسبتها في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن حصة هذه الشركات، في الاستثمارات الإجمالية بلغت نحو ٢٧٪ في البلدان النامية، في حين لم تتجاوز ١١٪ وسطياً في الدول الرأسمالية المتقدمة [٧].

إذن تقوم الاستثمارات العامة بدور هام في التعويض عن القصور في استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية (سنأتي على ذكر بعض أسباب

---

(٦) - Raepport Sur La Situation Sociale dans le Monde 1993 Nations - unies . New york 1993 - p - 342

(٧) Trade and Development Report 1992 - p. p. 118 - 119

هذا القصور لاحقاً)، وهي تعوض جزئياً ضعف آليات التراكم الرأسمالي في هذه البلدان، وحسب دراسة حديث لـ ٥٣ دولة نامية ضمنها (١٠) دول إفريقية جنوب الصحراء عن فترة سنوات الثمانينات، فإن الاستثمارات العامة تظهر أكثر إنتاجية من الاستثمارات الخاصة [٨].

يتبين من هذه المعطيات أن الاستثمارات العامة ضرورية وفاعلة في الدول النامية عموماً سواء للتعويض عن قصور الاستثمار الخاص أو للتعويض عن ضعف آليات التراكم الرأسمالي في هذه الدول، بالإضافة إلى الإنتاجية العالية نسبياً مقارنة مع القطاع الخاص. ويتبين أيضاً أن الشركات العامة يمكن أن تنجح وتتفوق، كما يمكن لها أن تخسر كما هو الحال بالنسبة لرأس المال الخاص، ((إنّ الدراسات التي أجريت مؤخراً عن ظاهرة (الإفلاس) في الولايات المتحدة تشير إلى أن نسب الإفلاس تصل إلى ٧٠ بالمئة من الوحدات حديثة الإنشاء)) [٩]، ويتضح أن فاعلية وربحية المنشآت الاقتصادية تتأثر بعوامل متعددة كالإدارة والحجم والقدم والمستوى التكنولوجي بالإضافة إلى البيئة المحيطة، ويبقى عامل الملكية ضعيف التأثير والأهمية مقارنة مع العوامل الأخرى، والاتجاه الذي يأخذه التطور التكنولوجي الحالي. والذي تعيد الشركات عابرة القومية تنظيمها وفقه يؤكد هذه الظاهرة في عام (١٩٢٠) كان أكثر من ٨٥٪ من كلفة السيارة يدفع أجور عمال وعائد لأصحاب رأس المال. في عام (١٩٩٠) هاتان الفئتان لاتتلقيان اكثر

---

(٨) Trade and Development Report 1998 - p. 125

(٩) القطاع العام والخاص في الدول العربية ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص ١٤١.

من ٦٠٪، اليوم أقل من ٣ ٪ من سعر القرص المدمج يذهب إلى موردي المواد الأولية والطاقة، و٥ ٪ إلى مالكي المعمل، و٦٪ إلى العمل الجاري (الحي)، وأكثر من ٨٥٪ تدفع تعويضات للخدمات المتخصصة في التطوير، ولبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية عن المكتشفات الماضية والمستخدمة في تقديم هذه الخدمات) [١٠]، تتجه الشركات الكبرى حالياً نحو تخصيص نسبة متزايدة من الأرباح للإداريين والفنيين المتميزين والمصممين والماليين، بحيث أصبحت حصة هؤلاء تفوق حصة رأس المال من الأرباح، وأصبح التقييم المالي للشركة لايتوقف عند موجوداتها وأصولها المالية والمادية، بل يشمل جهازها الفني والإداري وما يشكله فريق العمل من قدرة إبداعية وتجديدية، يترافق هذا الاتجاه بتزايد دور السوق المالية وبتوفير مرونة أكبر لتشكيل (المحافظ المالية)، وفي المحصلة دور أقل لمالكي الأسهم وللمالكين الرئيسين.

وعلى صعيد النظرية الاقتصادية (موضوع الفصل التالي) لايتضح وجود دور ملموس لطبيعة الملكية في نظريات الاقتصاد الجزئي (اقتصاديات الميكرو)، النظريات الحدّية منها أو الليبرالية الجديدة، حيث لاتميز دالة الإنتاج أو دالة الربح بين ملكية عامة وملكية خاصة لرأس المال، كما لاتدخل طبيعة الملكية في عداد المقيدات (Contraintes)

لدول الإنتاج والتكاليف والربح. إن وظائف رأس المال واحدة، سواء

---

(١٠) Robert REICH - L economie Mondialis ee - Dunod - Paris - 1993 - P- 95

كان عاماً أم خاصاً، إلا أن أهدافهما قد تكون متباينة؛ حيث يتركز هدف رأس المال الخاص على تعظيم الربح، في الوقت الذي تكون أهداف رأس المال العام مرتبطة بالأهداف العامة للاقتصاد الكلي (Macro economie)، وبالأهداف الاجتماعية المرغوبة، وعلى هذا الأساس قام البنك الدولي في الستينات وأوائل السبعينات بتطوير منهجية خاصة لدراسات (الجدوى الاقتصادية) للمشروعات العامة.

الغاية من هذا الاستطراد كانت، التأكيد على أن طبيعة الملكية ليست هي المعيار الحاسم في نجاح أو عدم نجاح منشأة ما، وبالتالي فإن القول بفشل أو عدم فاعلية الاستثمار العام والقطاع العام لايستند إلى واقع موضوعي أو أساس نظري أو علمي، وهو لايعدو أن يكون حكماً قيمياً يخدم أغراضاً سياسية واقتصادية خاصة بمروجي هذا الرأي.

من هنا فإن عملية التقييم لتجربة القطاع العام في الدول العربية، يجب أن تستند إلى معطيات موضوعية ترتبط أكثر ماترتبط بالاقتصاد الكلي، وبالسياسات المتبعة، وبعملية التنمية عامة، وليس إلى طبيعة الملكية ودور المبادرين (Les Promoteurs)، كما لايمكن للتقييم أن يتم بمعزل عن الأهداف الموضوعة لهذا القطاع والوسائل المتاحة له للوصول إلى تلك الأهداف؛ أي إن النظرة الموضوعية تستدعي عدم تحميل القطاع العام مسؤولية ماهو غير مسؤول عنه؛ وتقييم نشاطه وفق الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يخضع لها.

أ – الإستراتيجية والتخطيط

تبين لنا من خلال الاستعراض المكثف لنشأة القطاع العام في الدول العربية، أن هذه النشأة لم تكن خياراً إستراتيجياً تنموياً في الأساس؛ وخضعت إلى اعتبارات وطنية وسياسية آنية في أغلب الأحيان، والإستراتيجيات التصنيعية التي وضعت في بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن نتيجة إستراتيجية تنموية واضحة ومحددة، وتأثرت بالاتجاهات القائلة بالتصنيع من أجل التصدير والتحديث الشكلي في الهياكل والمؤسسات، وباعتبار أن المطلوب هو التحديث وليس التنمية، وفي الجزائر لم تأخذ الإستراتيجية الصناعية بعداً تنموياً شاملاً، وشكل ضعف وغياب الترابطات الداخلية الأساسية، أحد أبرز عوامل الضعف في الفترة اللاحقة (منذ أوائل الثمانينات)، كما تنازع هذه الإستراتيجية اتجاهان:

الأول: التوجه نحوالداخل.

والثاني: التوجه نحو الخارج والتصدير[(١١)].

وبشكل عام لم تضع الدول العربية خططاً تنموية واضحة ومحددة، وقد انعكس هذا الغياب للخطط في عدم الترابط فيما بين الخطط والتغيير في التوجهات بين خطة وأخرى؛ فالخطة التي بدأت في مصر وسورية عام (١٩٦١)، تعرضت إلى بعض التغيير بسبب وقوع الانفصال بين البلدين في

---

(١١) انظر نبيل مرزوق " المشروع التنموي العربي منذ الاستقلال."، مراجعة نقدية ٢٢ الأسبوع الثقافي في الثالث لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية كلية الآداب جامعة دمشق ٣٠/٣ـ٨/٤/١٩٩٦

ذلك العام، والخطة الثانية (١٩٦٦-١٩٧٠) تعرضت للتغيير بسبب العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران (١٩٦٧) وفي عام (١٩٧٣) وقعت حرب تشرين وأعقبها توجه مصر نحو الانفتاح والتغيير في الأولويات السياسية والاقتصادية، وبدأت أوائل الثمانينات بتطبيق برامج للتثبيت والتكييف الهيكلي، وفي سورية أتاحت تدفقات البترو دولار فيما بعد الحرب، وضع خطة طموحة تستند إلى البحبوحة وسهولة الحصول على التمويل، أكثر مما تستند إلى دراسة وتحليل بنية الاقتصاد الوطني والآليات التي اتبعت في الخطط السابقة، وفي أوائل الثمانينات مع شحّ الموارد والافتقار لمصادر التمويل الخارجي، اصبح من المتعذر تنفيذ الخطة، ومنذ أواسط الثمانينات توقفت الخطط الخمسية عن الصدور وبدأت سورية عملية بطيئة للتعديل الهيكلي منذ (١٩٨٦).

ركزت الخطة الجزائرية الأولى (١٩٦٧-١٩٦٩) على التصنيع، وترافقت الخطة الثانية الرباعية بالإعلان عن الثورة الزراعية، وركزت الخطة على إحداث تحولات في بنية المجتمع، وتحديث الريف الجزائري، وعادت الخطة الثالثة السباعية (١٩٧٤-١٩٨٠) للتركيز على المشروعات الصناعية الكبرى، ومنذ أوائل الثمانينات بدأت الجزائر عملية انفتاح اقتصادي تدريجي، وخضعت منذ أوائل التسعينات إلى تطبيق برامج (تثبيت وتكييف هيكلي).

وضعت السعودية خطتها الخمسية الأولى عام (١٩٧٠) وأتاحت لها القفزة الكبيرة في مواردها منذ أواسط السبعينات التركيز على إقامة صناعات كبرى تعدينية وبتروكيميائية وضعت الخطة السعودية في إطار تدعيم أسس

(الحرية الاقتصادية) والهدف التنموي للدولة ينحصر في تحديث البنى التنظيمية والإدارية للدولة وتنويع القاعدة الاقتصادية، وقد أخذت على عاتقها إقامة الصناعات الكبرى بالإضافة إلى البنية التحتية، مع تقديم التسهيلات والمحفزات للقطاع الخاص للقيام بالصناعات الصغرى والمتوسطة، بشكل عام تشكل هذه التوجهات للخطة السعودية إطاراً عاماً للخطط المنفذة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مع فارق زمني في بدء التخطيط أو الأخذ به، حيث تعتمد مجموعة الدول هذه مبادئ (الحرية الاقتصادية)، إلى جانب تنويع القاعدة الاقتصادية الذي أخذته الدولة على عاتقها، بدأت مجموعة هذه الدول تعاني منذ أواسط الثمانينات صعوبات تمويلية وعجوز متزايدة في موازناتها السنوية مما انعكس على خططها الإنمائية والتوسعية وقد بدأ معظمها منذ أواسط التسعينات برامج (للتعديل الهيكلي).

الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب ولبنان وتونس إلى حد ما، وهي دول محدودة الموارد نسبياً وتأخذ بمبادئ (الحرية الاقتصادية)، اعتمدت أيضاً خططاً اقتصادية مستندة إلى آليات السوق والتسهيلات والتحفيز لرأس المال المحلي والأجنبي، وتركز قطاع الدولة فيها في المجالات والقطاعات التي استبعدها رأس المال الخاص من نشاطه، وهذه الدول تطبق منذ أوائل الثمانينات برامج (للتثبيت الهيكلي) عدا لبنان الذي كان يمر بظروف استثنائية منذ أواسط السبعينات نتيجة الحرب الأهلية، والذي بدأ باستعادة نوع من الاستقرار والنمو منذ أوائل التسعينات.

إن عدم الاستقرار في التوجهات والسياسات الاقتصادية كان السمة

الغالبة للاقتصادات العربية، وقد انعكس ذلك على الخطط والإستراتيجيات التنموية، التي لم تكن محددة بشكل واضح، الأمر الذي يجعل الحكم على فاعليتها ونجاعتها متسرعا بعض الشيء، حيث إن عملية التغيير البنيوي التي تضطلع بها الخطط تحتاج إلى فترة زمنية كافية، وإلى استمرارية في التوجهات والسياسات، وهذا مالم يتح للتخطيط في أغلب الدول العربية بغض النظر عن طبيعة الخطة وإحكام بنيانها.

لقد جاءت الخطط في أغلب الحالات في ظل غياب قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن الاقتصادات الوطنية والبنى الاجتماعية المحلية، ووضعت الخطط في عدد من الدول العربية بمساعدة مؤسسات أو خبرات دولية (كالأردن والسعودية والجزائر وغيرها). نتيجة الافتقار والضعف في الكادر المحلي التخطيطي، وخاصة الدول التي بدأت الأخذ بالتخطيط بشكل مبكر نسبياً كمصر وسورية والأردن، التي لم يكن لديها في ذلك الوقت الجهاز العلمي والتقني الكافي، والتي لم يكن قد تكون بعد لدى مؤسساتها التخطيطية، خبرة محلية أو اطلاع واف على التجارب التخطيطية في الدول النامية وفي الدول الصناعية المتقدمة، وقد انعكس ذلك في عجز الخطط عن تحقيق التوازنات المطلوبة على صعيد الاقتصاد الكلي أو القطاعات. كما أن التأخر في إنجاز الخطط ونقل المشروعات؛ من خطة إلى أخرى، قد زاد من تكاليف هذه المشروعات والتمفصل والتكامل المتوقع بين المشروعات وبين القطاعات يصبح مؤجلاً، وتفقد الخطة الفعالية والوفر، وأحياناً الموارد المرتقبة. وعلى اختلاف الخطط من دولة إلى أخرى فإنها جميعاً غير ملزمة

وافتقر الجهاز التخطيطي لسلطة الرقابة والتصحيح للمسارات وإمكانية التحفيز، وفرض الإجراءات المناسبة لتنفيذ الخطة، وفي كثير من الأحيان تحولت الخطة إلى برنامج استثماري للدولة.

تأثرت خطط التنمية في الدول العربية، كما هو الحال في العديد من الدول النامية بسيادة مفهوم (إحلال الواردات)، وقد حققت هذه السياسة بعض النجاحات في مجالات معينة مثل سلع الاستهلاك النهائي، وأسهمت في تسريع وتائر النمو الاقتصادي، إلا أن هذه السياسة قد أدت من جانب آخر إلى زيادة طلبها على السلع الوسيطة والمعدات والآلات، الأمر الذي لم يشغل بال المخططين الاقتصاديين والإدارة الاقتصادية في ظل البحبوحة ووفرة القطع الأجنبي في السبعينات، في حين بدأت آثار ذلك تتضح في أوائل الثمانينات مع شح الموارد والقطع، وضعف القدرة التصديرية والتدهور في أسعار الصادرات من المواد الخام الأولية (الزراعية والمنجمية)، في الوقت نفسه لم يكن خيار إنتاج السلع الوسيطة والمعدات والآلات خياراً متاحاً بسهولة نتيجة ضعف القاعدة العلمية والتقنية، وعدم وجود تراكم معرفي في الفن الصناعي في أغلب الدول، بالإضافة إلى محدودية الأسواق المحلية، وغياب التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي / العربي.

أما خيار التصنيع من أجل التصدير والذي أخذت به مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، فقد تبين أيضاً محدوديته وصعوبة جعله محور عملية التنمية، إذ إنه نتيجة ضعف القاعدة التكنولوجية والعلمية، وعدم وجود بيئة صناعية متطورة في الدول العربية، وقعت الدول العربية صاحبة هذه

المشروعات في مصيدة الاحتكارات الدولية الكبرى، والتي تعد على أصابع اليد الواحدة في مجال الصناعات البتروكيميائية [١٢] وقد اضطرت بعض الدول العربية على الدخول مع هذه الاحتكارات في شراكات غير منصفة، مقابل نقل التكنولوجيا والتسويق الدولي. وقد انعكس هذا الوضع بفرض أسعار احتكارية للتجهيزات والمعدات والتوريدات المختلفة بما فيها المعلومات؛ وحسب عدد من الدراسات: ((تقدر الزيادة في تكاليف المشروعات الصناعية في دول الخليج العربي بحوالي ١٤٠ إلى ٢٠٠٪ عما تدفعه

الدول المتقدمة، فضلاً عن الزيادة في تكلفة الحصول على المعلومات، التي تتراوح عادة بين ٥ إلى ١٠ ٪ من تكلفة المشروع. كما تقدر التكاليف الاستثمارية في الصناعات البتروكيميائية والأسمدة فيما بين عام (١٩٧٥ وعام ١٩٨٠) بحوالي ٦٧ مليار دولار، بينها ٢٥ مليار دولار تعدُّ تكلفة (زائدة) عما يمكن أن تدفعه هذه الصناعات في أوروبا الغربية [١٣].

أي مايزيد عن ٣٧٪ من التكلفة الاستثمارية هي تكلفة زائدة مما ينعكس بتكاليف الإنتاج المرتفعة، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية في السوق الدولية، مع ذلك تمارس الدول الرأسمالية المتقدمة سياسات حمائية في مجال

(١٢) هذه الاحتكارات هي:Technip " Snam Projecti " Kellog " Lummus " Power Gas وعدد منها نفذ معظم مشروعات الغاز والصناعات البتروكيميائية الأخرى في الدول العربية.

(١٣) د. محمد إبراهيم منصور " خيار التصنيع العربي في ظل النفط حالتا الجزائر والمملكة العربية السعودية " ورقة مركز دراسات المستقبل جامعة اسيوط المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في الدول العربية دمشق ٢٢ ٢٥ يونيه / حزيران ١٩٩٨ ص ٤١ ٤٢.

هذه الصناعات، وتفرض في كثير من الأحيان غرامات على الشركات المصدرة بحجة الإغراق، (البتروكيميائيات الليبية والخليجية في السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات وأوائل الثمانينات، والحديد السعودي في الولايات المتحدة الامريكية في الثمانينات).

لقد أدى النموذجان التصنيعيان إلى زيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للدول العربية، ويتضح أن المشكلة لاتتعلق بنموذج تصنيعي دون آخر، كما لاتتعلق بطبيعة النظام والملكية، وهي تعود في الأساس إلى الخيار التنموي باعتباره مشروعاً تطويرياً حضارياً وديمقراطياً في الإطار العربي الواسع، وقد أدى غياب الإستراتيجية التنموية والبعد التكاملي في الخطط الاقتصادية إلى المأزق الذي وصلت إليه عملية التنمية في الدول العربية، سواء تلك التي اتبعت التخطيط المركزي و(التوجه الاشتراكي) أو تلك التي اتبعت التخطيط في إطار (الحرية الاقتصادية).

ب- الفساد البيروقراطي وغياب المشاركة الديمقراطية

يستشهد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٩٧) بوصية من الوصايا التي قدمها علي باشا كبير وزراء السلطان العثماني عبد العزيز حوالي سنة (١٨٧١)، يقول في الوصية: " مولاي، إن أغلبية كبيرة من المستخدمين المدنيين يتلقون أجوراً هزيلة. والنتيجة أن الرجال المهرة والنابغين يعزفون عن الخدمة العامة، ومن ثم تجد حكومة جلالتكم نفسها مرغمة على تعيين موظفين متواضعي الحال كل هدفهم هو تحسين حالتهم المادية... إن

الخدمة المدنية في إمبراطوريتكم يجب أن يباشرها أشخاص أذكياء، مثابرون، أكفاء، ولديهم رغبة في العمل... ولجلالتكم الحق في تطبيق مبدأ الخضوع للمساءلة الذي لاغنى عنه، والذي من دونه لن يتحقق أي تقدم ويكون الدمار مصير كل عمل " [١٤].

تبقى هذه الوصية في إطارها العام معاصرة وآنية، وكما يقول التقرير: إن نفس المشكلات التي عانى منها السلطان عبد العزيز تنتاب اليوم البيروقراطيات الحكومية.

إن تفشي الفساد وضعف الكفاءة والمحسوبية، عامل رئيسي في تخلف الإدارة وضعف دورها، وأحياناً دورها المعوّق، ولا ينعكس هذا الدور السلبي على القطاع العام فقط وإنما يشمل قطاعات الاقتصاد الوطني عامة، ويتضح من خلال الدراسات المختلفة، أن لفعالية الإدارة دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي وفي عملية التنمية عامة، كما تدلل على ذلك تجربة دول أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر، وتجربة بعض الدول الآسيوية التي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة وثابتة في القرن العشرين.

ترتبط قدرة وفعالية الإدارة بمستوى المشاركة والممارسة الديمقراطية، ففي دراسة لمجموعة دول آسيا [١٥] تبين أن (القدرة البيروقراطية) تبلغ في مجموعة

---

(١٤) مصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ الدولة في عالم تغير البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٧ ص ٨٧.

(١٥) تشمل هذه المجموعة دول: أندونيسيا، تايلند، تايوان الصينية، سنغفورة، كوريا، ماليزيا، وأنظمة هذه الدول ليست ديموقراطية فعلياً كما هو معروف، ولكنها لكي تقيم بنية مؤسسية –

هذه الدول مايقارب ٠,٦ في حين أنها لاتزيد عن ٠,٢ في الفلبين، وبالمقارنة مع عمق التعيينات السياسية، يتبين أن التعيينات السياسية تشمل المرتبتين الأولى والثانية (مستوى وزير والمستوى الذي يليه) في المجموعة، في حين أن هذه التعيينات السياسية في الفلبين تشمل المستويات الست الأولى في السلم الوظيفي (رئيس إدارة فما فوق).

السمة البارزة في التجارب التنموية العربية على اختلافها هي غياب المشاركة الشعبية وافتقاد الممارسة الديمقراطية، ففي الدول التي أخذت (بالتوجه الاشتراكي)، سيطر مفهوم الحزب الواحد، وارتبط مصير التنمية والإدارة للاقتصاد الوطني، بتثبيت دعائم سلطة الحزب الحاكم وبالصراعات الداخلية ضمنه، وفي الدول التي أخذت بمفهوم (الحرية الاقتصادية)، سيطرت مصلحة العشيرة والأسرة الحاكمة على مقدرات الدولة ونظامها الإداري. وفي كلا الحالتين كان المشروع التنموي مشروعاً سلطوياً، وليس مشروعاً مجتمعياً، وقد انعكس ذلك في إدارة الدولة والقطاع العام، وتجلى ذلك بمركزية شديدة من جهة، وبحرية مطلقة للإدارات العليا للتصرف بالقطاع العام على أنه ملكية شخصية دون رقابة أو محاسبة، وفي كثير من الأحيان اعتبرت هذه الدول البحث في مسائل إدارة الاقتصاد الوطني مساساً بالأمن العام والنظام، الأمر الذي أدى إلى انعدام الشفافية وسيطرة أصحاب المصالح على القرار الاقتصادي.

- فعالة كان لابد لها من اعتماد الكفاءة والفعالية إلى جانب المحاسبة، وهذه العناصر لايمكن أن تتوفر من خلال التعيين السياسي. انظر الشكل ٥ ٦ ص ١٠٣ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ مصدر سبق ذكره.

يتبادر لبعض الباحثين الاستنتاجُ من ذلك أنَّ الغيابَ للمالك المباشر للقطاع العام، هو السبب في ذلك، إلا أن الواقع يقول: إن المجتمع المالك المباشر لهذا القطاع لايمتلك التعبير الديمقراطي ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، وهو أشبه بمجلس إدارة منزوع الصلاحية ومعطل، في الوقت الذي ينشغل المسيطرون عليه باقتسام الغنيمة وتكديس الامتيازات.

نتيجة عدم وجود إستراتيجية تنموية، فإن الهدف والدور المنوط بالقطاع العام لم يكن محدداً أو واضحاً، فهو من جهة قطاع اجتماعي (للتشغيل وتقديم سلع وخدمات بأسعار مدعومة للفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة الفئات المحرومة منها)، وهو من جهة أخرى قطاع رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، (مسيطر في القطاعات الإستراتيجية والأساسية ويقوم بعملية تنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية، ويسد الثغرات الاستثمارية والإنتاجية التي يخلفها القطاع الخاص)، وهو إلى جانب كل ذلك مصدر الموارد الرئيسية للموازنة العامة ويشكل حصة كبيرة في الناتج والدخل الوطني. اختلاط هذه الأهداف والمهام جعل إقامة المشروعات العامة في كثير من الحالات اعتباطياً، غير خاضع لمعايير علمية واقتصادية محددة، وقد أسهم في ذلك عدم توفر قاعدة بيانات ملائمة أو إحصاءات فعلية دقيقة، فغابت عن دراسات الجدوى للمشروعات العامة معايير الاقتصاد الكلي والمؤشرات المرتبطة بالإستراتيجية التنموية والأهداف الوطنية الأخرى المطروحة، وفي كثير من الأحيان قامت بيوت الخبرة الأجنبية المرتبطة بشركات التوريد بإعداد هذه الدراسات واقتراح المشروعات، وتضافرت هذه العوامل مع

عوامل الفساد الإداري والبيروقراطي الذي وجد في الاستثمار العام فرصة للإثراء ولتكديس الثروات خارج البلاد و(جزء رئيسي من الأموال المهربة خارج الدول العربية مصدرة الاستثمار والقطاع العام).

أدت هذه العوامل إلى إقامة مشروعات عامة مشكوك في جدواها أساساً وبتكلفة عالية تزيد بما يقارب ١٤٠ إلى ٢٠٠٪ من تكلفة نظرائها في دول أوروبا، ولا تعود جملة هذه الزيادة إلى الأسعار الاحتكارية للشركات، وجزء هام منها يعود، إلى الرشوة والعمولة التي اقتطعها المتنفذون في الإدارة العامة، والإدارة الاقتصادية في الدول العربية، تنعكس هذه الزيادة بارتفاع معدلات الاهتلاك، وبتكلفة إنتاجية وسطية أعلى من التكلفة في الدول الأخرى، بغض النظر عن العوامل الأخرى كالإدارة، وإنتاجية العمل، وتكلفة المواد لأولية والوسيطة، وفي دراسة مقارنة لتكلفة إنشاء مصنع للأصباغ الكيميائية في الجزائر بطاقة ١٠ آلآف طن سنوياً مع تكلفة مصنع مشابه في فرنسا تبين أن تكلفة الإنشاء في الجزائر تزيد بما يعادل ٣٤٪ عن التكلفة في فرنسا، وتتراوح الزيادة في تكلفة الإنتاج بين ١٥ و٢٠٪ [١٦].

عدم وضوح هدف ودور القطاع العام الإنتاجي، جعل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي يتشابكان في هذا القطاع، فهو من جهة يقدم سلعاً وسيطة وخدمات مدعومة لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وهو من جهة ثانية مكان عمل لخريجي الجامعات والمعاهد والفائضين عن حاجة القطاعات

(١٦) د. محمد إبراهيم منصور " خيار التصنيع العربي.... " مصدر سبق ذكره ص ٤٢

الأخرى، بحيث أصبح فائض العمالة فيه عاملاً معوقاً لإدارته ولزيادة الإنتاجية فيه، تقول إحدى الدراسات: "عندما تبلغ الزيادة في الملاك العددي ٥٠ إلى ٢٠٠٪، حسب التقديرات في الشركة الوطنية الجزائرية للتعدين، فإن مديرها لن يكون محفزاً ليقتصد فيها " [(١٧)] . أدت هذه الظاهرة إلى تفشي البطالة المقنعة في القطاع العام وأجهزة الدولة، والتي بلغت خلال سنوات السبيعنات نحو ٦٢٪ في مصر وحوالي ٦٥٪ في كل من الجزائر وتونس، وبلغت ٤٠٪ في المغرب خلال الفترة نفسها [(١٨)] . واستخدمت دول مجلس التعاون الخليجي التشغيل الحكومي وسيلة من وسائل إعادة توزيع الريع النفطي، مما أدى إلى تضخيم كتلة الأجور ومراكمة العمالة غير المنتجة في القطاع الحكومي، في الوقت الذي لايعمل في القطاع الخاص المحلي أكثر من ٥ إلى ١٠٪ من العمالة الوطنية.

جـ- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات.

بدأت مع عقد الثمانينات تتضح مظاهر بطء النمو والركود في الاقتصاد العالمي، فالأزمة التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ أوائل السبعينات والتي تم تصويرها على أنها أزمة طاقة وسيولة مالية دولية، قد بدأ يتضح أنها أزمة بنيوية بعد أن تم الالتفاف على زيادة أسعار النفط والطاقة عموماً من خلال سياسات الطاقة التي اتخذت بشكل

(١٧) Andre tiano - Abas le Dogmatisme - Economica - paris 1991 - p. 44.

(١٨) المصدر السابق ص ٤٤

جماعي في الدول الصناعية المتقدمة، والتي حدّت من الطلب العالمي على النفط، ورفعت من حجم المخزون الإستراتيجي في الدول المستهلكة بغرض التأثير على توازن السوق النفطية، واستعادة سلطة القرار فيها من الدول المنتجة، كما استطاعت السوق المالية الدولية التخلص من جزء كبير من سيولتها الفائضة، عبر تشجيع الدول النامية على الاقتراض بتخفيض أسعار الفائدة، وتقديم تسهيلات كبيرة للدول المقترضة من أجل زيادة قدرتها على الاستيراد، وبالتالي تحفيز الطلب في السوق الرأسمالية العالمية.

على الرغم من هذه الإجراءات فإن النمو لم يعد إلى وتيرته السابقة، وبدأت (الليبرالية الاقتصادية الجديدة) تطرح نفسها بديلاً للسياسات الاقتصادية المتبعة والمستندة إلى الدور الاقتصادي الفاعل للدولة و(دولة الرفاه) وضوابط الأسواق، ومع وصول مارغريت تاتشر إلى رئاسة الحكومة في إنكلترا، ورونالد ريغان إلى رئاسة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ التطبيق العملي لمفاهيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي توجهت في البداية لمحاربة التضخم والحد منه بسياسات نقدية صارمة حدّت من الائتمان في الأسواق المالية المحلية والدولية، ورفعت من سعر الفائدة مما أدى إلى زيادة سعر صرف الدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة أقساط خدمة الدَّين عند الدول المدينة النامية بشكل مفاجئ، وبدأت أزمة المديونية تأخذ أبعاداً أكثر شمولية لتضم أعداداً أكثر من الدول النامية، بشكل أصبح معه مهدداً للنظام المالي والنقدي العالمي؛ نتيجة إعسار الدول النامية وتورُّط العديد من المؤسسات المصرفية والمالية الدولية بديون مشكوك فيها؛

فسارعت الولايات المتحدة بشكل رئيسي بدفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للعب دور رئيسي في امتصاص آثار الأزمة عبر تولّي منح قروض جديدة للدول المدينة؛ لتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مقابل تنفيذ عدد من الشروط المالية والاقتصادية في حزمة من السياسات دعيت (سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي)، التي جرى العمل على تطويرها في إطار مبدأ المشروطية لقروض البنك والصندوق في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.

أدى الركود الاقتصادي من جهة، وسياسة الطاقة المتبعة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة من جهة أخرى؛ إلى التراجع في أسعار النفط العالمية منذ عام (١٩٨٢) والذي مازال مستمراً حتى الآن (أواخر ١٩٩٨)، انعكس هذا التراجع في أسعار الخام المصدر في تقلص إيرادات الدول المصدرة والدول المستفيدة من المساعدات، وتلك المصدرة للعمالة إلى الدول النفطية وخلال السنوات (١٩٨١ ١٩٩٠)، لم يتجاوز معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي في البلدان العربية ٢ ر. ٪ سنوياً، مما أدى إلى تراجع الناتج الحقيقي للفرد بما يعادل ٣٪ سنوياً خلال تلك الفترة [١٩]، وترافق هذا التراجع في النمو بزيادة أعباء الدَّين الخارجي، وبتقلص الاستثمار والإنفاق العام، وبدأت تظهر عيوب وسلبيات المرحلة السابقة، وعدم قدرة الدولة على الاستمرار في أسلوب الإنفاق الذي أتبعته خلال فترة (الفورة النفطية)

(١٩) Glo bol Elonomic pros pectsand the Deve lopiny countries world Bank washinyton " D.C"1995.

(١٩٧٤ ١٩٨٢)، ولجأت إلى السوق المالية الدولية ومؤسسات الإقراض لسد العُجوز في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة، وارتفع نتيجة ذلك دينها العام الخارجي من (٥٤٧٩٩ مليون دولار) عام (١٩٨٢) [٢٠] إلى (١٥١٠٤٥ مليون دولار) عام (١٩٨٩) [٢١]، أي تضاعف الدين الخارجي ٧٥, ٢ مرة خلال ثماني سنوات فقط[٢٢]، ونتيجة زيادة أعباء خدمة الدين بدأت تطالب هذه الدول بإعادة جدولة ديونها الواحدة تلو الأخرى، وانصاعت إلى مشروطية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتزمت ببرامج (للتثبيت والتعديل الهيكلي) والتي تتضمن مجموعتين من الإجراءات الأولى للتثبيت المالي والحد من التضخم، والثانية للتعديل الهيكلي في بنية الاقتصاد الوطني على المدى الأبعد، وتتضمن هاتان المجموعتان الإجراءات التالية:

١- المجموعة الأولى وتتضمن:

- تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله بما فيه الإنفاق على الخدمات العامة، والدعم للسلع الأساسية، والدعم للقطاع العام.

---

(٢٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ١٩٨٤ ص ٢٨٨.

(٢١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ١٩٩٦ ص ٣٤٠ .

(٢٢) تشمل هذه الديون الدين العام الرسمي العربي للدول العربية عدا العراق

ـ تقليص العرض من النقد والائتمان للقطاع الحكومي والخاص، ورفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية.

ـ إلغاء التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين، وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية.

٢ ـ المجموعة الثانية للتعديل الهيكلي وتضم:

ـ إلغاء دور الدولة الرقابي على الأسعار، وإلغاء دورها في التحكم بآليات العرض والطلب وتحرير الأسعار بشكل كامل.

تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، وتحفيز رأس المال المحلي على التصدير.

نقل ملكية المنشآت العامة والحكومية إلى القطاع الخاص

تتناقض هذه الإجراءات مع السياسات والتوجهات المعمول بها في الدول العربية عموماً، ولكن الدول المدينة كانت مجبرة على تنفيذها وفق شروط المؤسسات المالية الدولية والدول المقرضة، في حين أن الدول غير المدينة كدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، وجدت فيها تحديثاً لاقتصاداتها (ومواءمة) لها مع التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي.

انعكست التغيرات الحاصلة في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأوروبية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، بإلغاء الدعم الذي كانت تتلقاه بعض الدول العربية وبانهيار التعاون الاقتصادي القائم فيما بين هذه

الدول والدول العربية، وبالتالي أضعفت التوجهات المنادية بإقامة سوق بديل عن السوق الرأسمالية العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات، وقد ترافق هذا الإضعاف بتصاعد موجة (الليبرالية الاقتصادية) على الصعيد العالمي، من خلال المؤسسات الدولية ومتطلبات الدول الكبرى، وجاءت اتفاقيات الغات لعام (١٩٩٤) لتدشن عهداً جديداً لحرية التجارة وإزالة القيود والضوابط لحركة رأس المال. جملة هذه العوامل أسهمت بالضغط على الحكومات التي لم ترتبط بعد ببرامج محددة للتعديل الهيكلي، لتسريع عملية الانفتاح الاقتصادي، والحد من دور الدولة وقطاعها الاقتصادي العام

وفي أوائل التسعينات كانت جميع الدول العربية تطبق إجراءات للتعديل الهيكلي سواء من خلال برامج متفق عليها مع البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من خلال إجراءات خاصة بها، ولكنها تؤدي النتيجة المطلوبة في الانفتاح والدور الرئيسي لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي والتقليص لدور الدولة الاقتصادي، ولدور القطاع العام بالدرجة الأولى.

على هذه الخلفية بدأت تطرح مسألة فعالية وتنافسية القطاع العام، ويعزى فشل العملية التنموية إليه وإلى دوره المعوّق، ويتم تجاهل دور السياسات والتسلط والاستغلال لهذا القطاع، والذي عبر عنه بعض الاقتصاديين العرب (بالاستغلال الخاص للقطاع العام) وإذا كان صحيحاً ضعف القدرة التنافسية والخارجية منها خاصة لهذا القطاع، فالسؤال الذي يتطلب الإجابة أيضاً، هل قدرة القطاع الخاص المحلي أكبر على المنافسة؟ فإذا كانت الحماية والاحتكار للسوق المحلي خلال الفترات السابقة شاملة

للقطاعين العام والخاص، وكان القطاع الخاص أشبه بورش منه إلى الصناعات الضخمة، واليد العاملة فيه أقل تدريباً وتأهيلاً، والمستوى التقني فيه أدنى عموماً من القطاع العام، فهل سيكون أفضل حالاً وأقدر على المنافسة الدولية. إن عدم تأهيل القطاعين والانفتاح المفاجئ على السوق العالمي دون استعداد كاف، وتطوير مسبق، لن تكون نتائجه إيجابية للقطاعين، وهذا ماتدلل عليه الصادرات والموازين التجارية للدول العربية التي كانت ولا زالت الأكثر انفتاحاً على السوق العالمي. إن التقييم الموضوعي يتوجب عدم إغفال الشروط التي كان يعمل القطاع العام من خلالها، كما يتوجب عدم إغفال مساهمته في تسريع وتائر النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في جميع الدول العربية، وكما هو الحال في المنافسات الرياضية، فإن فرصة الفوز تكون أكبر للفريق المتمتع بلياقة بدنية جيدة، وتدريب مناسب، واحتكاك خارجي كاف، وهذا مالايتوفر للقطاعين العام والخاص في معظم الدول العربية.

د- بعض الجوانب الإيجابية لدور القطاع العام

قامت الاستثمارات العامة والقطاع العام في الدول العربية بدور أساسي في تسريع وتائر النمو الاقتصادي، وإحداث نقلة هامة على صعيد التنمية البشرية، خلال مرحلة الستينات والسبعينات بشكل رئيسي، كما لعبت دوراً هاماً في التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي خلال الثمانينات، فحسب معطيات البنك الدولي فإن الدول العربية قد حققت خلال السنوات (١٩٦٦- ١٩٧٣)

معدلاً للنمو في الناتج المحلي الحقيقي يقارب ٥،٨ ٪ سنوياً، وهو من أعلى معدلات النمو في الدول النامية في ذلك الوقت، وأعلى معدل بالنسبة للمجموعات الاقتصادية والإقليمية، كما بلغ معدل النمو السنوي في الناتج الحقيقي نحو ٧, ٤ ٪ خلال السنوات (١٩٧٣ ١٩٨٠)، وقد تراجع هذا المعدل مع تأثيرات انخفاض أسعار النفط وغيرها من المتغيرات العالمية إلى نحو ٢, ٠٪ خلال السنوات (١٩٨١ ١٩٩٠).

لقد تحققت هذه المعدلات من النمو بفضل الاستثمارات الكبيرة التي استطاعت الدولة حشدها خلال تلك الفترة، ويتضح أن الإعفاءات والتسهيلات المقدمة لرأس المال المحلي والأجنبي لم تحفز الاستثمار بشكل كاف للتعويض عن النقص الحاصل في الاستثمارات العامة، حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي، في الدول العربية حوالي ٧, ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام (١٩٨٠). وقد أصبح هذا المعدل ٥ , ٢٢٪ عام (١٩٩٢) وتراجع عام (١٩٩٤) إلى ٥, ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لذلك العام [٢٣].

قد كانت أكبر خلال السبعينات، كما يتضح من الجدول التالي:

معدلات الاستثمار في الدول العربية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي [٢٤]

---

(٢٣) مصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون عام ١٩٩٥ ص ١٤ جدول رقم (٣).

(٢٤) مصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات، الكتاب السنوي للحسابات القومية للبلاد العربية لعدة سنوات أورده نبيل مرزوق في " ثلاثة عقود من التصنيع " جدول الكتاب الثاني نيسان ١٩٩٢ مؤسسة عيبال للدراسات والنشر قبرص.

الدولة	النصف الأول من السبعينات.	النصف الثاني من السبعينات.	النصف الأول من الثمانيات
الجزائر	٣٧٪	٣٩٪	٤٣٪
الإمارات المتحدة	٢٦,٦٪	٣١ , ٤٩٪	٣١, ٠ ٨٪
السعودية	–	٢٦ , ١٪	٣٢ , ٨٦٪
الكويت	١٦ , ٠٨٪	١٨ , ٦٪	١٨ ,١٧٪
تونس	٢١ , ٣٪	٣١ , ٣٣٪	٢٩ ,٠٣٪
سورية	١٨ ,٩٪	٠٣،٣٣٪	٢٣ ,٢٧٪
مصر	١٦ ,٢٦	٢٨٪	٢٤ , ٥٦٪
المغرب	١٢ , ٣	٢٢ , ٥٪	٢٢ , ١٥٪

لقد قامت الاستثمارات العامة والقطاع العام بالتعويض عن ضعف الأسواق المالية، وأسواق رأس المال الناشئة في الدول العربية، من خلال تعبئتها لرأس المال، وتوفير الاستثمارات المطلوبة للمشروعات الكبرى، سواء في البنية التحتية أو في الصناعة.

كما استطاعت هذه الاستثمارات التعويض عن عدم قدرة رأس المال على رؤية شمولية وبعيدة المدى لقطاعات أو صناعات معينة، لاتتضح اقتصاديتها وأثر الوفورات المتحققة جراء إقامة مشروعات أخرى مترابطة معها، أو تلك المشروعات الجديدة والتي تكتسب الإنتاجية فيها من خلال

العمل (Lea rniny by Douing) وساهمت هذه الاستثمارات في سد الثغرات التي تخلفها آليات السوق للتنمية الإقليمية وللنهوض بالمناطق الأقل تطوراً في البلاد.

إن انعكاسات هذا الدور للدولة والاستثمار العام، قد كان ملموساً بشكل واف في مجال التنمية البشرية، حيث ارتفع وسطي العمر المتوقع في الدول العربية من حوالي ٤٥ عاماً عام (١٩٦٠) إلى مايقارب ٦٢ عاماً عام ١٩٩٣ وانخفض معدل وفيات الأطفال من ١٦٧ بالألف عام (١٩٦٠) إلى ٦٦ بالألف عام (١٩٩٣)، كما أصبحت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٥٥٪ عام (١٩٩٣) بعد أن كانت نحو ٢٧٪ فقط عام (١٩٧٠). أما الحصول على المياه المأمونة فقد بلغت ٧٦٪ من السكان خلال السنوات (١٩٩٠-١٩٩٣) بعد أن كانت نسبتهم ٦٩٪ أعوام (١٩٧٥-١٩٨٠)[٢٥]، لقد انتقلت الدول العربية عموماً إلى مستوى تنمية بشرية متوسطة أوائل التسعينات، وكان في مقدورها تحقيق معدلات أعلى لو أنها استخدمت مواردها المتاحة في ذلك الوقت بصورة أكثر عقلانية وفي إطار خطة أو برنامج متماسك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولو كانت وفرت نوعاً من المشاركة والرقابة لمواطنيها على إدارة وتوجيه الاستثمار والقطاع العامين.

يتضح من السلبيات وعوامل الضعف في مسيرة وبنية القطاع العام والتي برزت بشكل واضح منذ النصف الثاني للثمانينات، أنها ليست وليدة طابع

---

(٢٥) مصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٦.

الملكية، وإنما هي النتيجة الموضوعية لإستراتيجية التنمية المتبعة ولأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني البعيد عن الممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإن معالجة الخلل في مسيرة وتطور هذا القطاع وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، يجب أن يقوم على أساس إصلاح شامل لبنية الاقتصاد الوطني ولأسلوب اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي، وليس على أساس نقل الملكية من العام إلى الخاص، حيث لاتشكل مسألة الملكية سوى جانب ضئيل ومحدود في المشكلة الاقتصادية القائمة؛ من هنا فإننا نجد أن التركيز عليها في المرحلة الحالية لايخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وإنما يخدم تطلعات سياسية محددة مرتبطة بدور ونفوذ رأس المال العالمي وبهيمنة المراكز الرأسمالية المتطورة على القرار الاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي والمحلي أيضاً. منذ أواسط الثمانينات تقوم المنظمات التي تدير المساعدة الأمريكية بنشر الشعار ذاته والتمسك به في معظم الحالات، تجب خصخصة القطاع العام" Most Cases In Public Sector Should be Privatised "(٢٦).

إن الشعارات المرفوعة من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومراكز الأبحاث الغربية منذ أوائل الثمانينات في إطار إعادة الهيكلة تتضمن هدفاً غير معلن صراحة، وهو تقليص صلاحيات الدولة الاقتصادية، وتفكيك أوصالها، تطرح جملة هذه الشعارات والتوجهات في اطار مفاهيم النظرية الليبرالية الجديدة.

---

(٢٦) Andre TIANO - Abas Le Dogmatisme... O.D. C. P.P 253 - 254

فما المفاهيم الأساسية لهذه النظرية؟

وما الدقة العلمية لاستنتاجاتها الرئيسية؟

وهل تستند إشاعة مفاهيمها وتطبيقاتها على الاقتصادات العربية إلى تطور موضوعي لهذه الاقتصادات؟

هذا ماسنحاول التطرق له في القسم التالي من هذا البحث.

٢- النظرية الاقتصادية السائدة: منشؤها ومفاهيمها الأساسية

الاقتصاد السياسي علم حديث نسبياً، يعود إلى القرن الثامن عشر؛ نشأ نتيجة محاولات عدد من الكتاب والباحثين تفسير بعض الظواهر الاجتماعية بالاستعانة بمناهج مشابهة، أو قريبة من تلك المستخدمة في مجال العلوم الطبيعية، وقد ارتبط التطور النظري لهذا العلم خلال القرون الماضية، بتطور البنى والعلاقات الاقتصادية، وبالتطور النظري والتطبيقي في مجالات العلوم الأخرى.

إن التطور الهام المتحقق خلال القرن العشرين، في مجال الرياضيات وبحوث العمليات، ونظم الإدارة، وعلم الإحصاء، ونظم معالجة المعلومات، قد زود علم الاقتصاد بوسائل معرفية وأدوات تحليلية تدعم أسسه العلمية وتغني منطلقاته النظرية، مع ذلك فإن النظرية الاقتصادية السائدة اليوم (الليبرالية الاقتصادية)، تفتقر إلى العلمية والموضوعية وافتراضاتها لاعلاقة لها بالواقع.

يقول إدمون مالنفود، أحد أبرز ممثلي تيار (الكلاسيكيون الجدد):((إننا عندما نتحدث عن (التوازن التنافسي) فإننا نكون على كوكب آخر)).

ويقول مارك غليوم الاقتصادي الراديكالي: ((ما الرأي بالعلم الذي ينمي نماذج ميتة على هذه الشاكلة؟)) (٢٧) (وهو يقصد هنا التوازن التنافسي).

إن الاقتصاد السياسي لايمكن أن يكون (علماً محايداً) أو بموضوعية العلوم البحتة. كونه علماً اجتماعياً، وانتماؤه إلى هذا الميدان يجعله عرضه للتأثر بالصراعات الاجتماعية والفلسفات المعبرة عنها، وهو في المحصلة يعبر عن مصالح متناقضة للفئات والطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع. يركز هذا الفصل الاهتمام على النظريات (الكلاسيكية الجديدة) (والليبرالية الجديدة)، كنظرية سائدة منذ أوائل الثمانينات والتي تطرح مبرراً وأساساً للسياسات الاقتصادية المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية، هذه السياسات التي تقوم على إجراءات (التعديل الهيكلي) و(الخصخصة) محوراً رئيسياً لها.

شكلت أطروحات سميث وريكاردو ومالتوس وساي مايدعى (بالمدرسة الكلاسيكية) أو الاقتصاد السياسي التقليدي، وقد قدمت هذه المدرسة بدورها أداة معرفية وتحليلية هامة للحركات والمفكرين المناهضين للاستغلال الرأسمالي والمنادين بمفاهيم إنسانية واشتراكية، من خلال تحليلها لقانون القيمة

(٢٧) Emcyclo pedie De leconomie - Larousse - paris 1978 - p - 125

العمل والأسعار والأرباح والفوائد والأجور. تزايدت أهمية هـذه الحركـات والأفكار الداعية إلى تقويض النظام الرأسمالي، مع تزايد بؤس وتدهور أوضاع الطبقة العاملـة، وخاصـة في فـترات الركـود والأزمـات، والـتي كـان أهمهـا الركـود في إنكلـترا خـلال الفـترة (١٨٧٣ ١٨٩٦)، لذلـك كـان اهتمـام المدافعين عن النظام الرأسمالي منصباً على محاولة إبطال مفعول الأداة التحليليـة التي تستخدمها القوى المعارضـة للنظـام، مـن خـلال تغيـير أسـس الاقتصـاد السياسي المعروف في ذلك الوقت.

وفي هذا الإطار جاء تأكيد فالراس علـى رغبتـه في إعـادة بنـاء الاقتصـاد السياسي على أسس جديدة بغرض تحطيم حجج الاشـتراكيين "[٢٨] وذلـك في كتابه ضد برودون عام (١٨٦٠).

قدم فـالراس نموذجـاً متكـاملاً (للتـوازن العـام) مـن خـلال مجموعـة مـن المعادلات الرياضية المحكومة بعلاقة منطقية فيما بينها، وقد اعتـبر أن نموذجـه يقدم تفسيراً دقيقاً وعلمياً للقيمة التبادليـة ولتوزيـع الدخـل، وهمـا مسـألتان رئيسيتان في النظرية الكلاسيكية. شكل نموذج فالراس (للتوازن العام) محـور النظرية (الكلاسيكية الجديـدة)، والـتي مـازالت افتراضاتهـا الرئيسـية تشـكل محور النظرية (الليبرالية الجديدة).

تنطلق (الكلاسيكية الجديدة) من الفرضية القائلـة بـأن السـلعة أو الخدمـة تصبح سلعة اقتصادية عندما تكون نادرة ومفيدة، وتكتسـب بالتـالي القيمـة،

---

(٢٨) هنري دونيس. تاريخ الفكر الاقتصادي. مصدر مذكور سابقاً ص (٥٠١)

وهذه القيمة تتحدد بالمنفعة التي تحققها للمستهلك، ويتم هنا خلط بين القيمة والثمن، حيث يتحدد سعرها وفق المنفعة والندرة، إذ إن السعر الطبيعي حسب النظرية يتناسب مع المنفعة الحدية المتحققة من استهلاك الوحدة الأخيرة، وهذه المنفعة متساوية لمجموع السلع، بشكل يتناسب مع سعرها.

إن المنفعة المتحققة من شراء كتاب بسعر ٢٠٠ ل. س تعادل مئة مرة المنفعة المتحققة من استهلاك رغيف الخبز الذي يباع ب ٢ ل. س، هذه المقارنة للمنفعة لاتعني الأمي، كما لاتعني المثقف الذي لايمتلك ٢٠٠ ل. س لشراء الكتاب، وهي تعني فقط مجموعة من الأشخاص الراغبين في القراءة والمتلكين لمبلغ كاف يسمح بشراء الكتاب ورغيف الخبز في آن معاً. إذن المنفعة مقياس ذاتي يتفاوت من شخص لآخر فعند بعضهم لايحقق الكتاب أي منفعة، وبالتالي قيمته تعادل الصفر.

وإذا كانت القيمة تتحدد بشكل ذاتي، فهذا يعني أنها ليست قيمة معترف بها اجتماعياً وفق معيار محدد قابل للقياس، كما تفترض النظرية ضمنياً من أجل تحقيق التناسب بين المنفعة والسعر، قابلية السلع للتجزئة اللامتناهية، حيث يتطلب الإشباع الأمثل أو تحقيق الحد الأعظمي من المنفعة لشخص يمتلك ٢٠ ل. س، ويرغب بالحصول على الكتاب والخبز معاً تقسيم رغيف الخبز والكتاب إلى أجزاء تسمح بأخذ حاجته منها وفق ميزانيته، ولكن هذه الحاجة متبدلة من شخص لأخر، والمنفعة الحدية (حيث تفترض النظرية أن المنفعة متناقصة) تختلف من شخص لآخر، فيمكن أن

يشعر أناسٌ بالشبع بعد تناول ٢/١ رغيف خبز وآخرون بعد تناول ٢/١ أو أكثر، ولكن هذا الأمر لاينطبق على الكتاب أو الحذاء أو غيره من الأشياء التي لايمكن تجزئتها. إذن معيار المنفعة ذاتي مرتبط بالحالة الفيزيائية والنفسية والثقافية والاجتماعية للفرد، وبالتالي لايمكن أن يكون مقياساً للقيمة.

تفترض النظرية أن الفرد المزود بمعرفة تامة بالأسعار؛ والمداخيل، وسلم للأفضليات، وتراتب خاص به لمنفعة السلع، يقوم باختيار مجموعة من السلع حسب الأسعار المعلنة، وحسب موازنته تحقق له المستوى الأعظمي من المنفعة والإشباع؛ كل مجموعة من مجموعات السلع المختارة حسب مستوى الدخل والأسعار المحددة تشكل مايسمى (بمنحني السواء) الذي يعبر في الوقت نفسه عن مستوى الطلب بالنسبة للفرد، هذا الطلب المحدد بدالة السعر ليس له علاقة بالعرض، أي إنه لايعكس تغييرات في مستوى العرض في الأجل القصير الذي يتحدد فيه الطلب؛ وتستنتج النظرية من ذلك أنه عند هذا السعر ليس في مصلحة المستهلك أو العارض تغيير مستوى الطلب أو العرض، وهذا السعر هو سعر التوازن؛ وعندما يتحقق هذا التوازن لكل فرد، ولكل سلعة في السوق، فإنه يصبح توازناً عاماً. أي إنه في المحصلة مجموع التوازنات الفردية القائمة على المنفعة المتناسبة مع السعر لكل سلعة ولكل فرد، تشكل (التوازن العام).

تتكون السوق من ثلاثة أنواع من الأسواق، سوق السلع (ويقصد بها سلع الاستهلاك النهائي)، وسوق الخدمات المنتجة (العمل، رؤوس أموال منقولة، أرض وأبنية وغيرها)، وسوق وسائل الإنتاج (الثابتة أو الدائمة).

يتطلب التوازن الاقتصادي المساواة بين العرض والطلب من خلال حركة الأسعار في كل سوق من هذه الأسواق، ويتطلب ذلك أيضاً عدم وجود عوائق أمام انتقال انعكاسات التغيرات في سوق من هذه الأسواق على بقية الأسواق، ويرى فالراس أن هذا التوازن العام سوف يتحقق حكماً في الحالة الخاصة وهي وجود (تنافس تام) [٢٩].

ولكن يتضح من خلال النموذج نفسه أن لاوجود لهذا التنافس، فليس هنالك منافسة في تحديد العرض، أو منافسة في الطلب، كما لايوجد أي تأثير مباشر للمستهلكين على الأسعار، ويقتصر دورهم على تكييف طلبهم للسعر، كما لاوجود للدولة والمؤسسات ومجموعات الضغط في هذا النموذج. يقول ج. ك غالبرايث في كتابه (الدولة الحديثة المصنعة): ((إن السلع التي لها علاقة فقط بالحس الفيزيائي البدائي... لم يعد لها في مجمل الإنتاج سوى حصة متواضعة ومتناقصة. إن معظم السلع تلبي إشباعاً للاحتياجات التي يكتشفها الفرد على أثر تحسس نفسي لامتلاك هذه السلع... كلما ابتعد الإنسان باعتباره مشترياً عن الاحتياجات الفيزيائية، كلما أصبح سهلاً إقناعه، أي التحكم به)) [٣٠].

إن مقولة (الاحتياجات) في النظرية (الكلاسيكية الجديدة)، تبدو احتياجات ممكنة وشكلاً طبيعياً للاحتياجات التي يمكن تلبيتها مادياً وبشكل

(٢٩) انظر مرجع سبق ذكره ص (٧٣) .. ENCYCLOPEDIE DE LECONOMIE

(٣٠) Cite par yean Gadrey - la The orie economique Liberale ou neo - classique - Ed. sociale paris - 1981 - p.p- 58 - 59.

فردي: ((إن الحاجة مفهوم منفصل عن أي ارتباط بالإنتاج وتنظيمه، والبنية الاقتصادية، وقوة العمل وإعادة إنتاجها، وهو بالتالي المفهوم الذي لايمكن تحديده سوى افتراضياً. على قاعدة المفاهيم والخصائص اللصيقة بالطبيعة الإنسانية)) [٣١].

توازن سوق الخدمات المنتجة والتي اصطلح على تسميتها في الأدبيات (الكلاسيكية الجديدة) بنظرية الإنتاج، وهي تشكل بالإضافة إلى نظرية الأسعار مايسمى (بنظرية المؤسسة) في نظرية (الميكرو اقتصاد) أو (الاقتصاد الجزئي) كما هو مستخدم أحياناً باللغة العربية. الافتراض الرئيسي الذي تنطلق منه النظرية؛ أن المنظم لايستهلك عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض) وإنما يستهلك خدماتها، وبالتالي فإنه يشتري خدمات عوامل الإنتاج، الشخصية والمالية والعقارية. وهو يبيع بالمقابل المنتجات.

إن عرض هذه الخدمات في السوق هو دالة للسعر، حيث ينطبق هنا أيضاً مفهوم المنفعة المتناسبة مع السعر، فالعارض للخدمة سواء العمل أو رأس المال أو غيرها يستمر في عرض كميات من هذه الخدمة إلى الحد الذي تصبح فيه المنفعة المفقودة بسبب الوحدة الأخيرة المعروضة، مساوية للمنفعة المتحصل عليها من ثمن هذه الوحدة في السوق، أما للمشتري وهو المنظم فإنه يستمر بالطلب على هذه الخدمة أو عوامل الإنتاج إلى أن تصبح إنتاجية الوحدة الأخيرة المشتراة عنده معادلاً لسعرها في السوق، عند هذا المستوى يكون

(٣١) المرجع السابق ص. ص ٥٧ – ٥٨

سعر المنتجات معادلاً لتكاليف الإنتاج، ويحقق المنتج الحد الأعظمي من الربح عندما تكون التكاليف الحدية مساوية لسعر المنتجات في السوق، أي سعر المبيع. حرية التبادل والمنافسة التامة تؤدي إلى أن يكون استخدام كل كمية من كميات عوامل الإنتاج عند مستوى تكافؤ الإنتاجية الحدية لهذا العامل مع سعره، وللوصول إلى هذا التكافؤ تستخدم النظرية مفهوم (معدل الإحلال التقني) (T.T.S)[٣٢]، وهو مايتيح للمنظم استخدام كميات مختلفة من عوامل الإنتاج تحقق المساواة بين الإنتاجية الحدية لكل عامل من هذه العوامل وسعره، وتحقق في الوقت نفسه المساواة بين تكلفته الحدية وسعر منتجاته النهائية في السوق.

وفق هذه الآلية تكون الإنتاجية الحدية في كافة المنشآت أمام عوامل الإنتاج المستخدمة مساوية لأسعارها، ويحدد هذا الاستخدام حجم الطلب الكلي على عوامل الإنتاج، وهي جملة عوامل الإنتاج المعروضة عند السعر المعمول به، وهو (سعر التوازن)، حيث كما أشرنا أعلاه، يتحدد حجم العرض من عوامل الإنتاج لكل مالك خدمة بالتوصل إلى تكافؤ (الحرمان والمنفعة) أو فقدان المنفعة (Desutilite) الذي يسببه عرض الوحدة الأخيرة، مع المنفعة المتحققة من الأجر المتحصل عن هذه الوحدة الأخيرة. وبالتالي

---

(٣٢) معدل الإحلال التقني: "Tau de Substitution techniqne". تتكون تكنولوجيا المنظم حسب النظرية من جملة المعلومات التقنية المتعلقة بتركيبة المدخلات الضرورية لإنتاج سلعته، وعناصر هذه التركيبة قابلة للإحلال فيما بينها، أي إمكانية استبدال العمل برأس المال أو العكس ضمن المرونة التي تتيحها دالة إنتاجه؛ أي إمكانية تغير معادلة الإنتاج تبعاً لأسعار عوامل الإنتاج وإنتاجيتها الحدية.

فإنه عند هذا السعر (سعر التوازن) يقدم مالكو الخدمات الكميات التي تحقق لهم الإشباع الأفضل، ويتحصل المنظمون على الكمية اللازمة من هذه العوامل لتحقيق المعدل الأعلى للربح، عند هذا السعر أيضاً (سعر التوازن)، ويتحقق التوازن في السوق. لأن مالكي الخدمات لايرغبون بعرض كميات إضافية بثمن أدنى من المنفعة المفقودة والمنظمون لايرغبون بشراء كميات إضافية بسعر أعلى من الإنتاجية الحدية لهذه الكميات الإضافية، وبالنتيجة جميع عوامل الإنتاج مستخدمة، وكل مالك خدمة يحصل على الأجر الذي يستحقه، وبذلك يتحقق التوزيع الأمثل للدخل، ويقترح فالراس وأتباعه في حال زيادة العرض من قوة العمل والبطالة، تخفيض مستويات الأجور، لجعل المنفعة الحدية للعمل أعلى من الأجر، مما يتيح استخدام كمية إضافية من العمل للوصول إلى التكافؤ بين المنفعة الحدية والأجر بالنسبة للمنظّم، التناقض واضح في هذا الحل حيث تشكل الأجور الطلب في سوق السلع، وتخفيض الأجور يؤدي إلى تقليص استخدام عوامل الإنتاج وبالدرجة الأولى قوة العمل. تستخدم الليبرالية الجديدة هذا المفهوم نفسه بتركيزها على إلغاء (الحد الأدنى للأجر) من أجل إكساب سوق العمل المرونة المطلوبة لزيادة التشغيل وامتصاص البطالة، ويتضح من تطبيق هذه الوصفة أن البطالة لم تتوقف عن التزايد في الوقت الذي ازدادت فيه أوضاع العمال تدهوراً وبؤساً.

لقد قدم اقتصاديون عديدون انتقادات جوهرية لفرضيات النظرية واستنتاجاتها، وتبين جملة الانتقادات عدم علمية أو موضوعية هذه النظرية،

إذ لايمكن الوصول إلى استنتاجات صحيحة من مقدمات خاطئة. من هذه الانتقادات (لنظرية الإنتاج)، أنه حسب مفاهيمها الأساسية والقائلة بأن عوامل الإنتاج الضرورية للإنتاج تقدم خدماتها المنتجة المتميزة عن العوامل نفسها، وأن قوة العمل ووسائل الإنتاج الأخرى تتمايز بطبيعة الخدمات المقدمة من قبلها، ولكنها تحتل في العملية الإنتاجية أدواراً متكافئة ومتوازية أو متبادلة. وأن هنالك خيارات تقنية ملائمة لهذه التراكيب الممكنة لعوامل الإنتاج في وقت ما، كمجموعة أو كحدود لإمكانيات الإنتاج، هنالك بالتأكيد نوع من الخيارات التقنية، ولكن هذه الخيارات:

١ ـ تتطلب عوامل نوعية مختلفة، ولا يمكن إذن تجميعها في دالة الإنتاج نفسها، لأنه لايوجد مبدأ الاستمرارية بين هذه التقنيات.

٢ ـ إنها لاتوجد إلا بأعداد محدودة، بل يمكن التأكيد أن بعضها، لم يتم اختيارها فقط، وإنما وضعت في التطبيق حلاً تقنياً لتناقضات اقتصادية.

٣ ـ تتعايش مع تقنيات أخرى، تم اختيارها سابقاً، والتي يمكن أن تكون فعاليتها الفيزيائية أقل، ولكن فعاليتها الاقتصادية كافية.

٤ ـ إن هذه التقنيات قد تم اختيارها أساساً كاستثمارات على أساس معايير اقتصادية، وبدالة العائد المتوقع لمبلغ رؤوس الأموال المتاحة. إلخ... إن الخيارات التقنية هي محصلة للعلاقات الاقتصادية، وليس العكس " [٣٣] .

إن هذه العناصر تتعارض مع نظرية الإنتاج للمدرسة الكلاسيكية

(٣٣) المرجع السابق ص ٩٥

الجديدة التي ترى في دالة الإنتاج معطى (طبيعياً) يفرض نفسه على جميع المنظمين، كما أن النظرية لاتوضح دور الملكية الخاصة ودور الرأسمالي، فالمنظم ليس بالضرورة الرأسمالي، وإن كان يمتلك حصة في رأس المال، ورأس المال يقدم (خدماته) فقط للمنظم، وهو يحصل لقاء هذه الخدمة على (الفائدة)، وليس الربح حسب النظرية، لأن المال مقترض من سوق رأس المال وبالنسبة لأتباع هذه النظرية اللاحقة مثل (مالنفود) وغيره، فإن اقتصاد الملكية الفردية هو الذي يمكن لأي فرد فيه أن يكون مالكاً لمصدر أولي ولحصة في مؤسسة إنتاجية، إذ تعود ملكية هذه المؤسسات إلى المستهلكين بشكل كامل.

حسب النظرية لاتتمتع الملكية للأشياء وقوة العمل بأهمية خاصة؛ لأن المطلوب هو خدماتها فقط، فلماذا يتم التأكيد على الملكية الخاصة؟ ولماذا يتم اتهام الملكية العامة بالقصور والفشل؟ مادامت دالة الإنتاج محض تقنية؛ والملكية لاتلعب دوراً رئيسياً فيها حتى عندما يتم أخذ رأس المال الثابت بالحسبان!

إن الغاية من هذه النظرية هو إخفاء طابع العلاقات الرأسمالية القائم على الملكية الفردية، وإظهار الدخل على شكل توزيع (طبيعي) متفق مع مساهمة كل عنصر في العملية الانتاجية، وبالتالي تغييب مفهوم (القيمة الزائدة) والاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي.

يقول هنري بارتولي في معرض تقييمه لنموذج فون نيومان للتوازن

العام:((إن نموذج فون نيومان للتوازن العام ليس أكثر من التوازن (الفارلاسي البارتولي)(Walraso - Paretien)، فهذا أيضاً غير متعدد القطاعات. إنه يقبل عدداً من القطاعات بقدر المنتجات والعمليات، لاغياً بذلك أي تنظيم بنيوي في إطار إنتاج مركب. وأي اختلاف في التكنولوجيا للمجموعات الفرعية. ليس هناك مكان عنده للقطاعات المحرضة وللوحدات القائدة، وللاستثمارات الحاملة للتجديد غير المتكافئ. مثلما هو الحال عند فالراس وباريتو، فإننا نجد أنفسنا في عدم تحديد مؤسسي تام. العناصر (الاقتصادية) هي ضمنياً نقاط أو مراكز للعمل، والكميات والأسعار هي وحدها فقط مرمزة بشكل واضح. أي مفهوم للمؤسسة وللمنظم وللربح والأجر، إلخ؛ محدد بعناية، وفوق ذلك فإنه يقول بأن المؤسسة هي وحدة تعظيم (Maximing Unit).. وأن الربح والفائدة عند التوازن متساويان ومتكافئان، حيث إن الحد الأعظمي في التوازن لايقبل الربح الزائد " (٣٤).

تفترض النظرية في العرض والطلب أن يكونا صغيرين جداً (ذريين) كما تفترض أن العارضين والشارين في السوق على معرفة تامة بكل التغيرات الطارئة على السوق والدخول والأسعار والتقنيات وغيرها، ولكن الواقع يبين أن الكثير من المعلومات المالية والتقنية، تعتبرها المؤسسة شديدة السرية ولا تسمح لنا بالاطلاع عليها. إن افتراض التصحيح الآني واللحظي لسلوك

Henri BARTOLI - L economie Multidimensio nnelle - ed. Economica -(34) paris 1991 - P 241. 1991 - P. 241.

العنصر الاقتصادي غير واقعي حيث يتطلب هذا التغيير في كثير من الأحيان أبحاثاً ودراسات معمقة لتحديد منحى التصحيح والاتجاه الذي يجب أن يأخذه لملاقاة التغييرات والاحتمالات الممكنة في السوق، بالإضافة لذلك فإن الدخول والخروج من السوق مفتوح للجميع، في حين أن الواقع يبين أن هنالك عقبات كبيرة للدخول في عدد من الفروع الصناعية والإنتاجية، كما أن هنالك عقبات أمام الشراء أو الطلب على أنواع معينة من السلع، وغير متاح للجميع التعامل مع هذه الأسواق، مثل سوق السلاح وغيره.

ينطلق فرانسوا بيرو في رفضه لنظرية الإنتاج للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، من وجود جملة من الظواهر المؤثرة بشدة في النصف الثاني من القرن العشرين والتي لاتأخذها النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية الجديدة بعين الاعتبار، من هذه الظواهر المؤثرة.. بنى احتكار القلة للقطاعات الاستراتيجية في الإنتاج، والشركات عابرة القومية والتي تتحدى قوتها قوة الدول الحديثة، والعلاقات القائمة بين الوحدات الاقتصادية ومحيطها، وجود نوع من الوفورات الخارجية (Externality) المتحققة لمصلحة بعض العناصر الاقتصادية على حساب عناصر أخرى، مضاعفة الأكلاف الاجتماعية، والعلاقات غير المتماثلة في النشاط الاقتصادي إلخ.. في هذه الحال غالبية هذه الظواهر تقع خارج السوق وبالتالي فإن الافتراض الأساسي للمنافسة الصافية والتامة يتجاهلها [٣٥].

---

(٣٥) انظر: Encyelo pedie de leconomie مصدر سبق ذكره

ويستنتج فرانسوا بيرو من دراسات المؤرخين الاقتصاديين: " أن تاريخ الرأسمالية الوليدة كما سيكون لاحقاً تاريخ الرأسمالية في أوج تطورها، ليس مطلقاً تاريخ صراع بين عدد كبير من الوحدات ذات الحجم والقوة المتماثلة، والنشاطات الاقتصادية القابلة للمقارنة. إنه تاريخ مراكز مسيطرة بشكل متعاقب، ومؤسسات كبرى متعاقبة السيطرة والتي تلحق في أثرها، مناطق بكاملها من العالم، مأهولة بوحدات وأفراد سلبيين نسبياً "[٣٦].

تفترض نظرية (اقتصاد الميكرو) أن الانتقال من التوازن الفردي إلى التوازن العام يتم بالجمع البسيط لمنحيات العرض والطلب الفردية، مع أن التحليل الكلي (Macro economique) يختلف تماماً في منطقه، إذ يعالج العلاقة بين مجاميع، ويعالج دوروتأثير المؤسسات بما فيها المؤثرات الخارجية، إن هذه الافتراضات غير الواقعية وغير العلمية، لايمكن أن تقود إلى حلول علمية وعملية للمشكلة الاقتصادية التي تدّعي النظرية حلّها، فعند فالراس وأتباعه يتضمن التوازن العام ((الاستخدام الأمثل للخدمات المنتجة))، ويستخلصون من ذلك أن الملكية الفردية والتنافس التام أفضل موظف للموارد. ويتضح من خلال استعراض افتراضات النظرية وتناقضاتها الرئيسية أنها لم تستطع البرهان على هذه الاستنتاجات؛ كما لم يؤيد الواقع هذه الاستنتاجات، إذ إن عدم التوازن والأزمات الدورية والبطالة وأزمات فيض الإنتاج كلها سمات أصيلة ومرافقة للنظام الرأسمالي في تطوره في مختلف المراحل، وبالتالي فإن بناء نظرية من هذا النوع سواء استندت إلى معادلات رياضية مجردة أو

---

(٣٦) Fransois Perrou L`ecanomie du xxe`me`siecle Ed. p. u. f. Paris 1964. P 88

إلى تحليل أدبي تصّوري، ليست الغاية منها سبرأغوار الحقيقة، والتعرف على القوانين الناظمة لعمليات الإنتاج وتوزيع الدخل، بل الغاية منها إلقاء غلالة من العلمية الكاذبة لإخفاء واقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وما ينجم عنها من صراعات من أجل انتزاع الحقوق والتنمية والرفاه العام.

قاد الصراع على الأسواق الرأسمالية العالمية إلى الحرب العالمية الأولى، و لم تستعد الأسواق بعد الحرب توازناتها حسب نظرية فالراس للتوازن العام، وبقيت البطالة واسعة ومهددة، خاصة في إنكلترا، وعوضاً عن التوازن نشبت الأزمة الكبرى لأعوام الثلاثينات في الولايات المتحدة الامريكية، وانتقلت إلى الاقتصادات الرأسمالية الأخرى، وبعد الأزمة استمرت البطالة في الولايات المتحدة وإنكلترا؛ دفعت جملة هذه العوامل الاقتصاديين الغربيين للبحث في مسألة البطالة متخلين بذلك عن فرضية التوازن الميكانيكي لسوق العمل، وقد اعتبر معظم الاقتصاديين الغربيين في ذلك الوقت أن المشكلة تكمن في عدم كفاية الاستثمارات الجديدة، وقد قادهم ذلك للبحث في المسألة النقدية والميل للادخار التي أهملت نسبياً في نظرية (التوازن العام) استند جان ماينارد كينز إلى أبحاث معاصريه وسابقيه في صياغة نظريته التي أراد لها أن تكون بديلاً عن نظرية فالراس لتوازن سوق العمل، وليدحض مقولة ساي بـ (قانون المنافذ) وفي الوقت نفسه قلب مفاهيم ريكاردو التي شكلت أحد أسس الماركسية[٣٧] أي إن كينز كان يستهدف في المحصلة

(٣٧) انظر بهذا الخصوص رسالة كينز إلى برناردشو في ١٩٣٥/١/١ مذكورة في هنري دونيس تاريخ الفكرالاقتصادي مرجع سبق ذكره ص ٦٥١.

الدفاع عن النظام الرأسمالي والليبرالية الاقتصادية، وكان يرى في الليبرالية الاقتصادية المنعتقة من كل رقابة أو تأثير، عوامل تهديم وتخريب للنظام الرأسمالي عامة، وهذا ماجعل نظريته تعاني من التناقض الداخلي، نظام ليبرالي إلى جانب تدخل واسع من قبل الدولة، حيث وجد كينز أن الاستثمار يتوقف على عاملين منفصلين: الأول هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، والثاني هو معدل الفائدة الذي هو ظاهرة نقدية بالأساس.

وفي ظل آليات السوق يبقى معدل الاستثمار أدنى من الحاجة لإيجاد وظائف كافية لاستيعاب جملة العرض من اليد العاملة، لذلك على الدولة القيام باستثمارات أو بإنفاق عام يحرض الطلب على سلع الاستهلاك ويضاعف من فرص العمل بفعل الميل الحدي للادخار.

لاقت أفكار كينز في معظمها قبولاً عاماً نتيجة الضغط الاجتماعي الذي تمارسه البطالة في كل الدول الرأسمالية المصنعة، ونتيجة النجاحات الاقتصادية التي كان يحققها الاتحاد السوفيتي وتجربة الاقتصاد الموجه في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ (١٩٣٣) وفي دول أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة مابعد الحرب تطلبت عملية إعادة البناء والإعمار تدخلاً ودوراً فاعلاً من قبل الدولة، كما وجدت الدول النامية المتحررة حديثاً في هذه النظرية وسيلة لتدعيم السلطة المركزية، ولتسريع وتائر النمو.

أدى الاستقرار النسبي المديد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات ووتائر النمو العالية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إلى زيادة

تمركز رأس المال واتساع دور ونفوذ الشركات عابرة القومية التي تجاوز عددها ٣٠ ألف شركة في الثمانينات، والتي تسيطر وتتحكم في بث التكنولوجيا الحديثة. حسب تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٧): ((أكبر مئة شركة متعددة الجنسية في العالم حوالي ٣ , ٠ ٪ من المجموع، تسيطر على ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في العالم، وهذه الحصة لم تتغير خلال السنوات الخمس الأخيرة " [٣٨] ، هذا التمركز الكبير للقدرات أعطى رأس المال إمكانية ممارسة ضغوطه على بلدانه الأصلية وعلى الدول الأخرى، واستطاع الحصول تدريجياً على تسهيلات وامتيازات خاصة في موطنه الأصلي، وبفعل المنافسة بين الدول الصناعية المتقدمة، تم تعميم هذه الامتيازات والتسهيلات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الضريبة على أرباح الشركات تشكل نحو ٢٣٪ من الحصيلة الضريبية أواخر الخمسينات، أصبحت هذه النسبة عام (١٩٩٥) نحو ٢ ,٩ ٪ فقط [٣٩] وقد حذت دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول، حذو الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تحسين الشروط التنافسية لشركاتها الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي انعكس بخلل في الموازنات العامة لهذه الدول، ترافق هذا الخلل في الموازنات العامة مع التغييرات البنيوية الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي، ونتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة وما أفرزته من تغير في أنماط الإنتاج وفي دور قطاعات الإنتاج المختلفة. أدت جملة هذه العوامل

---

(٣٨) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ برنامج الامم المتحدة الإنمائي نيويورك ١٩٩٧ ص ٣٣

(٣٩) Claud Julien" Un monde a Vau -L`eau " Le Monde Diplo matique - paris - Septembre 1995.

إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث أخذت طابع الركود المترافق بالتضخم، أتاحت هذه الوضعية لرأس المال ممارسة ضغوطه على صانعي القرار والحكومات في البلدان الرأسمالية المتقدمة للتخلي عن السياسات الاقتصادية المتبعة ومفهوم (دولة الرفاه) والتدخل في الشأن الاقتصادي المبني على أساس (النظرية الكينزية)، ولإعطاء هذه الضغوط مشروعيتها، تم إحياء (الليبرالية الاقتصادية) لإسباغ الصفة العلمية والموضوعية على التحولات الجارية، وإظهارها بأنها الحل الوحيد والممكن للخروج من الأزمة ولاستعادة التوازن.

وضعت منذ أوائل السبعينات بعض استخلاصات الكينزية موضع تساؤل وتشكيك. حيث أدى التلازم الملاحظ في ذلك الوقت بين معدل مرتفع للتضخم ومعدل متزايد للبطاله إلى التشكيك باليقين الذي يوحي به منحني فيليبس[٤٠] والذي يرمز إلى فشل السياسة الكنزية للاستخدام، وكان فريدمان منذ (١٩٦٨) قد طرح أن منحني فيليبس في المدى القصير غير مستقر أبداً، وأنه عندما كانت الحكومة تريد المحافظة على معدل منخفض للبطالة، فإن معدل التضخم يتسارع، الأمر الذي يعني انتقالاً للأعلى للمعدل المحدد مسبقاً لتوازن البطالة، وهذا مايسميه فريدمان (المعدل الطبيعي للبطالة)

(٤٠) وضع الاقتصادي الانكليزي فيليبس اواخر الخمسينات العلاقة بين التضخم والبطالة على شكل منحنٍ يبين التلازم بين معدل مرتفع للتضخم مع معدل منخفض للبطالة، وقد استخدمت هذه النظرية لزيادة السيولة النقدية خلال الستينات، وقد بين الركود التضخمي الذي اصاب الاقتصادات الرأسمالية في السبعينات خطأ هذه النظرية.

ويستخلص من ذلك:((أنّ أي سياسة اقتصادية، سواء كانت ضريبية أم نقدية لاتستطيع تجنيب الاقتصاد هذا المعدل الطبيعي)) [41].

كان منطلق كينز ومدرسته، القناعة بأن الاقتصادات الرأسمالية غير مستقرة وآليات السوق غير كافية لتحقيق العمالة الكاملة. في حين يرى فريدمان ودعاة الليبرالية الجديدة الآخرون من (المدرسة النقدية)، أن الاقتصادات الرأسمالية الحديثة هي اقتصادات مستقرة، وان العمل الحر والتلقائي للأسواق كاف لتحقيق التوظيف الأمثل للموارد، وللاستخدام الكامل لطاقات الإنتاج، ويجب أن يتحدد دور الدولة في تأمين الإطار المستقر لعمليات السوق، أي يجب على الدولة عدم استخدام إنفاقها العام ومدفوعاتها وتحويلاتها وسيلةً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يجب أن تستخدم معدلات الضرائب والرسوم بهدف تحقيق توازن الموازنة العامة فقط، وليس من أجل أهداف اقتصادية أو اجتماعية. وحسب بعض أطروحات فريدمان فإنه يريد أن يخلص الدولة أيضاً من مسؤولية الرقابة على الكتلة النقدية والتحكم بها، حيث يقول عام (١٩٦٠): ((لتأمين الاستقرار للأسعار، فإن الوسيلة الوحيدة هي تخليص التغيرات في الكتلة النقدية من القرارات الاعتباطية للسلطات السياسية. إن نمو الكتلة النقدية يجب أن يكون مستقراً بالترابط مع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل)) [٤٢]، مع ذلك فإن روبرت أي لوكاس أحد دعاة الليبرالية الجديدة، يؤكد

---

(٤١) -Arjo Kalmer - Entretiens avec des e`conom is tes americains - ed. Seuil paris - 1983 - P. 25.

(٤٢) -Michel Beaud " Gilles Dostaler - la Pensee economique depuis Keynes Ed Seuil - Paris 1993 - P 156.

بأن: ((سياسة فريدمان ليست تماماً سياسة (دعه يعمل) لأنه يطالب بالتدخل الحكومي في النظام البنكي لقطع الطريق على الانعكاسات السلبية التي تحدث في القطاع الخاص)) [٤٣] . ومن ناحية أخرى يرى جورج جيلدر الداعية الليبرالي في كتابه (الثروة والفقر) أن:((السياسات الاجتماعية تشكل العقبة الرئيسية، ليس فقط أمام النمو الاقتصادي، ولكن حتى أمام استمرارية الحضارة المهددة بأحلام حالة السكون، وأنماط الحياة البديلة واللاأخلاقية والمطالب البيئية " [٤٤] .

إذن على الدولة أن تمتنع عن أي دور منظم للنشاط الاقتصادي، وعن أي تغيير في نمط توزيع الدخل والثروة، إلا في حالة تعرض القطاع الخاص (رأس المال) للخطر أو المصاعب، فإنها يجب أن تتدخل لإنقاذه وحمايته. فيما عدا ذلك يجب على الدولة أن تنسحب تماماً حتى أمام المهام التي كان سيمث وأنصار المدرسة الكلاسيكية قد أولوه لها، مثل الجيش والشرطة والعدالة والتعليم والنقل وإنجاز بعض أعمال البنية التحتية، كما يجب أن تمتنع عن استخدام أي سياسة اقتصادية فاعلة لتحقيق الاستقرار، لأن متغيرات السياسة الاقتصادية العامة ليس لها أي تأثير على المتغيرات الفعلية في رأيهم.

تنطلق الليبرالية الجديدة مثلها مثل الكلاسيكية الجديدة من فرضية تعتبرها مسلمة حاسمة، وهي السلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين، الذين يحققون من خلال توقعاتهم ليس فقط الحد الأعلى من هذه التوقعات وإنما المنفعة

(٤٣) مرجع ذكر سابقاً ص ٦٧ ... Arjo Kaler - Entretiens

(٤٤) Michel Beaud " Gilles Dostaler - La Pensee... P. 161

العظمى سواء كانوا عمالاً او مستهلكين أو حتى مؤسسات، ويذهب ميلتون فريدمان أبعد من ذلك، حيث يفترض أن الفاعلين الاقتصاديين " يكيفون توقعاتهم الحالية لتصحيح أخطاء توقعاتهم التي قاموا بها سابقاً " (٤٥).

إن هذه (المسلمة) تفترض في الفاعلين الاقتصاديين الأفراد قدرة خارقة على ملاحظة مختلف المتغيرات، والتنبؤ بقرارات وأفعال الحكومة المؤسسات، والمعرفة التامة بقيم مختلف المتغيرات وانعكاساتها على دالة منفعتهم أو دالة إنتاجهم، وبالتالي وضع البرنامج الذي يعظم منفعتهم أو ربحهم، ويحددون بالمقابل توقعاتهم للحد الأعظمي، جميع هذه العمليات مفترض أنها تتم تلقائياً دون عوائق أو عوامل ضغط تمارس فعلها في التأثير على الخيارات والتنبؤات العقلانية للفرد.

كيف تسنى لمثل هذه النظرية أن تصبح نظرية سائدة في الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الدولية، على الرغم من لا علميتها ولا واقعيتها؟

سؤال يرد إلى الذهن عندما يواجه المرء في كل مكان في الصحافة الكبرى العالمية وإصدارات دور النشر والجامعات ومراكز البحث تحليلات ودراسات تعتمد هذه النظرية، وتعتبرها الحقيقة الموضوعية الوحيدة، السبب في ذلك لايعود إلى متانة أساسها العلمي بقدر مايعود إلى كونها نظرية رأس المال الكبير، وهو الآن القوة الأكبر والمسيطرة على الصعيد العالمي، وقد استمدت

(٤٥) مرجع سبق ذكره ص ٣٠ Arjo Kalmer - Entretiens.... P. 30

هذه النظرية قوة أكبر بعد انهيار أنظمة دول الاتحاد السوفييتي السابقة ودول أوروبا الشرقية.

إن هزيمة الليبرالية الاقتصادية قبيل الحرب العالمية الثانية، وتأكيد هذه الهزيمة بعد الحرب العالمية بسيادة نظرية (كينز)، لم تدفع رأس المال إلى تغيير منطقه وأهدافه، وإنما دفعه إلى تغيير أسلوب عمله مؤقتاً، وذلك في محاولة توجيه دور الدولة وقدراتها في مصلحته، وهذا مادفع بعضهم لتسمية تلك المرحلة بـ (رأسمالية الدولة الاحتكارية) للتعبيرعن تشابك المصالح وسيطرة رأس المال على الدولة، مع ذلك فإن رأس المال المدرك للتناقض الكامن بين مصالحه وبين الدور الفاعل للدولة، لم يكن راغباً في استمرارية هذا التعايش، وقد أتاح له التمركز الكبير في رأس المال إمكانية الانقضاض على دور الدولة لتحجيمه وتقليصه إلى حده الأدنى، وكان لابد له من غطاء نظري لتبرير مطالبه والحريات التي يطالب بها، لذلك قام بتمويل عدد من مراكز البحث، وأبحاث جامعية، ودور نشر، وصحف، لتشكيل رأي عام ضاغط باتجاه مصالحه التي يرغب بتحقيقها.

قام صندوق وليام فولكر بلعب دور أساسي في هذا المجال خلال السنوات (١٩٤٠ ١٩٥٠). وفي سنوات الستينات وما بعدها تعاظم دور صندوق فورد وصندوق برادلي، وقد مولت هذه الصناديق عدداً كبيراً من مراكز البحث بما فيها الجامعية مثل (معهد هوفر– Hoovexr Institution on Peace Revol Ution and War " الذي قام بدوره بتمويل أبحاث عديدة منها

أبحاث إدوارد تيلر وجورج ستيجلر وميلتون فريد مان [٤٦] ، وفي إنكلترا وأوروبا الغربية أقيمت أيضاً مراكز عدة من هذا النوع، وتمول من قبل الشركات الكبرى وجمعيات رجال الأعمال، أما الصحافة ودور النشر فإن سيطرة رأس المال الكبير عليها وتمركزها قد أصبح في السنوات الأخيرة مجالاً للصراع من أجل الديمقراطية، حيث نشطت في السنوات الأخيرة العديد من التجمعات المناهضة لسيطرة رأس المال على وسائل الإعلام.

إن رأس المال المتنامي والمتطلع إلى التوسع باستمرار بطبيعته يعيش تناقضاً وصراعاً ضد السياسات والنظريات المناهضة له، ليس في مراكزه الأساسية والأصلية فقط، وإنما أيضاً على الصعيد العالمي، وفي كل مكان يطبق فيه نموذج أو سياسة مغايرة لسياسته، يقول ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي:((إن الرأسمالية تحت طائلة الموت، ترغم جميع الأمم على تبني نمط الإنتاج البورجوازي، وهي تجبرها أن تدخل لديها ماتسميه المدنية، أي أن تصبح بورجوازية، وبكلمة إنها تفصّل لنفسها عالماً على شاكلتها))، هذا الاستنتاج الذي توصل له ماركس وإنجلز قبل ١٥٠ عاماً، وعدّاه قانون حياة وموت الرأسمالية، وهو قانون التوسع، يعيد اكتشافه فرانسوا بيرو من خلال دراسته لاقتصاد القرن العشرين حيث يقول:((يستطيع الاقتصاد المسيطر إحداث أو المساهمة في إقامة النظام الأكثر ملاءمة له أو لتابعيه. إن

---

(٤٦) Susan George " Comment la Pensee devient Unique " le Monde Diplomatique Paris - Aout 1996.

الاقتصاد المسيطر قد لايكون في حالة تسمح له بالاحتفاظ بهذه الصفة (المسيطر) إلا إذا كانت القواعد الأساسية لاقتصاد السوق الحر قد تمت المحافظة عليها وطنياً وعالمياً. إن لديه الاستعداد لتحمل تكاليف:

أ-دفع الشركاء للقبول بالنمط الأساسي للاقتصاد الأكثر ملاءمة له (يمكن أن يكون ذلك الأفضل اقتصادياً، هذه نقطة لن أناقشها الآن).

ب- من أجل تجنب أن تتخذ الاقتصادات الوطنية التي يتعامل معها بنى (تأميمات، اقتصاد مخطط) يمكن أن تصبح ضارة له)) [٤٧].

يتضح مما سبق أسباب هذه الهجمة الشرسة من قبل مؤسسي (بريتون وودز) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمراكز البحثية المختلفة وحكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، على دور الدولة الاقتصادي والقطاع العام في كل مكان، وخاصة في الدول النامية، المطالبة بالخصخصة، تحت التهديد باستخدام المديونية والوسائل الأخرى ضدها. فما الخصخصة المطلوبة؟ وما منعكساتها الاقتصادية والاجتماعية؟

هذا ماسنبحثه في القسم التالي.

تضعنا النظريات (الكلاسيكية الجديدة) و(الليبرالية الجديدة) في حالة عدم تحديد، فالقيمة غير معّرفة بدقة وعلمية، والسعر غير محددة مكوناته وآلية توازنه، والتوازن العام فيها افتراضي لايمت للواقع بصلة، أما النمو الاقتصادي

---

(٤٧) -Francois Perroux - Leconomie du xxene Siecle ed. P.U.F. PARIS 1964 2 ene edition P.61.

فلا تتضح فيها عوامله والمؤثرات المختلفة عليه، وبمقارنة هذه المقولات بنظيرتها في النظرية الماركسية يتضح، أن ماركس قد كان أكثر علمية ووضوحاً في تعريفه وتحليله للمقولات السابقة في إطار النظام الرأسمالي، فالقيمة التبادلية في رأيه لايمكن أن ترتبط بدقة بالقيمة الاستعمالية للسلعة، لأن القيمة بالأساس ليست متناسبة مع المنفعة، حسب ماركس: ((القيمة لسلعة ما تتحدد بكمية العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها))، إن ماتحمله السلعة من عمل اجتماعي ضروري. يمكن قياسه ومقارنته في ظروف ومستوى الإنتاج في الاقتصاد المعني. أما السعر فإنه يتحدد في السوق وفق العرض والطلب مأخوذاً بالاعتبار قيمة السلعة، و(معادلة رأس المال) المستخدم في إنتاجها أي معدل العائد على رأس المال المستخدم ومقارنته بوسطي العائد على المستوى الوطني، حيث يتطلب توازن (السعر العادي) أن تكون معدلات الأجور والأرباح متساوية على الصعيد الاقتصادي، أي إن السعر لايتحدد مركزياً وبطريقة غيبية، كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية الجديدة، وليس السعر أيضاً عاملاً للقيمة فقط وإنما هو أيضاً عامل للندرة ولسوية الأجور في القطاع المعني، ولإنتاجية العمل ورأس المال أما الأجر فإنه لدى ماركس، التعبير النقدي لتكلفة كمية العمل التي يجب على المجتمع أن يخصصها لصيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، وإشارة ماركس إلى المجتمع ذات دلالة خاصة حيث تأخذ بالاعتبار مستوى التطور الذي بلغه المجتمع والمستوى الثقافي والعادات والتقاليد والبيئة بشكل عام، جملة هذه المعطيات تحدد معدل الأجور، إلا أن تحول قوة العمل إلى سلعة في السوق

الرأسمالي يجعلها خاضعة لظروف العرض والطلب، أي الضغط على سوية الأجور نحو الأعلى أو نحو الأسفل حسب الظروف التي يتعرض لها سوق العمل، ويؤكد ماركس على أن النظام الرأسمالي يترافق بوجود احتياط من العاطلين عن العمل (جيش الاحتياط من قوة العمل) لما يلعبه ذلك من أهمية في الحفاظ على الانضباط في الصناعة ويعطيها المرونة للتأقلم مع المتغيرات التكنولوجية والتغيرات في الطلب في الوقت الذي يشكل ضاغطاً على سوية الأجور الاسمية لمنعها من الارتفاع، وهذا مادفع كينز لاحقاً للتأكيد على أن آلية السوق غير كافية لتحقيق (التشغيل الكامل) ولابد من استخدام آليات أخرى وأهمها تدخل الدولة لامتصاص البطالة، وكان ماركس قد سبق كينز في الربط بين البطالة والإفقار النسبي للعاملين بأجر من جهة والازمة الكامنة في النظام الرأسمالي لضعف الاستهلاك، ويستخلص من ذلك قانوناً للتناقض الداخلي للرأسمالية، حيث يسعى رأس المال إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات لزيادة كتلة أرباحه للتعويض عن الانخفاض في معدل الربح في الوقت الذي يزداد فيه الإفقار النسبي والبطالة مما ينعكس بضعف مستوى الاستهلاك وتراجعه، وهذا مايفسر الازمات الدورية لفيض الإنتاج.

يرجع ماركس السبب المباشر للأزمة إلى عدم كفاية الاستثمار، ويرى أن التوازن يتطلب أن يشكل الاستثمار نسبة معينة من القيمة الإجمالية للإنتاج، إلا أن الاستثمار في النهاية هو رغبة وقرار من قبل الرأسماليين بغرض تحقيق الأرباح من خلال تطوير تجهيزاتهم ومعداتهم، ولا يرتبط بإشباع حاجات المستهلكين، ويشكل معدل الربح الحافز الرئيسي على

الاستثمار إلا أن التطور العلمي والتقني يدفع إلى استثمار مبالغ أكبر فأكبر من أجل إيجاد فرصة عمل جديدة أي تخصيص نسبة أكبر من رأس المال للعامل الواحد، ولكن قدرة العامل على إنتاج القيمة الزائدة خلال وقت العمل المحدد لاتعوض إنتاج عدد من العمال يمكن تشغيلهم بسوية أدنى من التقنية وبتكلفة مماثلة من رأس المال مهما ازدادت إنتاجية عمله، وبالتالي فإن معدل الربح المتحقق لرأس المال المستثمر يكون أدنى من المعدل المتحقق في المرحلة السابقة، وهذا ماعبر عنه ماركس بـ (ميل معدل الربح للانخفاض)، انخفاض معدل الربح يدفع رأس المال إلى مجالات أخرى، تصدير الرساميل والتجارة الدولية، ويتردد في المحصلة عن الاستثمار في مشروعات جديدة، وهذا مايوجد تفاوتاً بين الادخار والاستثمار، وبالتالي تقليص أو عجز الطلب على سلع الاستهلاك مقارنة مع العرض منها، لقد رأى ماركس أن شرط التوازن الاقتصادي هو تحقيق التوازن بين الاستثمار الخام في الاقتصاد الوطني والادخار الخام، وهو ماأكد عليه لاحقاً كينز كشرط للتوازن العام.

وهذا لايعني أن الاستثمار يتوقف، على العكس فإنه على الرغم من وعي الرأسماليين لانخفاض معدل الربح فإنهم كما يؤكد ماركس يندفعون من خلال ديناميكية النظام إلى توظيف استثمارات جديدة؛ لأن الذي يرفض ذلك يستبعد من خلال المنافسة، وبما أن التقنيات الأحدث تتيح فرصة الحصول على قيمة زائدة أكبر (من خلال زيادة إنتاجية العمل) فإن الاستثمارات الجديدة تكون في التقنيات الأحدث الأكثر كلفة، وهنا نرى بوضوح أن دالة الإنتاج ليست حلاً تقنياً كما تحاول الكلاسيكية الجديدة

تصويره، وإنما هو حل اقتصادي تفرضه علاقات الإنتاج للحصول على معدل أعلى من القيمة الزائدة وهذا مايؤدي بالنتيجة إلى استبعاد الأضعف من السوق، وسيطرة الأقوى، وبالتالي تمركز متزايد في رأس المال، وفي المرحلة الحالية من التطور الرأسمالي نشهد تمركزاً رأسمالياً هائلاً، حيث تسيطر شركات معدودة في القطاعات الإستراتيجية على الصعيد العالمي (الطيران والفضاء والإلكترونيات والصناعات الدوائية والبتروكيميائيات ومعالجة المعلومات)[٤٨].

على عكس النظرية الكلاسيكية والنظرية الجديدة، يؤكد ماركس أن علاقات الملكية هي العلاقات الجوهرية في البنية الاقتصادية، وهي تتمظهر من خلال العمليات الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وبالتالي فإن نمط علاقات الملكية والإنتاج هو الذي يحدد نمط وقوانين التبادل البضاعي، أي إن السوق هي محصلة ونتيجة، وليس الأساس كما تزعم الليبرالية الجديدة.

يتميز تحليل ماركس بالديناميكية والنموذج الذي يقدمه ديناميكي، بعكس نموذج فالراس الساكن، والنموذج المبسط الذي قدمه ماركس لتوازن قطاعي إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج سلع الاستهلاك النهائي، ونموذجه لإعادة الإنتاج الموسع، تقدم أساساً جيداً لنظرية في التنمية، حيث تتطلب إعادة الإنتاج الموسع أن يكون الإنتاجي الإجمالي أكبر من احتياجات إعادة

---

(٤٨) انظر على سبيل المثال: Francois Chesnais - la Mondialisation du Capital ed. Syros - Paris 1997 - P.116.

إنتاج الرأسمال في قطاعي الإنتاج الأول والثاني، أي أن يستخدم الادخار (القيمة الزائدة المتقطعة من الإنتاج)، وهذا يتطلب أن تخصص نسبة من الناتج الإجمالي لهذه العملية الجديدة من الاستثمار، ومن دون ذلك فإن حالة السكون وعدم التوازن هي التي تسيطر، ويربط ماركس فيما بين قطاعي إنتاج سلع الاستهلاك النهائي، وإنتاج وسائل الإنتاج من خلال توزيع الأجور والأرباح والطلب على الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي فإن ضعف الاستهلاك أو قصوره ينعكس بضعف الطلب على الاستثمار، وهذا ماعبر عنه الكلاسيكيون وماركس أيضاً بنقص الاستثمارات.

من خلال النظام الرأسمالي وحرية الأسواق تتضح صعوبة المحافظة على سوية معينة من الاستثمارات التي تلبي احتياجات إعادة الإنتاج الموسع أو التنمية، حيث لاتوجد هيئة أو جهة مقررة لحجم الاستثمار، بل هنالك قرارات فردية متأثرة بعوامل عدة منها السياسي، والنفسي، وسعر الفائدة، ومعدل الربح، أي إنَّ هنالك حوافز متناقضة لعملية الاستثمار، فالنظرية التنموية تقول بإشباع الحاجات الأساسية وتنويع السلع الاستهلاكية هدفاً للاستثمار، في حين أن الليبرالية الاقتصادية ترى في الربح ومعدله الحافز الرئيسي للاستثمار.

ومن هنا فإن ترك مشروع وطني مصيري هو المشروع التنموي لإرادة ورغبة عدد محدود من الأفراد في الربح لاينسجم مع الأهمية المعطاة لهذا المشروع والنتائج المتوقعة له، وهذا مادفع منظّري تجارب التنمية إلى إعطاء دور أساسي وحاسم للدولة في عملية الاستثمار والتخطيط للاستثمار

والإنتاج. كما تبين تجارب الدول النامية أن تمركز المداخيل والثروات المترافق مع ضعف الإنتاجية، وهي سمة البلدان النامية، لايؤدي إلى عملية تراكمية للنمو. وانما تقود إلى عدم مساواة ساكنة في الاستهلاك للفئات الاجتماعية، وبالتالي عدم انعكاس ذلك في تنويع الإنتاج الاستهلاكي كمرحلة ضرورية في عملية التنمية.

لقد وُضعت تاريخياً ثلاثة أطر رئيسية للدولة:

وهي الفعالية الميكرو اقتصادية، أي استخدام الموارد على النحو الأفضل. والعدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل، والتي لاتتحقق من خلال السوق واستقرار الاقتصاد الوطني الكلي، أي تحقيق التوازنات الأساسية فيما بين القطاعات والاستهلاك والادخار والاستثمار. جملة هذه العوامل تدفع وقد دفعت إلى دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وفي الظروف الحالية من التطور الاقتصادي العالمي. وانفتاح الأسواق يتطلب الأمر دوراً أكثر فاعلية من قبل الدولة، لتحقيق هذه التوازنات الضرورية لاستمرارية عملية التنمية، وفي هذا المجال يشكل قطاع الدولة. طبعاً قطاع الدولة في إطار التخطيط والتوجيه المحدد لدور هذا القطاع وضمان كفاءته وفعاليته، أداة هامة في تحقيق الأهداف المرسومة والسير قدماً في عملية التنمية. وتتضح في السنوات الأخيرة من خلال تطور نظرية التنمية نفسها الأهمية الخاصة للتنمية البشرية كأساس لعملية التنمية المدعمة ذاتياً والمستمرة.

وتحقيق التنمية البشرية يقف على النقيض مباشرة لحرية الأسواق، ويتطلب تحقيقها دوراً فاعلاً ومسؤولاً من قبل الدولة، ولتقوم الدولة بهذا الدور لابد لها من قطاع عام متطور وقادر على إرساء بنية تعليمية وصحية وخدمية مناسبة.

٣- برامج (التصحيح الهيكلي) والخصخصة

تنطلق برامج (التصحيح الهيكلي) من الأسس التي تقوم عليها النظريات (الكلاسيكية الجديدة) و(الليبرالية الجديدة) باتجاهها النقدي، والذي يرى في أزمة الدول النامية، بل وفي ازمة الدول الصناعية المتقدمة، أزمة زيادة الإنفاق عن القدرات الفعلية للاقتصاد المعني، وحزمة برامج التثبيت الاقتصادي كمرحلة أولى سابقة على التصحيح الهيكلي،من شأنها أن تعيد التوازن للاقتصاد المعني وتحد من التضخم، وتطلق قدرات السوق والمبادرة الخاصة الفردية. وتأتي في مرحلة لاحقة برامج التصحيح الهيكلي، لإحداث التغييرات البنيوية الأساسية المطلوبة، والقائمة على تحرير الأسواق، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير، وإلغاء دور الدولة الاقتصادي، ونقل ملكية مؤسسات ومنشآت الدولة والقطاع العام إلى الملكية الفردية، وهي مااصطلح على تسميتها بـ (الخصخصة)، وتعدّ هذه المرحلة في البرامج المطروحة مرحلة أساسية وحاسمة، انطلاقاً من الفرضية القائلة:((إن المبادرة الفردية أفضل منظم ومستثمر للموارد)).

من خلال التجارب المختلفة والتي استعرضنا بعضها في القسم الأول، لم تتضح صحة هذه (الفرضية)، كما يتضح من تجارب الخصخصة أن النتائج

كانت عكسية، و لم يتحقق الهدف المعلن لها، ويتبين من خلال الواقع ومن خلال النظرية الليبرالية الجديدة نفسها أن سلوك الفرد لتعظيم منفعته من خلال التبادل، لايأخذ بالاعتبار المصلحة العامة للمجتمع، كما لايأخذ بالاعتبار المصالح والأهداف المستقبلية، وعلى العكس من ذلك فإن تنافس الأفراد لتعظيم منافعهم الشخصية يجعل من السوق غابةً، البقاءُ فيها للأقوى، وبالتالي فإن الدولة أو السلطة المجتمعية هي القادرة على رسم الأهداف العامة، وتنظيم المنافسة، وضبط الفوضى الناشئة، وهذا يتطلب دوراً وتدخلاً من قبل الدولة بعكس ماتدعو له النظرية الليبرالية الجديدة.

سنحاول في هذا القسم التعرف إلى بعض الدوافع لعملية الخصخصة، والمراحل التي تمر بها هذه العملية، والآثار المترتبة عليها عند بعض الدول، ومنها عدد من الدول العربية، لنخلص إلى استنتاج عام حول الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

١ ـ الأسباب والدوافع لعملية نقل الملكية من العام إلى الخاص

بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية في الظهور في النظام الرأسمالي العالمي منذ أوائل السبعينات، وقد ترافقت تلك المرحلة بتصحيح أسعار النفط، مما سرّع من عملية التطوير التكنولوجي والتغييرات في بنية وقطاعات الإنتاج، وقد أدت هذه التغييرات المترافقة ببطء النمو الاقتصادي إلى تقليص الطلب على المواد الأولية المعدنية والزراعية، انعكست هذه التطورات بتدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية في أوائل الثمانينات. كما انعكست

السياسات المالية وارتفاع أسعار الفائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة بزيادة أعباء القروض وتسديداتها لدى الدول النامية، مما أدى إلى بروز أزمة المديونية أوائل الثمانينات هددت الأزمة النظام المالي والمصرفي العالمي بالانهيار نتيجة تورط عدد كبير من المصارف بديون مشكوك في إمكانية تحصيلها في الظروف المستجذة للدول النامية.

جزء هام من المصارف الأمريكية وبعض المصارف الأوروبية، كانت قد تورطت بديون من هذا النوع في سعيها للتخلص من فيض السيولة في السوق المالية العالمية خلال النصف الثاني من السبعينات. وخشية، أن تتحول الأزمة إلى أزمة مصرفية، وأزمة مدفوعات ونضوب في الموارد الخارجية للدول النامية دفعت الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية المتقدمة، المؤسسات المالية والدولية لضخ ديون جديدة لرفع قدرة البلدان النامية على سداد مديونيتها، وللعب دورأكثر فاعلية في إدارة هذه الديون وفي ضمانها، وكان صندوق النقد والبنك الدوليان قد طوّرا في أواخر السبعينات مبدأ المشروطية الذي أصبح لهاتين المؤسسين بمقتضاه، إمكانية فرض السياسات النقدية والاقتصادية على الدول المدينة مقابل الحصول على تسهيلات جديدة وإعادة جدولة لديونها.

قام صندوق النقد والبنك الدوليان بتنسيق جهودهما، وفرض بمجموعة من البرامج المتكاملة فيما بينها تحظى بموافقة الطرفين، تقوم هذه البرامج على فهم أولي للعجز في ميزان المدفوعات وللمديونية الخارجية، مفاده أن السبب في ذلك هو الخلل في هيكل الطلب الداخلي، والقيود المفروضة على حرية

حركة رأس المال، لذلك تنصب اهتمامات هذه البرامج على إحداث تغييرات في بنية ومستوى الطلب الداخلي، وفي بنية وعلاقات الإنتاج السائدة في الاقتصاد المعني، وفق هذه الاهتمامات تقسم البرامج المطروحة إلى ثلاث مجموعات:

تركز المجموعة الأولى على صافي مدخرات القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات للقطاع الخاص، وتقديم إعفاءات وتسهيلات لرأس المال المحلي والأجنبي في المشروعات الجديدة، وإلغاء تدخل الدولة في التسعير للمنتجات والرقابة عليه، وتقديم إعفاءات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الجديدة، وزيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية.

وتركز المجموعة الثانية على العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص الإنفاق العام، إلغاء الدعم لسلع الاستهلاك الضرورية، إلغاء الدعم للقطاع العام، زيادة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، إلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات، تجميد الأجور أو تخفيضها، وضع حد أعلى للائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام، بالإضافة إلى زيادة بعض الضرائب غير المباشرة. وبيع منشآت القطاع العام للتخلص من عبئها ولزيادة الموارد.

أما المجموعة الثالثة فإنها تشمل السياسات المشجعة على الحصول على النقد ورأس المال الأجنبي، وهي تركز على تخفيض قيمة العملة المحلية، تحرير

التجارة الخارجية، والغاء كافة القيود الكمية والنوعية على الواردات، تخفيض الرسوم الجمركية إلى حدودها الدنيا، إلغاء الرقابة على الصرف، وإعطاء رأس المال المحلي والأجنبي الحرية التامة في التنقل؛ وتقديم محفزات وإعفاءات مغرية لرأس المال الأجنبي للاستثمار وخاصة في مجال التصدير.

غالباً مايتم تطبيق هذه البرامج على مرحلتين أو أكثر، تعالج المرحلة الأولى مسألة الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة من خلال برامج (التثبيت) التي يشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي، وتركز مجموعة البرامج المطبقة في المرحلة الثانية على (التعديل الهيكلي) والتحرير الاقتصادي، والتي تشمل نقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق بشكل واسع، ويشرف على تطبيق هذه البرامج بالدرجة الأولى البنك الدولي.

تبرر المؤسسات المالية الدولية تمسكها بهذه البرامج بعدد من الفرضيات تعتبرها مسلمات، وهي أن تحرير الأسعار، والتجارة، ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، من شأنه أن يعزّز فرص النمو، ويقود إلى الاستقرار المالي والاقتصادي، وأن أي تدخل من قبل الدولة يشوّه فعل آليات السوق، ويعيق تحقيقها للتوازن التلقائي، وأن الأزمة التي تعاني منها الدول النامية هي نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها، وهي تبرر عملية نقل الملكية من العام إلى الخاص بأنها تؤدي إلى:

تقليص الأعباء المالية للدولة، بالتخلص من المنشآت العامة الخاسرة

تحسين كفاءة ومردودية الاستثمارات والموارد

تحسين الكفاءة الاقتصادية عامة باعتماد آليات السوق والمنافسة

توفير موارد لتخفيض الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه

تطوير وتوسيع السوق المالية

الاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي

فلدى الدول النامية مبررات موضوعية لإجراء إصلاحات جذرية وعميقة في سياساتها الاقتصادية، وإداراتها العامة والاقتصادية، للتخلص من السلبيات التي راكمتها خلال فترة النمو السابقة. ولمواجهة انعكاسات التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، والحد من آثارها السلبية عليها. إلا أن الدول النامية نتيجة مديونيتها وارتباطاتها السياسية والاقتصادية لاتمتلك حرية تقرير السياسات الملائمة لها، وهي تخضع لضغوط مباشرة من المراكز الرأسمالية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، التي تفرض توجهاً وحيداً لابديل عنه سوى إلغاء التسهيلات، ووقف تدفق قروض جديدة للنهوض بأعباء المديونية.

يحدد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز في رسالته إلى مسؤولي المعونة الأمريكية، القضايا التي يجب أن يثيروها مع الحكومات المعنية، أي شرطية المعونة المقدمة إلى هذه الدول، تقول البرقية: ((إن الحوار

السياسي يجب أن يشجع الدول الأقل نمواً على اتباع مبادئ السوق والابتعاد عن التدخل الحكومي في الاقتصاد[٤٩] ....))

ويقول م. بيتر ماكفرسون نائب وزير الخزانة السابق في مؤتمر عقدته (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) في شباط / فبراير (١٩٨٦) في واشنطن، ضم (٥٠٠) مشارك من / ٤٦/ دولة، يقول: ((... وقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدور أساسي في الاستجابة لهذا الاهتمام العالمي، بنقل الملكية العامة للخاصة، وقد جعلنا من هذا الموضوع جزءاً هاماً من مبادراتنا للمشروعات الخاصة، وهدفها إيجاد مناخ مناسب للمشروعات الحرة في العالم النامي، كما قدمت الوكالة معونات مالية وتقنية هامة لمساعدة الدول النامية على نقل الملكية العامة في اقتصادياتها، وسوف تواصل الوكالة الدعوة إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي تشجع النمو القائم على قوى السوق. كما أنها ستستمر في جعل نقل الملكية العامة إلى الخاصة عنصراً رئيسياً في سياسات حوارها مع حكومات الدول المضيفة. وسوف تواصل الولايات المتحدة العمل مع المجموعات المالية الدولية لاعتبار نقل الملكيات العامة مثابة استثمار للنمو الاقتصادي في أنحاء العالم مستقبلاً، وسوف تواصل الوكالة الأمريكية العمل مع وزارتي الخزانة والخارجية الأمريكيتين لتشجيع بنوك التنمية متعددة الأطراف؛ للعمل بصورة

(٤٩) جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية تحرير د. علي توفيق الصادق وآخرون. صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي ٢٧ و٢٨ أيار / مايو ١٩٩٥ ص ٢٢.

أكثر حزماً في عمليات الإقراض، ونقل الملكية العامة، وبيع الاستثمارات العامة إلى القطاع الخاص "(٥٠).

بالإضافة إلى الضغوط الخارجية تتعرض الدول النامية لضغوط داخلية بالاتجاه نفسه من مراكز وقوى ضغط تعبر عن مجموعات ذات مصالح نافذة، سواء في الدولة أو في القطاع الخاص، والتي ترى مصلحتها في انسحاب الدولة والاستيلاء على القرار الاقتصادي الداخلي عوضاً عنها.

يتضح من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الواقعة في نطاق هيمنتها، والمبررات التي تقدمها للخصخصة باعتبارها خياراً وحيداً. لا تعبر عن رؤية موضوعية ودراسة فعلية لمشكلات التنمية وشروطها في البلدان النامية، بقدر ماهي تعبير عن مصالح الاقتصاد المسيطر في التحريض على إقامة النظام الأكثر فائدة له، أو أتباعه للحفاظ على وضعية السيطرة التي يتمتع بها، كما يقول فرانسوا بيروفي في كتاب (اقتصاد القرن العشرين) في أوائل الستينات والذي سبق الاستشهاد به.

٢ – أشكال وأنواع عملية الخصخصة:

تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدولة المعنية، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة، من هذه الأشكال:

---

(٥٠) في الشرق والغرب...تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص... والتنمية الاقتصادية... إعداد وتحرير ستيف.. هـ.. هانكي.. ترجمة محمد مصطفى غنيم – دار الشرق – القاهرة – ١٩٩٠ – ص ٢٦.

آ - تخصيص الإدارة:

وينطوي هذا التخصيص على إقرار ضمني بأ فضلية القطاع الخاص، والعجز أ والقصور في الإدارة العامة، ويعدّ هذا الشكل مرحلة تمهيدية وأولية للخصخصة، ضمن اعتبارات محلية متعلقة بقدرة القطاع الخاص على شراء الأصول، والموقف العام من مسأ لة نقل الملكية وخاصة نقل الملكية لرأ س المال الأجنبي، وتتضمن عملية تخصيص الإدارة:

١- عقود الإدارة: وهي العقود التي تبرمها الحكومة أ والجهة العامة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأ ة العامة، لقاء أجورمحددة، أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأ سمال المنشأة، ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أوعن التدهور في قيمة أ صول المنشأة، إلا إذا تم النص في العقد على ذلك، وعادة ماتلجأ بعض الدول النامية إلى شركات متخصصة لإدارة بعض المنشآ ت الإستراتيجية كالكهرباء، والمياه، والاتصالات، والفنادق الكبرى، وبعض المنشآت الصناعية المتطورة نتيجة افتقاد الجهاز الإداري المحلي، أو عدم توفر الكفاءات الضرورية لإنجاح عمل مثل هذه الشركات أو المنشآت، إلا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية في حالة مثل هذه العقود هي ضعف قدرتها الرقابية والإشرافية، وبالتالي عدم قدرتها على تقييم عمل هذه الشركات وجديتها في تطوير أداء هذه المنشآت.

٢- التأجير: وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل

القطاع الخاص، لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين، واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره، حيث إنه معني بتحقيق معدلات من الريعية مناسبة، وتخفيض تكاليفه، والمحافظة على أ صول المنشأة، وفي بعض الحالات تأخذ عملية التأجير طابع التأجير التمويلي أو (الامتياز) الذي يتيح للمستثمر إدارة واستثمار المشروع لمدة زمنية محددة، تعود ملكيته بعد ذلك للدولة، وفي العديد من الحالات يتم التعاقد على التأجير لفترات زمنية طويلة نسبياً بغرض جعل فكرة نقل الملكية مقبولاً.

ب – البيع الجزئي:

تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم، أو حصة من المنشآت العامة، كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل، ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك، ومشاركة القطاع الخاص في الإدارة، كما تطرح أحياناً أسباب مالية بغرض زيادة رأس المال أوالتوسع بشكل عام مبرراً لهذه العملية، ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجلس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات، أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها.

وعادة ماتلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في القطاعات الهامة والأساسية، مثل تدخل المملكة المتحدة في توجيه الاستثمارات، والعمل في قطاع الكهرباء بعد تخصيصه من خلال السهم الذهبي الذي احتفظت به.

جـ – نقل الملكية إلى الإدارة والعمال:

لجأت الحكومة التشيكية وبعض الحكومات في رابطة الدول المستقلة ودول أوربا الشرقية إلى خصخصة المنشآت العامة الصغيرة نسبياً بنقل ملكيتها إلى الإدارة والعاملين فيها، وقد تحولت ملكية العديد من هذه المنشآت خلال فترة وجيزة إلى ملكية للإدارة، وفي كثير من الحالات شكلت عملية النقل هذه عبئاً على العمال، لعدم قدرتهم على تمويل الاستبدال والتجديد والتطوير للمنشآت التي آلت إليهم، وذلك بغض النظرعن الديون المترتبة على هذه المنشآت في الفترات السابقة.

كما أن اهتمام العمال بالحصول على الدخل، لم يساعد على تغيير سلوكهم عمالاً إلى مالكين، وعلى العكس من ذلك ساهم في إسراعهم بالتخلص من أسهمهم الفردية

د– الاكتتاب:

طرحت بعض دول أوروبا الشرقية اكتتاباً عاماً على المنشآت المطروحة للخصخصة، على المواطنين بشكل عام، وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع في الحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة. وقد ساهم في اختيار هذا الشكل من التخصص، عدم وجود سوق مالية متطورة بالإضافة إلى ضعف رأس المال الخاص بشكل عام في هذه الدول، بالإضافة إلى وجود قناعات ورأي عام بالحقوق الاجتماعية في ملكية هذه المنشآت التي تعود إلى شعوب هذه البلدان وعمالها، وبالتالي فإن نقل ملكيتها إلى أفراد محدودين لايحظى بالقبول

والرضى العام وسيكون الاستياء أكبر في حال نقل الملكية إلى رأس المال الأجنبي، مع ذلك فإنه في التطبيق لم تتمكن سوى فئة محدودة من الأثرياء (والمافيات) والقيادات والإدارات السابقة من الحصول على الكتلة الأساسية من حقوق ملكية هذه المنشآت.

هـ- البيع الكلي المباشر:

تعدّ عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالي ٨٠٪ من إجمالي المعاملات خلال السنوات (١٩٨٨ ١٩٩٣) ونحو ٥٨٪ من إجمالي الإيرادات، وشكلت هذه الطريقة أيضاً ٨٦٪ من إجمالي المعاملات عام (١٩٩٤) [٥١]، وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها:

١) استدراج العروض، وتستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والإستراتيجية والتي تتطلب إدارتها مواصفات خاصة، وقدرات تمويلية وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي في حالات الفساد الإداري المتمكن في العديد من الدول النامية إلى ضياع جزء هام من الموارد بالإضافة إلى تمركز الثروة، وتشكيل احتكارات خاصة عوضاً عن الاحتكار العام.

٢) المزاد العلني تتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية إلا أنها لاتمنع

(٥١) د. رياض دهال وأ. حسن الحاج حول طرق الخصخصة المعهد العربي للتخطيط الكويت من دون تاريخ ص ٨.

أشكال التواطؤ بين المشترين لتخفيض قيمة الأصول، كما أنها قد تكون وسيلة لمركزة الثروة والسيطرة من قبل حفنة من المتمولين، على حساب مفهوم توسيع الملكية الذي تروج له الخصخصة.

٣) البيع عن طريق السوق المالية، وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة، وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع، إلا أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة ونشيطة، وغالباً ماتكون قيمة *الأصول المطروحة للبيع أعلى من قيمة المبادلات السنوية الحاصلة في تلك* الأسواق. من الناحية النظرية تتيح السوق المالية إمكانية مشاركة صغار المدخرين والأفراد في ملكية هذه المنشآت. ولكن من الناحية العملية، المتمولون الكبار هم الذين يحصلون على الحزمة الأكبر من الأسهم ويستولون على مجالس إداراتها. تتيح السوق المالية الحصول على أسعار عادلة نسبياً للمنشآت المطروحة للبيع، في حال كانت الأسواق مستقرة، وتعمل بصورة منتظمة.

٤) البيع بالتراضي. ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت إستراتيجية وهامة في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساس في عملية نقل الملكية، وفي هذه الحالة يتم اختيار مستثمر إستراتيجي محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة، وغالباً مايكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية.

٥) بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية، ويطرح مبرراً لهذه العملية، التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة القطع الأجنبي، لاتقل بل يمكن أن تزيد عن تحويلات خدمة الدين الخارجي، عدا مايحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

٣ ـ مراحل عملية الخصخصة

تتطلب عملية الخصخصة إجراء مسح شامل للمنشآت العامة، واختيار بعضها للبيع وتقييمها، وإزالة العقبات القانونية، والإدارية أمام نقل الملكية، ثم إجراء عملية البيع نفسها، يجب أن تتم جملة هذه العمليات بدرجة عالية من الكفاءة والشفافية، للحصول على إيرادات مناسبة. وكي لاتتحول الخصخصة إلى عملية نهب للثروة الوطنية، كما حدث في العديد من الدول، وخاصة دول أوروبا الشرقية، وتحالف الدول المستقلة. من أهم هذه الإجراءات والمراحل:

أ – بعد تحديد الوحدات المرشحة للخصخصة وفق معايير تحددها الدولة مسبقاً، إستراتيجية وغير إستراتيجية، يتم إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية للشركات والمنشآت المطروحة للبيع، وذلك بغرض تقديم صورة وافية وموضوعية لإمكانيات هذه المنشآت على تحقيق الربح والعائد المناسب. ولإعطاء نوع من المصداقية لهذه الدراسات، تنصح المؤسسات الدولية بأن تقوم جهات مستقلة، مراكز أبحاث ودراسات مالية، ودور

استشارية أجنبية، بإعداد هذه الدراسات، وينصح بعضهم بإنشاء هذه المراكز والجهات قبل البدء بعملية الخصخصة، استعداداً لها بشكل مسبق، وللحصول على تقييم موضوعي للأصول.

ب- إصدار القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة، التي تتيح عملية نقل الملكية، وفي كثير من الحالات تلجأ الدولة إلى إنشاء إدارة عامة مستقلة، تعود لها ملكية المنشآت المعروضة للبيع، ولها صلاحية التصرف في أصولها تمَّ تطبيق ذلك في عدد من دول أوروبا الشرقية أو أنها تقوم بإنشاء شركات قابضة تمتلك أسهم عدد من المنشآت المطروحة للبيع قطاع الأعمال العام والشركات القابضة في مصر، كما تتطلب مشكلة معالجة العمالة الفائضة، وتسريح العمال أو إحالتهم على التقاعد المبكر، إدخال تعديلات على قوانين وتشريعات العمل، بحيث يصبح ممكناً تسريح العمال الفائضين، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على قوانين التأمينات والمعاشات لتشجيع العمال على التقاعد المبكر، أو القبول بالتسريح لقاء تعويض مناسب.

جـ- إعادة هيكلة المنشآت العامة، والغاية من هذه المرحلة تخليص المنشآت المطروحة للتخصيص من كافة القيود والإجراءات التنظيمية والديون والعمالة الفائضة وغيرها، وذلك حسب التعبير الشائع:((لجعلها ذات أداء وكفاءة أفضل)) تخضع المنشآت العامة عموماً إلى لوائح تنظيمية وأساليب عمل إدارية محددة وموحدة لاتراعي غالباً الشروط التي تعمل فيها المنشأة والقطاع الذي تنتمي إليه، وغالباً ماتخضع إلى الشروط المالية والإدارية المركزية، التي تحد من استقلالية وفاعلية الإدارة المباشرة، وتتطلب هذه

الوضعية إعادة استقلالية وفاعلية الإدارة، وتعديل القوانين، والأنظمة واللوائح التي تعمل في ظلها، لإكساب الإدارة الاستقلالية الكافية وإطلاق مبادرتها. وفي هذه المرحلة من إعادة الهيكلة يتم تجزئة المنشأة إذا كانت ذات حجم كبير نسبياً، أو العكس الدمج للوحدات الصغيرة المبعثرة والتي تعمل في القطاع أو النشاط نفسه.

تحتل المسألة المالية الاهتمام الأكبر في العملية، حيث في ظل الملكية العامة غالباً مايكون هناك تشابكات مالية بين المنشآت، ومديونية كبيرة على بعضها، ووجود نسبة عالية من المديونية يعيق عملية الخصخصة، وبالتالي يتم في هذه المرحلة تخليص المنشآت المرشحة للبيع من ديونها، وغالباً ماتستخدم عائدات مبيعات جزء من الأسهم في تسديد هذه الديون، أو تتحمل الدولة جزءاً من هذه الديون، أو تسددها من الموازنة العامة، أو أنها تقوم بتقديم ضمانات لهذه الديون لدى النظام المصرفي، إلا أن هذه العملية قد تؤدي إلى تخفيض أسعار الأسهم، ومشكلاتٍ للإدارة الجديدة.

تؤكد المؤسسات الدولية ومستشارو الخصخصة على ضرورة التخلص من العمالة الفائضة، قبل التخصيص، وذلك لتجنيب المستثمرين الجدد مواجهة الاحتجاجات العمالية، كما أن هذه العملية تجعل القدرة التفاوضية للمنظمات العمالية أضعف بعد التخصيص، إذا ماحاولت التصدي للسياسة الأجرية والضمانات والتعويضات الجديدة، ويتم في بعض الأحيان استخدام جزء من عائدات البيع لدفع تعويضات العاملين وإعادة تأهيلهم وتدريبهم.

٤- تكاليف عملية التخصيص ومردودها المادي

من بين المبررات التي تقدم لعملية الخصخصة، إيجاد موارد إضافية للدولة لتسديد جزء هام من مديونيتها، وتقليص أعباء الدَّين بالتالي في الموازنة العامة، بالإضافة إلى توفير موارد كافية للقيام بمشروعات عامة في البنية التحتية أوغيرها، وتبين تجارب العديد من الدول في هذا المجال محدودية الأثر المادي، والعائد الصافي لتلك المبيعات، وبالمقارنة مع العائد السنوي لأرباح تلك المشروعات (معظم المشروعات المطروحة للخصخصة هي مشروعات رابحة بالأساس، أي قبل إعادة هيكلتها)، فإن العائد الصافي لمبيع هذه المنشآت لايتناسب مع الإيرادات المتوقعة، بل يشكل خسارة فعلية لتدفقات سنوية تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة، حققت الشركات الصناعية /١١٥/ المطروحة للبيع في مصر ربحاً صافياً للدولة يقدر بـ /١٧٠٠/ مليون جنيه مصري عام (١٩٨٩ /١٩٩٠) وكانت محصلة عمل هذه الشركات (٧) شركات خاسرة بلغت خسارتها (٨٠) مليون جنيه، في حين حققت /١٠٨/شركات ربحاً صافياً خلال الفترة نفسها [٥٢]، إذن بيع هذه الشركات يفقد الموازنة تدفقاً سنوياً بقيمة (١٧٠٠ مليون جنيه) على أقل تقدير. ويتضح من تجربة مصر وتونس والمغرب أن الفنادق والمنشآت السياحية كانت أولى المنشآت التي نقلت ملكيتها للقطاع الخاص، وهي منشآت رابحة و لم تتطلب إعادة هيكلة.

(٥٢) مصدر Arab Economic Report - General Union Of Chambers Of Commerce Industryand Agriculture , For Arab Countries - March 1993 - P. 82 .

تتجاوز تكاليف إعادة الهيكلة في كثير من الحالات التكاليف المقدرة، مما يجعل عائد البيع أقل أيضاً من التقديرات، فتكلفة إعداد الدراسات وتكاليف تطهير الوضع المالي للمنشآت وتعويضات العمال وغيرها من المصروفات تستهلك جزءاً كبيراً من العائدات، وفي تجربة التخصيص التي تمت في تونس لعدد من المنشآت العامة الرابحة في قطاعات النقل والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية ((يمكن تقدير ضخامة الأعباء المالية التي تتحملها الدولة والمجموعة الوطنية عند التفويت والمتمثلة في تكاليف عملية إعادة الهيكلة والتطهير قبل البيع، وهو ماخصص له جزء كبير من القرض الذي تحصلت عليه الدولة التونسية من البنك العالمي (١٣٠ مليون دينار)، زد إلى ذلك ثمن المؤسسات المفوت فيها، والذي وظف بأكمله في اعادة هيكلة مؤسسات أخرى، وهو يقدر بـ (٢٥٠ مليون دينار)، في حين بلغ صافي أصولها (بعد تطهير ديونها) حوالي (٣٥٠ مليون دينار) أي حققت خسارة بـ (٢٥٠ مليون دينار) مايناهز ٢٩٪)) [٥٣].

وفي دراسة أخرى حول التجربة التونسية شملت مجموعة من المنشآت التي نقلت ملكيتها والتي بلغت قيمتها (١٨٣ مليون دينار تونسي)، تشير الدراسة إلى أنه قد تم توزيع حصيلة البيع وفق العناصر التالية: [٥٤]

---

(٥٣) عن الإيكونوميست ماغربان عدد ١٠٢ مذكور في " الانعكاسات الاجتماعية لخوصصة المؤسسات العمومية (التجربة التونسية) ". د. جمال الدين الزيادي المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل الجزائر ٢٥ ٣٠ أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٧ ص ٤١.

(٥٤) جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية تحرير د. علي توفيق الصادق وآخرون صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية ٢٧ و٢٨ أيار / مايو ١٩٩٥ أبو ظبي ص ٢١٩.

- تطهير الوضع المالي وتسديد ديون بذمة الشركات ٤٨, ٦٤٪ من المبلغ الإجمالي
- المساهمة في تمويل صندوق إعادة هيكلة رأسمال ٨٩, ٢٪ الشركات العمومية..

منح مغادرة للعمال الذين تم الاستغناء عنهم ٨٩, ٢ ٪

أموال عائدة للمصارف (مقابل بيع مساهمتها)٩٠, ١١٪

استثمارات جديدة ٩٤, ٦٪

إيداع في حساب مجمد للتوزيع لاحقاً ٦٦, ٣٪

موارد لم تحصل بعد ٢٧٨, ٣٪

استعمالات أخرى٠،١٦٪

معظم الإيرادات كما يتضح قد تم استهلاكها في إعادة تأهيل الشركات وتخليصها من ديونها.

لقد تحولت عملية الخصخصة في كثير من الحالات، إلى وسيلة لإثراء بعض المتنفذين وأتباعهم، وللاستيلاء على الثروة الوطنية والميراث الاجتماعي لعقود سابقة، وتعدُّ بعض الكتابات ماجرى في روسيا ودول أوروبا الشرقية أكبرعملية سطو في القرن العشرين، في روسيا استولت المافيات والمتنفذون السياسيون ورأس المال الأجنبي على الشركات العامة بأسعار رمزية في عام (١٩٩٥)، حولت أصول: ٢٧٥٠ منشأة إلى أسهم ونقلت ملكية ١٢٥٠٠ منشأة إلى القطاع الخاص، وكانت قد قدرت قيمتها بـ ٨٧٠٠ مليار روبل،

العائدات المتحققة كانت ١٠٠٠ مليار، المؤسسات الخمس مئة الرئيسية وبقيمة ٢٠٠ مليار دولار، بيعت بـ ٧ مليار دولار "[55].

من خلال التجارب المختلفة يتبين التكلفة الكبيرة لإعادة هيكلة المنشآت العامة، والمردود الضعيف لعملية البيع، في المحصلة عائدات ضئيلة لاتبرر عملية البيع والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عنها، ويتبين من خلال التجارب أن العديد من الدول قد اضطرت للحصول على تسهيلات وإعانات للقيام بعملية التأهيل للمؤسسات العامة لبيعها وأن العائدات كانت ضئيلة، ولا تشكل سوى نسبة صغيرة من مديونيتها، وفي كثير من الحالات ازدادت مديونيتها عن الفترة السابقة على الخصخصة (سنعود إلى هذه الفكرة في استعراض نتائج عملية الخصخصة)، مع ذلك فإن عملية نقل الملكية من العام إلى الخاص في البلدان النامية تتعرض إلى عدد من الصعوبات والمعيقات الموضوعية.

٥- المعيقات لعملية نقل الملكية من العام إلى الخاص

تنطوي عملية إعادة الهيكلة علىتغييرات بنيوية عميقة في الاقتصاد والمجتمع، وعملية نقل الملكية هي محور أساسي فيها، وكي تتم هذه العملية بنجاح يجب أن تستجيب البنى القائمة إلى متطلباتها، كما يجب أن تتمتع العناصر الاقتصادية بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها، ولكن افتقار الدول النامية إلى البنى الهيكلية المساعدة على النمو، وضعف مستوى تطور

(٥٥) Francis COHEN " la Russie a - t - elle Touch`e le Fond ? " R. la " Pense`e - Paris - ganvier fevrier / mars 1997. p. 138.

قواها المنتجة، وقد لعب دوراً رئيسياً في نشأة القطاع العام، والعودة عن هذا التوجه فيه تجاهل لواقعها، ولمرحلة التطور التي تمر بها، وقد تبين من خلال تجارب بلدان نامية عدة، أن مايطرح عليها من سياسات لاينسجم مع مستوى تطور بناها الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في مفاقمة الخلل والتفاوت فيما بين قطاعاتها، ومن خلال عمليات الخصخصة برزت معوقات عدة منها:

١- ضعف مستوى تطور القوى المنتجة والقطاع الخاص عموماً

ويتجلى هذا الضعف في محدودية التراكم الرأسمالي، وعدم قدرة رأس المال المحلي على شراء الأصول المطروحة للبيع، ويتجلى هذا الضعف أيضاً في عدم توفر الخبرة الكافية في إدارة المشاريع الكبرى، وهي سمة من سمات مشاريع القطاع العام، وعدم وجود خبرات فنية وتقنية قادرة على تطوير وتحديث المشروعات. تتميز المشروعات الخاصة في البلدان النامية بشكل عام بصغر الحجم وضعف المستوى التقني والإداري. في حين أن المشروعات العامة ذات الحجم الأكبر تتطلب مستويات إدارية وعلمية وفنية متقدمة؛ عملت الدولة على إعدادها وتأهيلها خلال الفترات السابقة، ونقل إدارة هذه المشروعات إلى القطاع الخاص لن يساعد في تطوير الإدارة والعملية الإنتاجية لأن القطاع الخاص يفتقد عموماً لهذه الإدارة، ويتجلى هذا الوضع بوضوح خاصة لدى نقل ملكية مشروعات عامة مثل الكهرباء والاتصالات وغيرها مثل البتروكيمياويات والصناعات المعدنية الأساسية، التي كانت تشكل احتكاراً للدولة؛ حيث لايستطيع القطاع الخاص المحلي إدارة هذه

المشروعات أو تطوير تكنولوجيتها، ويتحول بالتالي إلى واجهة لرأس المال الأجنبي. تبين دراسة للآونكتاد عن التصحيح الهيكلي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، فشل برامج التصحيح الهيكلي نتيجة استمرارية المعوقات البنيوية طويلة الأمد مثل:((ضعف قاعدة رأس المال البشري، وعدم ملاءمة، وغالباً تهدم، البنية التحتية. ونتيجة محدودية أصحاب الأعمال وضآلة تراكم رأس المال الخاص، إن هذه العوامل مجتمعة تشكل حلقة مفرغة تعيق إمكانية إعادة هيكلة الصناعة، وإقامة صناعات جديدة. من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة على الدولة أن تلعب دوراً نشيطاً مع سياسة صناعية سليمة محددة إلا أن هذا الأمر ترفضه برامج التصحيح الهيكلي)) [٥٦].

٢- ضعف ومحدودية السوق المالية المحلية

نتيجة ضعف مستوى التطور الاقتصادي، وتدني مستوى الادخار بشكل عام، لم تتطور السوق المالية في الدول النامية بدرجة كافية، وفي العديد من الدول لاتوجد سوق مالية، في الدول التي تمتلك سوقاً مالية لايتوفر عدد كاف من أسهم الشركات القابلة للتداول، وحجم المبادلات الحقيقية صغير؛ لذلك ينمو اتجاه المضاربة على حساب الدور التأثيري للسوق على فاعلية وربحية المؤسسات المدرجة في السوق. وفي العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية (مصر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي)، كانت قيمة الأصول المطروحة للبيع في سوق الأسهم أعلى بكثير من جملة القيم المتداولة

(٥٦) UNCTAD - trade and Developmbnt Report 1993 - p. 110

في السوق. الأمر الذي جعل هذه الدول ترجئ عمليات الخصخصة، وتقسم كتلة الأسهم المعروضة للبيع على دفعات، إن زيادة حجم القيم المعروضة في السوق عن الطاقة الاستيعابية لهذه السوق يؤدي إلى انهيار القيم المعروضة، وتداولها بأسعار أدنى من قيمتها الحقيقية. هذا الضعف في السوق المالية لايوفر الشفافية المطلوبة، ولا يحقق الغرض من عملية البيع وخاصة إذا كان المطلوب توسيع قاعدة الملكية، حيث لاتمتلك غالبية السكان أرصدة ادخارية، كما لاتملك عادة التعامل مع هذه الأسواق، ولا تتوفر لديها الثقة الكافية بها، ولا يمكن خلال فترة زمنية محدودة أو بقرار ما بث الدينامية والثقة في هذه السوق، وهو ماواجهته عملية الخصخصة في العديد من الدول النامية؛ والدول في طورالتحول الاقتصادي.

٣- التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على عملية الخصخصة

أوضحنا في الصفحات السابقة نوعية التكاليف المترتبة على عملية الخصخصة، وقد تبين لنا الحجم الكبير لهذه التكاليف، وهذا ماحدا بالبنك وصندوق النقد الدوليين والمؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى إنشاء صندوق خاص للمعونة، ولتقديم التسهيلات المالية لتمويل هذه العملية، وفي بعض الدول تحجم الحكومات عن القيام بهذه العملية عندما تجد أن معيار الكلفة المنفعة غير ملائم. كما تحجم الحكومات في العديد من الحالات عندما يكون موضوع البيع احتكاراً طبيعياً يشكل مورداً أساسياً للدولة مثل النفط الذي رفضت الدول العربية نقل ملكيته على الرغم من موافقتها على خصخصة عملية الاستثمار والإنتاج والتسويق والنقل وغيرها.

٤ ـ مقاومة العمال وبعض الإدارات

يتعرض العمال بشكل مباشر للآثار السلبية للخصخصة، حيث تكون أولى الإجراءات تسريح العمال، وإلغاء عدد من الامتيازات والتعويضات، وتشكل هذه المسألة عقبة رئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تعمل النسبة العظمى من اليد العاملة الوطنية في القطاع العام والإدارة العامة (مايقارب ٩٥٪ من اليد العاملة الوطنية في الكويت) بالإضافة إلى تقاضي هؤلاء العمال أجوراً مرتفعة نسبياً تشكل عدة أضعاف مستوى الأجور المدفوعة في القطاع الخاص ليد عاملة أكثر خبرة وتأهيلاً، ويشترط القطاع الخاص للقبول بهؤلاء العمال تكفل الدولة بجزء هام من أجورهم، كما يشترط حرية تسريحهم إذا لم يحققوا الإنتاجية المطلوبة.

وفي مصر حالت المقاومة العمالية أوائل الثمانينات دون التمكن من خصخصة شركة (إيديال) والاستيلاء عليها من قبل شركة طومسون، وكذلك الأمر بالنسبة لشركة (النصر لصناعة السيارات) التي كانت جنرال موتورز ترغب بالاستيلاء عليها. وفي العديد من الحالات في تونس والمغرب فرضت المفاوضات الجماعية العمالية تقليصاً ملموساً في عدد المسرحين من العمل، كما انتزعت تعويضات أفضل للعمال المغادرين. بشكل عام وجود منظمات عمالية مستقلة وديناميكية يفرض على الحكومة والمستثمرين التريث، ودخول مفاوضات مطولة لبحث الشروط القابلة للتطبيق فيما يخص اليد العاملة. كما أن وجود إدارات متنفذة يعيق عملية نقل الملكية جراء خشيتها فقد مكتسباتها ودورها في ظل الملكية الجديدة، لذا فإنها تعرقل

وتماطل تنفيذ الإجراءات التمهيدية، وفي نشر المعلومات والبيانات الضرورية عن المنشأة. إن ضعف الجانب المؤسسي والدور المحدود لمؤسسات المجتمع المدني في حال وجودها (حيث لادور حقيقي لهذه المؤسسات في معظم الدول النامية وخاصة في الدول العربية)، يجعل من البيروقراطية قوة متنفذة تتحكم في قطاع الدولة كملكية خاصة بها، لذلك فإنها تحاول قيادة عملية الخصخصة لصالحها، وهذا ماحدث في دول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية، وفي العديد من الدول النامية، حيث آلت ملكية جزء هام من المنشآت العامة إلى هذه الفئة، أو أنها تعرقل هذه العملية وتحبطها دفاعاً عن مصالحها.

٦ –الآثار المترتبة على عملية نقل الملكية من العام إلى الخاص

تطرح المؤسسات المالية الدولية ومنظرو الليبرالية الجديدة، مبرراتٍ لعملية الخصخصة هي:

١- تقليص أعباء الموازنة العامة بالتخلص من الشركات العامة الخاسرة.

٢- توسيع حجم القطاع الخاص وإعطاؤه دوراً أساسياً في النمو والتنمية الاقتصادية.

٣- تحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة.

٤- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني.

إلى جانب هذه المبررات التي تعدّ أساسية تساق عادة مجموعة من المبررات التي منها توسيع السوق المالية، والإفادة من مساهمة رأس المال الأجنبي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال آليات السوق، وتحرير سوق عوامل الإنتاج، وغيرها من المبررات. من خلال تجارب التخصيص في بلدان عدة وفي الدول العربية عامة، يتبين أن ماتحقق من نتائج مغاير في أغلب الأحيان لما قدم من أهداف ومبررات. فعلى صعيد:

١ ـ تقليص أعباء الموازنة العامة

كانت أولى المشروعات التي تم نقل ملكيتها هي المشروعات العامة الرابحة والتي تحقق دخلاً وإيراداً ثابتاً للموازنة العامة للدولة، أما المشروعات الخاسرة فقد امتصت إعادة هيكلتها ماحققته عملية البيع من إيرادات، وفي حالات أخرى أطلقت حرية تسعير السلع والخدمات المقدمة من قبل هذه المنشآت؛ وبالتالي كان التخلص من الخسارة وتحسين الريعية من خلال زيادة الأسعار، أو تسريح العمال الفائضين، او من خلال إلغاء بعض القيود والضوابط لتشغيلها واستثمارها، وهي أمور لاتتعلق مباشرة بالملكية، بل يمكن القيام بهذه الاجراءات مع الحفاظ على طابع الملكية، وهذا مايدفع للتساؤل في كثير من الحالات عن مبررات نقل الملكية، إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى جعل هذه المؤسسات رابحة وذات ريعية أفضل، فلماذا تنقل ملكيتها إلى رأس المال الخاص؟ وبالمقابل هل يمكن للقطاع الخاص أن يشتري منشآت خاسرة؟

مع ذلك لايوجد دليل على هذا التحسُّن المزعوم، إذ تم تقليص العجز في الموازنة في أغلب الدول من خلال الضغوط المباشرة على الأجور والإنفاق العام والدعم للسلع الأساسية، كما أدت الزيادات في الإيرادات أعوام (١٩٩٥ ١٩٩٦) بفضل التجسن النسبي في أسعار النفط والخامات الأخرى (فوسفات بوتاس) إلى تقليص عجز الموازنة العامة. أما العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية فالملاحظ أنه قد استمر في الزيادة وأنه على الرغم من الإصلاحات في أكثر من ٧٠ بلداً نامياً منذ (١٩٨٠) فإن عبء الدين الخارجي للدول النامية قد ازداد من ٦٥٨ مليار دولار عام (١٩٨٠) إلى ١٧٧٠ مليار دولار عام (١٩٩٣) [٥٧] وازداد الدين الخارجي للدول العربية من ١٤١٤١٧ مليون عام (١٩٩٠) إلى ١٥٧٧٣٨ مليون دولار عام (١٩٩٥)[٥٨] ، أي على الرغم من تطبيق معظم الدول العربية برامج للتصحيح الهيكلي، فإن مديونيتها قد ازدادت بما يقارب ٥٤, ١١٪ خلال خمس سنوات، ازدادت مديونية تونس بما يعادل ٢, ٢٩٪ خلال هذه الفترة، وازدادت مديونية الجزائر بـ ٨٩, ١٦ ٪، ومصر بـ ٥٩, ١١٪ على الرغم من الإعفاء من جزء من ديونها عام (١٩٩١)، وتراجعت مديونية المغرب بـ ٨٦, ٥٪ ومديونية الأردن بـ ٢٣٪ بعد إعفائها من جزء من ديونها، إثر توقيعها اتفاقيات(وادي عربة)، جميع هذه الدول دخلت مرحلة متقدمة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، وحققت انخفاضاً ملموساً في كتلة عجز

---

(٥٧) Waldem Bello et Shea Cunningham " De L`ajustement Structurel en Ses implacables Desseins "Lemonde Diplomatique Paris - Sept. 1994. P8 - 9.

(٥٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ جامعة الدول العربية وآخرون ١٩٩٧ ملحق (٦/١٠) ص ٣٤٤.

الموازنة. مع ذلك فإن مديونيتها مازالت في ازدياد على الرغم من تخلصها من جزء هام من القطاع العام.

٢- توسيع حجم القطاع الخاص واعتماده في النمو والتنمية الاقتصادية

من المبررات التي تقدم للخصخصة، ضرورة إفساح المجال لمبادرة القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد والاستغلال الأمثل لها، واستجابة لهذه التوجهات أصدرت العديد من الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وقدمت إعفاءات ملموسة وتسهيلات كبيرة بالإضافة إلى نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، ومع ذلك فإن حصة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد تراجعت من ٣, ٢٢ ٪ عام (١٩٩٠) إلى ١, ٢١ ٪ عام (١٩٩٦) [٥٩]؛ لقد حققت الدول العربية معدلاً وسطياً سنوياً في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ ٧, ٢ ٪ خلال السنوات ١٩٦٥ ١٩٨٠ وخلال السنوات ١٩٨٠ ١٩٩٥ كان معدل النمو سلبياً بما يعادل (٢, ١ ٪) سنويا[٦٠]. إن أحد أسباب هذا التراجع هو انخفاض أسعار النفط منذ أوائل الثمانينات إلا أن دور ونشاط القطاع الخاص لم يعوض التراجع في الإيرادات.

لقد أدت سياسات الإصلاح الهيكلي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والتمركز في الثروة في أيدي الخمس الأكثر دخلاً من السكان، وتقلصت

---

(٥٩) المصدر السابق ص ١٥ جدول رقم (٥)

(٦٠) Human Development Report 1998 - Undp - Newyork 1998 P 210

حصة الخمس الأفقر، وتدلل تجارب النمو أن التفاوت الكبير في الدخل يعيق عملية النمو الاقتصادي، ولا يحفز على الاستثمار الداخلي بل إنه يدفع إلى تصدير رأس المال بحثاً عن الأمن والعائد الجيد في الخارج.

لقد ازدادت حصة الـ ٢٠ ٪ الأغنى من السكان في المغرب من ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٤٦٪ من الناتج خلال الأعوام (١٩٨٨-١٩٩٣)، وبالمقابل انخفضت حصة الـ ٤٠٪ من السكان الأقل دخلاً من ٢٣٪ إلى ١٧٪ خلال الفترة نفسها. وأصبحت حصة الـ ٢٠٪ الأفقر من السكان ٧٪ من الناتج أعوام (١٩٨٨-١٩٩٣) بعد أن كانت نحو ١٠٪ أعوام (١٩٨٠-١٩٨٥) [٦١] .

وفي تونس حافظت الفئات الدنيا نسبياً على حصتها إلا أن الفئة الأغنى ازدادت حصتها من ٤٢٪ إلى ٤٦٪، وكانت حصة الـ ٤٠٪ الأفقر نحو ١٦٪ والـ ٢٠٪ الأقل دخلاً ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي أعوام (١٩٨٨ ١٩٩٣) [٦٢] .

وفي مصر كان التوزيع أواسط السبعينات كالتالي ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للـ ٢٠٪ من السكان الأوفر دخلاً، و١٥٪ من الناتج حصة الـ ٤٠٪ من السكان الأقل دخلاً، و٥٪ حصة الـ ٢٠٪ الأقل دخلاً [٦٣] ،

(٦١) Social I ndica lors of Development 1995 - Aworld Bank Book Washington D.C. U.S.A April 1995. P. 234: 235.

(٦٢) المصدر السابق ص ٣٤٦: ٣٤٧

(٦٣) المصدر السابق ص ١٠٢: ١٠٣

ويعتقد أن هذه النسب قد ازدادت خلال سنوات التسعينات نتيجة زيادة البطالة والفقر.

وفي الجزائر كانت هذه المعدلات أعوام (١٩٨٨-١٩٩٣) على الشكل التالي ٤٧٪ من الناتج المحلي لفئة ٢٠٪ من السكان الأعلى دخلاً ١٨٪ حصة الـ ٤٠٪ من السكان الأقل دخلاً، و٧٪ من الناتج حصة الـ ٢٠٪ من السكان الافقر[٦٤].

إن التراجع في دور الدولة والقطاع العام، يلعب دوراً أساسياً في انحسار الفئة الوسطى وهي الفئة الأكثر دينامية في المجتمع، والأكثر قدرة على تحريض التطور والنمو، وتؤدي الخصخصة المترافقة بتمركز الثروة إلى تباطؤ النمو، وتراجع معدلات الاستهلاك وتصاعد حدة التوتر الاجتماعي، مما ينعكس سلباً على الاستثمار، والتوسع الاقتصادي بشكل عام (سنعود إلى هذه الفكرة لاحقاً عند استعراض المنعكسات العامة للخصخصة والتعديل الهيكلي)، وهذا ماتوصلت إليه تطبيقات برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية، وفي الدول العربية، بعكس ماطرح من أهداف لعملية الخصخصة.

٣- تحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة

في دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، يعترف فيها أنه لايمكن الاستشهاد بأي حالة من حالات النجاح لبرامج إعادة الهيكلة التي تمت في أكثر من ١٠٠ دولة نامية، تقول الدراسة: ((لانستطيع القول بثقة إذا كانت

---

(٦٤) - - - ١٠٩

هذه البرامج (للتعديل) قد (عملت) أم لا [.....] على قاعدة الدراسات الموجودة لانستطيع القول بثقة إذا كانت هذه البرامج المدعومة من قبَل الصندوق قد توصلت إلى تحسين الفعاليات في مجال التضخم والنمو الاقتصادي. في الواقع لقد اتضح غالباً أن وضع برامج (التعديل) بالتطبيق قد ترافق بزيادة في التضخم وفي انخفاض في معدل النمو)) [65].

ويقول ميشيل كامدسو مدير صندوق النقد الدولي في معرض حديثه عن برامج التعديل الهيكلي في الدول الاشتراكية سابقاً: ((النتائج الأكثر مدعاة للأسف حتى وإن كانت غير مستبعدة كانت الهبوط الكبير للإنتاج الحقيقي وتصاعد البطالة)) [٦٦]

وفي دراسة لرولف فان درهوفن قدمت في ندوة أعدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى يقول:((لاتقدم تجارب تخصيص المنشآت العامة براهين تمكننا من تقرير ما إذا كان من شأن تغيير الملكية بحد ذاته تعزيز الكفاءة، فمن الصعب الفصل بين تأثير العوامل المختلفة على أداء المنشآت. ولم تجر أي دراسة منهجية لرصد الكفاءة على المدى الطويل للمنشآت التي نقلت ملكيتها أو لمقارنة أدائها بالتنبؤات الموضوعة لأدائها على افتراض بقائها ضمن القطاع العام. ولقد أصبح

---

(٦٥) Cite Par Michel Chossu Dovsky in la Mondialisation De la Pouvrete Ed. ecosociete - Mont real - Canada - 1998 - P. 62.

(٦٦) Wlmichel Chossudovsky "Comment eviter la mondialistiom de la Pauvrete ", Septembre 1991. le monde iplomatique

واضحاً أيضاً أنه لابد من الاعتراف بتكاليف التخصيصية، وبالسبل الممكنة لاستخدام الإيرادات الناجمة عنها. وقد بلغت تكاليف الخصخصة في بلدان عديدة أكثر مما كان مقدراً لها، ونادراً ماأدت دوراً هاماً في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دور لها من هذا القبيل))[٦٧].

إذن باعتراف الجهات المشرفة والمطالبة بالخصخصة على الصعيد العالمي؛ أن نقل الملكية لم يبرهن على صحة الادعاء بتحسن الإنتاجية والفعالية وزيادة النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك تبين التجارب التباطؤ في النمو الاقتصادي، إن لم يكن التراجع في الإنتاج والنمو السلبي. وفي العديد من القطاعات، وخاصة قطاعات الخدمات العامة التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص. تبين تراجع سوية هذه الخدمات، وارتفاع تكاليفها على المدى الطويل. إذ في سعي رأس المال للربح السريع يحجم عن الاستثمارات المكلفة، التي تتطلب زمناً أطول لاسترجاعها، وإن كانت تحقق تقليصاً في التكلفة على المدى الأبعد، وبالتالي سلع وخدمات بأسعار أقل للمستهلك، وهذا ماحدا بالمملكة المتحدة (أولى المروجين للخصخصة) للتدخل ضد أسلوب الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه، وفي الولايات المتحدة واليابان تطالب المنظمات الإقليمية والدولية الاقتصادية هاتين الدولتين بضخ عشرات المليارات من الدولارات لتطوير بناها التحتية ومرافقها العامة التي أصبحت متخلفة بالمقارنة مع مستوى تطور قطاعات الإنتاج الأخرى، الأمر سوف ينعكس على مستوى

(٦٧) الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية تحرير طاهر كنعان إصدار صندوق النقد العربي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أبو ظبي ١٩٩٦ ص ٣١٤.

النمو الاقتصادي وتنافسية تلك القطاعات، لقد حدث هذا التراجع خلال أقل من عشر سنوات من سيطرة القطاع الخاص على هذه الخدمات والمرافق.

في الاجتماع الثلاثي (حكومات، أرباب عمل، عمال) الذي عقدته منظمة العمل الدولية حول منعكسات التصحيح الهيكلي في الخدمات العامة (جنيف ٢٤ ٣٠ / أيار ١٩٩٥)، توصل المجتمعون إلى أن " إجراءات التصحيح الهيكلي المعتادة والمتضمنة إدخال أتعاب على عاتق المستخدمين من الزبائن لخدمات الممرضين والعاملين الآخرين المؤهلين، واستبدال الممرضين المؤهلين بأشخاص ضعيفي التكوين المهني، ولا يحملون شهادات في مجال العناية الصحية. نتيجة اللجوء إلى تشغيل عمال مؤقتين وتحويل الاستخدام لوقت كامل إلى عمل جزئي وغيرها من الإجراءات؛ قد أدت إلى زيادة عددالمرضى الذين يعانون من أمراض معدية ناجمة عن إقامتهم في المشافي وإلى زيادة معدل الوفيات " (68).

وفي اجتماع آخر مماثل عقدته أيضاً منظمة العمل الدولية للبحث عن آثار إعادة الهيكلة على قطاع التعليم توصل التقرير إلى الاستنتاج، لقد أدت الإجراءات المطبقة للتصحيح الهيكلي في دول إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، إلى وقف التعيين في قطاع التعليم منذ (١٩٨٠) وإلى تجميد الأجور منذ أواسط الثمانينات، وقد انعكس ذلك بإغلاق معاهد المعلمين، ومغادرة المعلمين المؤهلين لقطاع التعليم، واستبدالهم بأشخاص غير مؤهلين. لقد اصبح هنالك أكثر من ٥٠ ٪ من المعلمين المؤهلين يعملون خارج قطاع التعليم " (٦٩).

---

(٦٨) Re`union Paritaire Sur L`incidence de L`ajustement Structurel Dans Les ervices Publics - Geieve 24 - 30 Mai 1995 - Bit - Geneve - 1995 - P. 6.

(٦٩) Note On the Proceeding Joint Meeting On The Impact Of Stractural =

إن الانعكاسات المباشرة للخصخصة في مجال الخدمات العامة، ذات نتائج هدامة لرأس المال البشري والتنمية البشرية التي تُجمع الآراء على مركزيتها ودورها الاساسي في تحقيق التنمية المستدامة والمعتمدة على الذات، ولا تتوقف هذه النتائج السلبية على الدول النامية فقط، وإنما تشمل أيضاً الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا ماحدا بالمنظمات المهنية والاجتماعية في فرنسا وعدد من دول أوروبا الغربية للاحتجاج بقوة على خصخصة هذه القطاعات وإجبار الحكومة على التراجع عن إجراءات الخصخصة.

إذن لايوجد مايؤكد أفضلية الملكية الخاصة من أجل كفاءة المنشآت الاقتصادية وحسب الدراسات المختلفة نجد بين الشركات والمؤسسات الكفوءة عدداً كبيراً من المؤسسات العامة كما أشرنا في القسم الأول، وعلى صعيد النظرية (الكلاسيكية الجديدة). لايتضح أي دور للملكية، إلا من خلال عائد رأس المال وعند أخذ رأس المال الثابت بالاعتبار، وفيما عدا ذلك، وآلة الإنتاج (ونظرية المؤسسة) يغلب عليها الطابع التقني المرتبط باستخدام عوامل الإنتاج والعلاقة الحديثة نسبة إلى أسعار السوق. ترتبط الكفاءة إلى حد كبير بالأوضاع والبيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها المنشأة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه، متقادم أو حديث متطور، بالإضافة إلى الوفورات الخارجية المتحققة بالنسبة لها وجميع هذه العوامل غير مرتبطة بنوعية الملكية. أما الفوائد التي يمكن أن تحققها المنافسة فإن المنافسة ليست

Adjustment on Educational Personnel - Geneve 22 - 26 April 1996 - =
Labour Organi 8 ation - Glneve 1996 - P. 10. International

قاصرة على القطاع الخاص، ويمكن للمنشآت العامة أن تدخل هـذه المنافسـة سواء مع القطـاع الخـاص المحلـي أو الأجنبي، والأمثلـة علـى ذلـك عديـدة، وخاصـة في الـدول الرأسماليـة المتقدمـة المنفتحـة علـى المنافسـة الداخليـة والخارجية.

٤- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني

من الفوائد التي تعزى إلى عمليـة الخصخصـة، توسيع قـاعدة الملكيـة في المجتمع، وبالتالي مساهمة وإشراف من قبل شرائح واسعة من المجتمع في رأس المال الاجتماعي، المظهر لهذه الأطروحة جـذاب، ويدغـدغ مشـاعر الفئـات الوسطى في الملكية، ولكن الوقـائع تبين عـدم تحقـق هـذا الافـتراض، حيـث يفترض وجود ادخار عائلي كبير نسبياً، وهـذا غـير متوفـر في معظـم الـدول النامية بالإضافة إلى أن الإجراءات الأخـرى المصاحبـة لعمليـة إعـادة الهيكلـة تؤثر كما لاحظنا على دخول ومستوى معيشة ليس العمال فقط، وإنما أيضـاً الفئات الوسطى الأقدر على الادخار، وغالبـاً مـايكون العمـال غـير مهتمـين بالملكية، والعامل الأهم عندهم هو الدخل المتحقق، كما أن أوضاعهم السيئة تدفعهم إلى التخلص من أسهمهم بأسرع وقـت للحصـول علـى دخـل آنـي ومباشر، يساعدهم في حل مشكلاتهم المالية، وتجربة بلـدان أوروبـا الشـرقية وكومونولث الدول المستقلة، تبين أن حصة العمال في المنشآت التي بيعت قد تحولت مباشرة إلى المديرين والمافيات المسيطرة.

الجانب المهم في عملية توسيع قاعدة الملكية، هو حق المشاركة في عضوية

مجلس الإدارة، ولا يكتسب حملة الأسهم هذا الحق إلا بعد تملكهم نسبة ١٠٪ من إجمالي الأسهم وغالباً مالايستطيع صغار المساهمين تشكيل كتلة مناسبة من الأسهم للتمثل في عضوية بمجلس الإدارة، وبذلك يفقدون حقهم في التوجيه والإشراف على عمل المنشأة، وفي كثير من الحالات لم يستطع العمال الذين أُعطوا تسهيلات لتملك أسهم في مؤسستهم المباعة الحصول على التمثيل في مجلس الإدارة، وفي التجربة المصرية للتخصص، منحت الحكومة المصرية أولوية التملك لعمال المنشأة، وذلك بأن منحتهم تخفيضاً على أسعار الأسهم بنسبة ٢٠٪ ويسري هذه التخفيض على كتلة ٥٪ من إجمالي الأسهم، وفيما يتجاوز ذلك فهم يشترون الأسهم ياالأسعار المتداولة كباقي المساهمين، مع ذلك لم تستطع التجمعات العمالية والتنظيمات النقابية من تشكيل نسبة ١٠٪ من الأسهم، وبالتالي لم تستطع الدخول إلى مجلس الإدارة في هذه المنشآت.

وفي الدراسة المعدة حول الخصخصة في تونس تبين أن حصة العمال لم تتجاوز ٣, ٥٪ من إجمالي الأسهم [٧٠].

وفي المغرب أتيح أيضاً للعمال الحصول على أسهم في شركاتهم ومؤسساتهم المباعة، ولكنهم لم يحققوا النسبة المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.

بشكل عام في جميع الدول العربية التي قامت بنقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص لم يتمكن العمال من تشكيل نسبة ١٠٪ من إجمالي

(٧٠) جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية مصدر سبق ذكره ص ٢٢٠

الأسهم. أما مشاركة صغار المكتتبين فإن التجربة أيضاً تبين سواء في المغرب أو تونس.. أن الذين استأثروا بالكتلة الأكبر من الأسهم هم مجموعة صغيرة من الأفراد، ٦٤ تونسي حصلوا على نسبة ٧, ٧٣٪ من إجمالي الأسهم[٧١] في حين كانت حصة جميع العمال المكتتبين لاتتجاوز ٣, ٥٪ من الأسهم.

إذن ليس هنالك. مايؤكد توسع قاعدة الملكية، بل على العكس من ذلك تم استبدال الملكية العامة بملكية عدد محدود من الأفراد.

كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، خارج قطاع النفط محدودة جداً وغير ذات أهمية، خلال مجمل الفترة السابقة منذ الخمسينات وحتى أوائل التسعينات ولا يعود سبب ذلك إلى الموقف السلبي من الاستثمار الأجنبي، بقدر مايعود إلى أن البيئة الاقتصادية العامة ومستوى تطور القوى المنتجة، وإمكانيات النمو والتي لاتشكل حافزاً ومشجعاً على الاستثمار؛ لذلك لم يكن رأس المال الأجنبي يهتم بالتوطن، أو باقامة فروع له في الدول العربية، ولكن بعد الأخذ بمبدأ نقل الملكية في معظم الدول العربية وطرح قطاعات هامة وخاصة في البنية التحتية للبيع، تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى مايقارب ٥٠٠ مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية خلال العقد القادم، أصبح رأس المال الأجنبي أكثر اهتماماً بالمنطقة العربية، وتتنافس الاستثمارات الأوروبية فيما بينها في الوقت الذي تتنافس فيه مع الاستثمارات الأمريكية والآسيوية في قطاعات

---

(٧١) المصدر السابق ص ٢٢٠

الاتصالات والكهرباء، وعلى هذا الأساس استولى رأس المال الأجنبي على ٢١٪ من أسهم الشركات المباعة في تونس، وفي المغرب بلغت حصة رأس المال الأجنبي من التخصيص نحو (٣٥٪) [٧٢]، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة من المشاركة إلى استبدال جزء من ديون المغرب بمساهمات في الشركات المعروضة للتخصيص.

لقد قامت بعض الدول بتحويل ديونها الرسمية إلى الأفراد، كما قامت البنوك والمؤسسات المالية بتحويل جزء من الديون المشكوك في تسديدها للتداول في السوق الثانوية، وبذلك استطاعت بعض الاحتكارات والمصارف والمضاربين، من شراء ديون الدول النامية بأسعار رمزية أحياناً، وتشترط المؤسسات المالية الدولية على الدول المدينة عدم شراء ديونها في هذه السوق (مثلما حدث مع مصر)، وذلك لإعطاء الفرصة لرأس المال الأجنبي من التحكم بهذه الديون وتحويلها إلى أصول في البلد المدين عن طريق استبدال الدَّين بالمؤسسات والشركات المعروضة للخصخصة، وبتكلفة أدنى بكثير من قيمتها الحقيقية أو قيمها المتداولة، نتيجة مبادلتها بالقيمة الاسمية للدَّين الأصلي.

إن الشكل الجديد للاستثمار الذي أوجدته الشركات عابرة القومية، لايشترط مساهمتها بنسبة تزيد عن ٥٠٪ من رأس المال، لضمان سيطرتها على الشركات والفروع في البلدان المضيفة، حيث تستفيد الشركات

---

(٧٢) السيد عبد الرحمن سعيدي وزير التخصيص المغربي (في ذلك الوقت) في تصريح له لصحيفة الحياة ٤ / تشرين اول / ١٩٩٥.

الكبرى من عقود الامتياز، والمساعدة الفنية، والتقنية، والعقود من الباطن، وتقاسم الإنتاج، وغيرها من العقود المتعلقة بالتعاون الصناعي والخدمات والإدارة بالإضافة إلى عقود التوريد وإقامة مشاريع مفتاح أو منتج أو سوق باليد، هذه الأنماط الجديدة للسيطرة لاتتطلب من الشركات الكبرى إنفاقاً رأسمالياً في البلد المضيف، وهي تستفيد من تفوقها التكنولوجي وسيطرتها على أسواق معينة لفرض سيطرتها وتوجيه المؤسسات التابعة بما يخدم مصالحها دون مساهمة فعلية في رأس المال، وبالتالي فإن مشاركة هذه الشركات في مجالس إدارات المؤسسات والشركات التي انتقلت ملكيتها، كاف لفرض السيطرة عليها والتحكم بها.

زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي وخاصة في قطاعات البنية التحتية والخدمات العامة يشكل مساساً وتهديداً للسيادة الوطنية، فهو يسلب الدولة سلطة القرار في هذه القطاعات وينتقص من سيادتها بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون عامل ضغط سياسي واجتماعي خارجي على الدول وتوجهاتها من خلال تحكمه بهذه القطاعات الأساسية، ولعل أبرز المخاطر وضوحاً، ذلك الاتجاه المتنامي منذ عدة سنوات في الدول الرأسمالية المتقدمة والداعي للسيطرة على الاحتياطيات النفطية في الدول المنتجة لضمان سيطرة شاملة على سوق النفط العالمي. يقول السنيور كاجلياري (Gagliari) رئيس شركة إيني (Eni) الإيطالية:((إن استقرار صناعة النفط في العالم يتطلب التحكم الشامل والكامل لإبعاد السوق النفطية، وطرح التصورات الخلاقة لذلك. وهذا الاستقرار يأتي من اتساع حركة التجارة الدولية في الاحتياطي النفطي المدفون في باطن الأرض)) [٧٣] .

---

(٧٣) عن P.I.W. Volbono. 23dd10 /6/1991. : ذكره عمرو كمال حمودة " التحديات التي تواجه النفط والغاز العربي خلال القرن القادم وأثرها على التنمية العربية " مطبوع غير محدد التاريخ وجهة الإصدار.

وشدد مؤتمر الطاقة الأوروبي المنعقد في بروكسل على ((أن المؤسسات الغربية. وكذلك الأوساط السياسية لاتزال تضع نصب عينيها الحصول على اتفاقات تمكّنها من النفاذ مباشرة إلى احتياطيات الدول المصدرة للنفط)) [٧٤]

وتمارس الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها عابرة القومية ضغوطها على الدول المدينة لمبادلة جزء من مديونيتها بجزء من احتياطياتها النفطية، وهذا ماحدث للمكسيك والإكوادور وكولومبيا بالإضافة إلى نيجيريا وأنغولا، وعانت الجزائر من ضغوط كبيرة من أجل بيع ٢٠ ٢٥٪ من احتياطياتها النفطية مقابل جزء من ديونها.

إن استبدال الديون بأصول عامة لايشكل استثماراً فعلياً في الاقتصاد المعني، حيث لايضيف طاقات جديدة، كما أنه وفي كثير من الحالات لايشكل تخفيفاً لجملة احتياجاتها من القطع الأجنبي، لأن إخراج الأرباح والعوائد السنوية قد يفوق جملة الفوائد المدفوعة للدَّين الخارجي، وفي المحصلة فإن جملة الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من مقايضة ديونها لاتبرر هذه التضحية، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تكون ذات نتائج معوقة لنموها وتطورها المستقبلي.

٧ – الآثار المترتبة على عملية نقل الملكية في الدول العربية

حتى الآن لم تتم عملية تقييم موضوعية لفعالية إجراءات الخصخصة بالمقارنة مع استمرار نمط الملكية السابق، أو بالمقارنة مع إصلاحات معينة في

(٧٤) المصدر السابق

إطار ملكية الدولية، وفي كثير من الحالات يمكن أن تعزى النتائج إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية العامة وانعكاسات المتغيرات الخارجية، مع ذلك فإن الدول العربية كمحصلة إجمالية للسنوات القليلة الماضية لم تبد فعالية اقتصادية أو كفاءة أفضل في أدائها الاقتصادي، ولدى مقارنة عدد من المؤشرات تبين أن الوضعية ليست أفضل من السابق، فمؤشر المديونية على سبيل المثال يبين التصاعد المستمر في مديونية الدول العربية، ١٤١٤١٧ مليون دولار عام (١٩٩٠) أصبحت عام (١٩٩٥) نحو ١٥٧٧٣٨ مليون دولار، معدلات البطالة والفقر مازالت مستمرة بالتزايد حيث تفوق معدلات البطالة في الدول العربية بشكل وسطي نسبة ١٥٪ من قوة العمل وهي من أعلى معدلات البطالة على المستوى الإقليمي، على صعيد المنطقة العربية ككل ازداد الفقر حدة واتساعاً، أما الاستثمار فإن معدلاته لم تتحسن، وهي أدنى بكثير من معدلاته المسجلة في السنوات السابقة على الإصلاح، ومعدلات النمو الاقتصادي بشكل عام مازالت منخفضة بدرجة كبيرة ومتأثرة بأوضاع سوق النفط العالمي، أكثر من اعتمادها على أداء قطاعات الإنتاج الأخرى. نتيجة التزام معظم الدول العربية بتطبيق برامج للتعديل الهيكلي فإنها بذلك أصبحت ذات قدرة محدودة على دفع عملية التنمية وتوجيهها، كما يضعف ذلك قدرتها على التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة، لاندماج اقتصاداتها بدرجة أكبر في السوق العالمي، ولانفتاحها المتسرع على هذه السوق.

٤ – استنتاجات وتوصيات عامة

بحث الفصل الأول في هذه الدراسة نشأة وتطور القطاع العام في الدول

العربية، وقد تبين أن هذا القطاع لم ينشأ نتيجة خطة أو إستراتيجية تنموية في هذه البلدان، وكانت نشأته مرتبطة بظروف وطنية وسياسية خاصة بها، سواء منها محاولة تدعيم أسس الاستقلال السياسي أو مواجهة الضغوط الخارجية أو بفرض حسم الصراعات السياسية الداخلية؛ وقد حكمت ظروف النشأة إلى حد كبير مستوى فاعليته وتطوره. وفي مرحلة لاحقة تم توسيع هذا القطاع ضمن مفهوم إحلال المستوردات أو ضمن مفهوم تنويع القاعدة الإنتاجية، والتوجه نحو التصدير، وفي جميع الحالات لم تتوفر خطة إستراتيجية طويلة الأمد، ومستوى مناسب من التخطيط، بالإضافة إلى غياب الرقابة الشعبية والحس بالمسؤولية الذي حمّل الدولة وقطاعها العام أعباء الهدر وفساد الإدارة.

الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن الخروج به أن عوامل الضعف التي يتسم بها القطاع العام قد نجمت عن ظروف نشأته، وأسلوب تطويره في المرحلة اللاحقة، وفي أسباب لاعلاقة لها بطبيعة الملكية بقدر علاقتها بالبيئة الاقتصادية العامة، وفعالية التخطيط، ومستوى المشاركة والرقابة الشعبية؛ وقد تبين من بعض الدراسات الدولية أن المنشآت العامة لاتقل نجاحاً وفاعلية عن المنشآت الخاصة في كثير من الحالات قد تفوقت عليها. وفي وضعية الدول العربية التي نشأ القطاع الخاص فيها ونما في ظل الحماية والدعم، فإنه لايحمل بوضوح سيماء الكفاءة والفعالية والقدرة على المنافسة، كما يفتقد عموماً إلى خبرة إدارة المشروعات الكبرى، وإلى إمكانية التطوير التكنولوجي، وبالتالي فإنه لايشكل البديل الأفضل للملكية العامة.

لدى مناقشة المفاهيم الأساسية للنظرية الاقتصادية السائدة، تبين أن هذه المفاهيم في جوهرها لم يطرأ عليها تغيير حقيقي منذ آدم سميث؛ والسبب في ذلك أنها كانت منذ البداية وحتى الآن نظرية رأس المال في تطوره، لتبرير هيمنته وتعميم قانونه في حرية العمل وتحقيق الربح: ((دعه يعمل، دعه يمر)). (الليبرالية الجديدة) التي تحاول إضفاء غلالة علمية على أطروحاتها، لاتقدم جديداً في النظرية الاقتصادية، وتوغل في لاعلمية ولا عقلانية مفاهيمها، حيث الأسواق منها متوازنة تلقائياً، وليست بحاجة إلى مساهمة الدولة أو رقابتها، سوى في حالة واحدة عندما يتعرض رأس المال الخاص إلى ظروف غير مواتية تهدد البنوك الخاصة المتورطة معه، عدا ذلك فعلى الدولة الانسحاب، وترك عقلانية الأفراد تحدد الاستثمار الأفضل للموارد، من خلال تعظيم منافعهم الخاصة، إن الانتقال من التوازن الجزئي (الميكرو) إلى التوازن الكلي (الماكرو) في النظرية يتم بالجمع البسيط لهذه التوازنات على الرغم من أن الانتقال من الجزئي إلى الكلي يعني انتقالاً من مجال إلى آخر مختلف تماماً في علاقاته والقوى الفاعلة فيه ذات الطبيعة المؤسسية والعوامل المؤثرة في الوحدات الاقتصادية ومحيطها الاجتماعي، بالإضافة إلى العوامل والمؤثرات الخارجية، وجزء هام منها لاتحكمه علاقة العرض والطلب في السوق، ويخضع لعوامل مرتبطة بالنشاط الاقتصادي ومستوى التطور ودور الاحتكارات الكبرى. الأهم في النظرية، هو أنها لاتُعنى بمسألة التنمية ومشكلات الاقتصادات النامية، وسبل حلها، والخيار الوحيد الذي تقدمه لهذه الدول (حرية السوق) وفصل (الاقتصادي) عن (الاجتماعي) وتهميش

دورالدولة، هذا الخيار لم يثبت صحته وجدواه، بل على العكس من ذلك أدى إلى مزيد من الفقر والبؤس والتبعية لهذه المجتمعات.

ناقش الفصل الثالث الخصخصة وبرامج (التعديل الهيكلي)، وتبين من نقاش هذه البرامج أنها تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وإضعاف معدلات الاستثمار والنمو، بالإضافة، إلى زيادة مظاهر الفقر والبطالة والتفاوت الكبير في الدخل والثروة في المجتمعات التي طبقت هذه البرامج، ولدى مقارنة نتائج الخصخصة بالأهداف المطروحة لها تبين أن الخصخصة تؤدي إلى فقدان الدولة لموارد ثابتة ودائمة، وتضعف مواردها في حين أن الهدف هو تقليص أعباء الدولة المالية، أما عن تحسين كفاءة ومردودية الاستثمارات والموارد فليس هنالك مايثبت ذلك، بل إن سعي رأس المال الخاص للربح السريع والوفير يحول دون الاستثمار العقلاني والرشيد طويل الأمد، والذي يحقق الاستثمار الاقتصادي الأفضل للموارد، وقد كان ذلك واضحاً في قطاعات الخدمات العامة في الدول الرأسمالية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة واليابان اللتين أصبح التفاوت في مستوى تطور هذه القطاعات وقطاعات الإنتاج الأخرى عاملاً معوقاً للنمو وللمنافسة الخارجية.

إن آليات السوق في ظل النمو الهائل للشركات عابرة القومية، وسيادة احتكار القلة في قطاعات الإنتاج الأساسية والديناميكية منها خاصة، لايتيح إمكانية تحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل عام، حيث لاوجود للمنافسة المزعومة بشكل فعلي، وحقيقة السوق هي هيمنة وسيطرة من قبل الأقوى

والأقدر، وليس الأكفأ، وتعريض مؤسسات الدول النامية إلى المنافسة الخارجية ليس بالضرورة عاملاً مساعداً على تحسين كفاءتها، وفي الأغلب يمكن أن يعّرضها للإفلاس والفشل في غياب الدعم الحكومي.

إن بيع المنشآت العامة لتقليص الدين الخارجي، يحرم الدولة من الموارد لاحقاً ويؤدي إلى وقوعها في العجز من جديد، ويعرضها إلى الاستدانة مجدداً، ومن تجربة الدول التي قامت بهذا الإجراء تبين أن المديونية قد ازدادت في معظم الأحيان.

تطوير وتوسيع السوق المالية ليس هدفاً في حد ذاته، بل هووسيلة لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي، والتوسع في المؤسسات الإنتاجية، وفي البلدان النامية تشكل السوق المالية حيزاً محدوداً نتيجة العدد المحدد للأسهم والسندات المطروحة في السوق، ونتيجة ضعف مستوى الادّخار والتراكم بشكل عام، وفي ظل مثل هذه الأوضاع يغلب على السوق المالية طابع المضاربة، ولا تسهم بالتالي إيجابياً في تحسين أداء ومردود القطاعات الإنتاجية، وتوسيع وتطوير السوق في الدول النامية يعني سحب المدخرات المحلية، وحرمان الاقتصادات الوطنية من هذه المدخرات من خلال تحويلها للمحافظ المالية المتكونة غالباً من أسهم وسندات خارجية، لذلك فإن أغلب الدول مازالت تضع العراقيل أمام فتح هذه السوق للخارج، وهي تسعى لوضع ضوابط وقيود ملزمة للأطراف المتعاملة في هذه السوق.

تطرح الخصخصة هدفاً من أهدافها توسيع قاعدة الملكية والاستفادة من

مساهمة رأس المال الأجنبي. بينت التجربة أن مساهمة العمال في الملكية لم تبلغ نسبة ١٠٪ من الأسهم في معظم الدول، وبالتالي فإنهم مستبعدون من مجلس الإدارة، كما يستبعد آلاف المساهمين غير القادرين على تشكيل حزمة مشتركة من الأسهم، في الوقت الذي يسيطر عدد محدود من مالكي الأسهم على الكتلة الرئيسية، ويمثلون مجلس الإدارة ويوجهون عمل ونشاط المنشأة لمصلحتهم، أما رأس المال الأجنبي فإن التطورات الأخيرة في أسلوب عمله تبين عدم حاجته إلى استثمارات كبيرة لفرض سيطرته، حيث يستخدم قدراته المالية والتسويقية والتكنولوجية في الهيمنة، ومن خلال حصة صغيرة في رأس المال أحياناً، وهو في جميع الأحوال غير معني بتنمية البلد المضيف وتطويره، وانسحابه المفاجئ من السوق المحلي يعرض الاقتصاد المضيف لأزمات وكوارث أكثر ضرراً من غيابه، وعدم دخوله أصلاً، هذا بالإضافة إلى الخشية من سيطرته على قطاعات حيوية وإستراتيجية يهدد من خلالها السيادة الوطنية وحرية القرار الوطني.

إذا كانت الخصخصة لاتمثل الحل لمشكلات الدول النامية والدول العربية منها، فما البديل؟ وكيف يمكن تطبيقه؟.

لدى دراسة تجارب التنمية العربية خلال العقود الأربعة الماضية تبين أنها لم تتم وفق إستراتيجية تنموية واضحة ومحددة، وعانت خططها الاقتصادية من قصور وعدم انسجام واضحين، وتميزت سياساتها الاقتصادية بالتقلب وعدم الاستمرار بالإضافة إلى عدم الانسجام، وقد انعكس مجمل ذلك على سوية التنمية وفعالية دور الدولة الاقتصادي، ومواجهة المرحلة القادمة من

التطور في الدول العربية، في ظل (العولمة الاقتصادية) الجارية، وما تحمله من تهميش واستبعاد للضعفاء، لايحتمل التأجيل والتقاعس، فالزمن في غير صالحها، وتسارع الأحداث يتطلب تسريعاً في العمل وفي تنفيذ الإجراءات.

لقد تبنى المؤتمر القومي الأول المنعقد في بغداد (٦ ١٢ أيار ١٩٧٨) حول استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك، مفهوماً جامعاً للتنمية الشاملة؛ وتبنى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمّان / الأردن (٢٥ ٢٧ / تشرين ثاني ١٩٨٠) هذا المفهوم والذي تبلور في إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والذي تضمن:

ـ الوفاء بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)،

ـ الاعتماد على الذات قطرياً وقومياً.

ـ تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمارها.

ـ إرساء دعائم التنمية الذاتية المتواصلة.

ـ الحفاظ على التراث الحضاري، وإعادة تأكيد الطابع الوطني للثقافة.

ـ صيانة البيئة والحفاظ على التوازن البيئي.

إن المفهوم للتنمية مازال صالحاً ومطلوباً وإن كان إغناؤه وتوسيعه ممكناً، إلا أن العمل في إطار هذا المفهوم يحتاج إلى إرادة وطنية عامة، وإجماع شعبي حول هذه الأهداف يتحلى بتبني إستراتيجية تنموية تنتمي إلى مشروع وطني

وقومي، وليس مشروعاً سلطوياً، فالتجربة خلال العقود السابقة، قد أكدت العزلة بين الجماهير والمشاريع السلطوية، ولم تستطع الأطروحات والمفاهيم المختلفة من التحول إلى قوة مادية ملموسة نتيجة عدم انتساب الجماهير إليها، وبكلمة غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وقد أوصل الدول العربية ومشروعاتها التنموية وقطاعها العام إلى ماهي فيه من تردّ وضعف، وبالتالي فإن الشرط الأول والأساس لتبني إستراتيجية تنمية شاملة هو إطلاق الحريات الديمقراطية العامة، وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني. إن الديمقراطية هي الحاضنة الحقيقية لتطلعات وآمال وقدرات وإبداعات الشعوب، والشعوب العربية لاتعوزها البرامج والإستراتيجيات، وإنما تعوزها الديمقراطية لتطبيق هذه البرامج والإستراتيجيات.

الدكتور: نبيل مرزوق

تعقيب

تعقيب حول
"ضرورة الاستمرار في الاعتماد
على الملكية العامة"

الدكتور محمد رياض الأبرش

تعقيب على مقالة
د. محمد رياض الأبرش

الدكتور نبيل مرزوق

تعقيب الدكتور محمد رياض الأبرش

حول "ضرورة الاستمرار في الاعتماد على الملكية العامة"

"ليست الشجاعة أن تقول ما تعتقد،

بل أن تعتقد ما تقول"

أرسطو

أيها القارىء الكريم!!

رجل مثلي، لا يسعه إلا أن يرجو الله سبحانه وتعالى، أن يكون من جملة الحالمين بوطن حر والانتماء لشعب سعيد، وهم الذين أحب الزميل المحاور في هذا الكتاب؛ الدكتور نبيل مرزوق، أن يهديهم عمله في مستهل نص مساهمته التي تضمنها هذا الكتاب، على الرغم من تباين الرأي، وتباعد الفكر، واختلاف الذكريات والخبرات والمواقع الحياتية. فأنا أحترم فيه فكره وتصوراته المتنورة، كما أشاركه الرأي على كل حال في أن مفهوم الخصخصة ليس مجرداً من ناحية الاقتصاد السياسي وتحديداً الماركسي، وإن

كان مجرداً حسب رأيي في الاقتصاد المؤسساتي، كما أنني معه أيضاً في أن الملكية العامة غالباً ما تكون ذات وظيفة اجتماعية، وإني معه أيضاً في ضرورة معالجة مسألة العدالة في التوزيع؛ سواءً أكان ذلك بعين الرحمة الدينية، أم بعين إنسانية ليبرالية، أم وفقاً لمنهجه هو بمراعاة متطلبات المجتمع وشرائح الدخل الدنيا. ولكن فقط عندما يصبح هناك شيء من فائض الإنتاج يمكن توزيعه على البائسين والمحرومين والفقراء من عباد الله سبحانه وتعالى، رغم غموض مفهوم العدالة التي كان ينشدها في نص مساهمته، وكل إنسان آخر بطريقته أيضاً، ففي الواقع نرى دوماً أن كل إنسان يغني على ليلاه وفقاً للآية الكريمة ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحون﴾، فالعدالة الاجتماعية مفهوم غامض يتراوح جيئة وذهاباً في كل من الأبعاد الثلاثة؛ فهو متباين من حيث المسافات والأزمان، والمساحات التي من الممكن أن يأخذها هذا المفهوم في الليبرالية والماركسية والدين، أوفي المفاهيم الثقافية المتباينة والمستويات الحضارية المختلفة كبيرة جداً، ولكل باحث مفهومه وأهدافه وأمانيه، كما له بالتاكيد شأن يغنيه، والتوزيع يحل مشكلة قائمة، ولكنه في نهاية الأمر لا يحل محل الإنتاج. بل ولربما أضيف على ما أوردته آنفاً أن شكل الملكية قد لا يكون حاسماً في تحديد معدل النمو أو معدل الربحية.

وختاماً قد أكون معه في تحليله لكيفية نشوء القطاع العام في البلاد العربية وأسبابها الأربعة؛ ثلاثة منها داخلي الطابع والرابع خارجي السبب كما عددها في نص بحثه،و التي مر عليها دون أن يستخلص النتائج والعبر منها للأسف.وكأنه في أعماقه يتمنى رؤية هذه الأسباب تعود إلى الظهور من جديد.

ولكنني –وكالعادة مع زملائي نشطاء التدخلية الواسعة المدى الآخرين– أتفق معه في التحليل ولكن أرجو منه السماح لي بعد ذلك أن أختلف معه؛ على طول الخط في كل ما كتبه؛ من حيث وصف الوقائع وكذلك النتائج المستخلصة والحلول المجترحة، وذلك للأسباب التالية:

١– لقد حدد الدكتور مرزوق بوضوح لا لبس فيه، العوامل والمراحل التي نشأت فيها الملكية العامة في البلدان العربية في سياق مرحلة تاريخية مرت بها كل البلدان النامية، ولكنه سكت عن كيفية تحولها في الكثير من البلدان النامية، بقدرة قادر، مع مرور وتصاريف الدهر وتوالي الأيام والسنين الطويلة، إلى قطاع عام يمثل في عيون صانعيه والمستفيدين منه بقرة مقدسة وإن كانت حلوباً،أو لربما طوطماً آخر من الطواطم المتعددة للفكر التدخلي شمولي النزعة، محتكر الحقيقة ومجترحها من حين لآخر، بحيث أصبحت الملكية العامة لا يجوز المساس بها، حتى ولا التعرض لمسارها أو التساؤل عن جدوى الاحتفاظ بها، رغم كونها باهظة التكاليف، بحكم ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام وتفشي البطالة المقنعة فيه وانخفاض إنتاجيتها وقلة الحوافز فيها، وطبعاً سوء إدارتها وانتشار الفساد العام فيها، فالملكية العامة لدى بعض نشطاء التدخلية اليوم أصبحت أشبه بصنم أصم يعبد بجلال من صانعيه أنفسهم، حتى وإن لم يؤت طهر الصنم، أو كان لا يستطيع أن يغني عنهم من الله شيئاً، بمعنى حتى وإن لم يحقق للمجتمع النمو أوالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بدلالة بقاء التخلف بعد طول هذه السنين رغم كل ما استثمرفيه.

ولقد أجمل الزميل الدكتور مرزوق هذه العوامل بكلمات وسطور تناول شرحها بهدوء واتزان، في النص الذي تفضل مشكوراً بتقديمه للأجيال الصاعدة من قراء العربية، في هذا الحوار المفتوح الذي ترعاه دار الفكر مشكورة أيضاً، وهذه العوامل هي:

أولاً تحرير الاقتصاد والسياسة الداخلية من ربقة النفوذ السياسي الأجنبي وأداته الرأسمال الأجنبي.

أما السبب الثاني من حيث سياق ترتيبه التاريخي فيكمن في أن القوى السياسية الناشئة التي كانت تمثلها شرائح وعناصر البرجوازية الصغيرة الوطنية في المدن الرئيسة في الوطن العربي؛ كدمشق وحلب والقاهرة والإسكندرية والجزائر وعدن وتونس والرباط، نتيجة لظروف خاصة بكل منها، والتي أرادت في ظروف تاريخية معينة تصفية الحسابات التاريخية مع خصومها ملاك الأرض وإقطاعييها، وكذلك تجار المدن وأصحاب الدكاكين فيها، واستخلاص النتائج من عجز تلك المجموعات من السكان، التي كانت تمثل شرائح الدخل العليا في ذلك الحين من التاريخ الاقتصادي للبلدان المعنية، عن القيام بدورها قائدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو رائدة لتحرير الوطن من المحتلين والغاصبين، أو معبرة عن أهداف الأمة، معتبرة أشخاص وعائلات هذه الفئات

- الذين هم كانوا يعيشون بحكم الولادة في ظروف اجتماعية أحسن قليلاً من تلك التي عاش فيها أبناء البرجوازية الصغيرة -خصوماً سياسيين

مستغلين اجتماعياً رجعيين تاريخيــاً وفاشـلين اقتصاديـاً بـل وطفيليـين نشـاطاً وثقافـة "، وهـذا مـا كـان يوجـب الانتقـام التـاريخي منهـم؛ حسـب منطـق السياسة بتأميمهم بدون تعويض، والقذف بهم إلى المنافي خارج البلاد، أوإلى دياجير السجون والمعتقلات داخل البلاد، ومصادرة أموالهم باعتبارها غنـائم لصـراع اجتمـاعي سياسـي خسـروه، أو بحكـم فشـلهم في أداء الوظيفـة الاجتماعية للملكية، أو بسبب عدم استطاعتهم تحقيق تنمية مسـتقلة مدعمـة ذاتياً، لم يكن حتـى خصومهـم المنتصـرون عليهـم سياسـياً آنئـذ ومنظروهـم قادرين على تحقيقها إلا في أحاديث وبيانات صحفية مليئة بـالوعود الرنانـة، بالوصول السريع بفئات الشعب المقهورة تاريخيـاً، والباحثـة في خيالها دومـاً عن عوالم طوباوية أو فراديس أسطورية تستريح فيها من عناء الجهد والكدح والإحباط، وهذا ما وضح بجلاء بعد مرور الخمسينات الحالمـة، ومـن ثـم مـا كان طوال سحابة الستينات الغوغائية، فالسبعينات التي بـدأت تشـهد نهايـة هذا الفكر التوزيعي بعد أن بحت الأصوات وجشّت من الإرهاق الناجم عـن كثرة تـرداد شـعارات التقريـظ للملكيـة العامـة، وكلمـات التنديـد بالملكيـة الخاصة، في سوق المزايدات السياسية؛ سواء أكـان ذلـك عـبر ميكروفونـات الإذاعة أو علـى شاشـات التلفزيـون الملـون وغـير الملـون، ولاسـيما بعـد أن تفـاقمت الأزمـات نتيجـة قلـة الإنجـاز، وسـط الزحـام النـاجم عـن انفـلاش الانفجـار السـكاني، وانقـلاب أنصـار فكـر (الثـورة الدائمــة) علــى كــل ماهومألوف ومؤسسي وقائم، وتطبيق مبدأ (العنف الثوري) على خصومهم، ثم بعضهم على بعض بالتسلسل والتدريج.

٢- ولقد رحلت الآن الأجيال العاطفية الحالمة التي عاشت مراهقتها وشبابها مابين الثلاثينات والخمسينات من القرن العشرين، والتي حققت الاستقلال لشعوبها، وتتبعها الآن على الدرب نفسه الأجيال التي شاءت الأقدار أن تلعب دور المراهقة لشعوب استفاقت بعد سبات طويل، وهي الأجيال التي عاشت مراهقتها ومطلع شبابها في خلال الستينات الغوغائية ذات النظرة القصيرة المدى، والتي لعبت بالاقتصاد والمجتمع والسياسة بخفة وقصر نظر لا مثيل لهما، إلى رحاب التاريخ وزواياه المنسية. وهي كلها أجيال كانت تفتقر إلى كل من المعرفة والرأسمال، عندما واجهت التفوق التكنولوجي الغربي في شتى ميادين الحياة، ولاسيما في ميدان الاقتصاد، ولربما في ميدان الثقافة والاجتماع أيضاً، وجاءت أجيال شباب اليوم؛ أي الأجيال التي لم تشهد معارك الاستقلال، كما لم تشهد معارك الصراع الطبقي والاجتماعي الدونكيشوتية، وما تلاها من هزائم داخلية وخارجية للفكر الغوغائي، وهي بمجملها أجيال لا تعاني من عقدة الاستعمار، ولا من عقد النقص والإحن التي ورثتها تقليدياً عن أجيال سبقتها، فالأجيال الصاعدة اليوم، ومعها بعض شرائح متنورة وواقعية من أجيال الأمس، لا تشعر اليوم بهواجس الكآبة والتشنج التي شعرت بها الأجيال السابقة، من البرجوازية الصغيرة في كل بلدان العالم النامي؛ ولاسيما العربي والإسلامي تحديداً، تجاه كل ما هو غربي ومتقدم، وهم بعيدون عن استخدام العبارات الطنانة الرنانة التي كانت صحف الستينات والسبعينات من القرن العشرين تصر على تكرارها، بمعنى ومن دون معنى، وبمبرر، ودون مبرر للانتقاص

والغمز واللمز من منجزات العالم المتقدم العلمية والتكنولوجية، والتي كانت تعتقد أن الغرب المتقدم علمياً وفنياً واجتماعياً يمثل كل ما في هذه الدنيا من سوء وبلايا وسقم وشر ولؤم، وبالتالي لا تشعر معظم هذه الأجيال التي بدأت تعيش تفتح شبابها اليوم بأن الرأسمال الخاص؛ سواء أكان منه الخاص الوطني أم الخاص الأجنبي، يمكن أن يشكل تهديداً على شخصيتنا الوطنية أوعلى استقلالنا السياسي، مادمنا نأخذ في سياستنا بالمعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصحيحة، ولهذا لاتمانع هذه الأجيال الصاعدة–بل وترغب– في الاندماج مع العالم المتطور لتستفيد من مزايا الاندماج الإيجابية ولتبقى بالنتيجة جزءاً من العالم المتمدن.

٣– إن خلط الأوراق– الذي يتم اليوم بشكل مقصود، لإعطاء المشروعية والدوام إن لم يكن الخلود، عن طريق إعطاء صكوك البراءة والغفران لإجراءات اقتصادية لامبرر لها، اتخذت في تلك السنوات والعقود الراحلة من خمسينات وستينات ولربما سبعينات القرن العشرين المنصرم، عن طريق جعل القطاع العام والخاص متساويين في الدور والقيمة والمشروعية والمستقبل– لايفيد الحقيقة في شيء، فالأصل من الناحية الفلسفية على الأقل أن الدولة اقتصادياً تاجر خاسر، وأنه لا يحق للدولة التدخل خارج إطار أدوار الدولة الأساسية المستندة إلى دورها في تنفيذ العقد الاجتماعي، ونحن نعرف أكثر من سوانا أن تأميم القطاع الخاص في الستينات جاء بناء على مقولات أكثرها ماركسي وبعضها كينزي، حيث اعتبر أنصار الفكر الماركسي الملكية الخاصة بحد ذاتها مستغلة، وبالتالي فاقدة الشرعية الاقتصادية والاجتماعية،

ومن ثم فهي فاقدة للمشروعية القانونية، وهذا ما جعلها تبدو لهم "رجعية مستغلة مضادة للتاريخ والثورة" إلى آخر الكلمات والألقاب التي كان البيان الشيوعي يتضمنها، والتي يمن فيها على كل من لا يؤمن به، كما لم يكن يبخل بها لسنوات وسنوات على كل عمليات القطاع الخاص وأنصاره؛ سواء منهم المفكرون أم العاملون فيه، بينما استند أنصار الفكر الكينزي على مقولة عجز القطاع الخاص عن مساعدة نفسه، وبالتالي كان لابد من السير في سياسة اقتصادية تقول: "ومن بعض السم الناقع دواء" وتنفيذ فكرة التطعيم التي كانت تقول بضرورة إقامة هياكل رأسمالية دولة مماثلة، إن لم تكن مطابقة لهياكل دولة كليّة القدرة، شيوعية التوجه ولكن بدون شيوعيين في الدول التي كان الفكر الماركسي يستهوي دون مقاومة تذكر، شرائح واسعة من النخبة المثقفة، وهي الأفكار التي وجدت ترجمة لها في فكر الاقتصادي الأمريكي المشهور روستو، كما كانت لب مفهوم نموذج هارولد -دومار كينزي الفكرة والخلفية، والتي تجعل من استثمارات الدولة رديفاً لاستثمارات القطاع الخاص، وبالتالي تبقي على النمو الاقتصادي إيجابياً على الدوام، وتبقي العمالة في حالة استخدام دائم بعيداً عن الدورات الاقتصادية التي جعلها الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر من سمات التطور الرأسمالي، ومصدراً رئيساً من مصادر انفراط عقده.

وفي الحالين لم يكن التدخل الحكومي في هذه الدول إلا تعبيراً اضطرارياً ومؤقتاً عن ضرورة مرحلة من مراحل التنمية؛ ففي الحالة الأولى كان الفكر الماركسي يهدف إلى جعل الملكية العامة المسيطرةَ على الاقتصاد، وإلى إلغاء

المبادرة الحرة كخيار لشعوب العالم الثالث- التي أصبحت اليوم شعوب عالم الجنوب ذات الخلفيات الاقتصادية المتباينة والأرضيات الثقافية المتناحرة، وإن كانت كلها بحكم درجة تطورها الاجتماعي والاقتصادي معادية لفكرة المبادرة الحرة -باعتبارها تجعل من هذه الشعوب ذيلية أو تابعة، وذلك ريثما يتحقق في نهاية المطاف الفردوس الموعود ماركسياً، أو يعود المسيح المخلص ليحقق العدالة في الأرض مسيحياً، أو يحكم الله وهو خير الحاكمين إسلامياً، أما في النظرية الكينزية فالهدف معاكس، فالكينزية تريد إنقاذ الرأسمالية من شرور ذاتها، وذلك من خلال تحقيق اجتماعيتها، ولهذا جاءت أهدافها محددة ومتواضعة، تتلخص بحماية الرأسمال الخاص وتدفقه عبر الحدود على المدى القصير، وضمان استمرارية النظام الرأسمالي على المدى الطويل عن طريق ضمان ربحيته الاقتصادية وضمان مستقبل خصومه في إطاره من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

وها نحن نقف اليوم، وقد رأينا في عام ١٩٩١م سقوط الفكر الماركسي على المستوى العالمي، بانتصار الرأسمالية التي تعتمد فكرة الملكية الخاصة وامتداداتها الفكرية سياسياً، وبالتالي لم يبق هناك من ضرورة الآن لنقيض الفكر الماركسي أو لإجراءاته - ونعني بهذا الكينزية- بعد زوال مبرراتها، وبذلك نعود إلى نقطة البداية والأصل، وهي الليبرالية الحرة والمتنورة، التي تؤكد ضرورة بقاء الدولة حيادية التوجه فنية التحليل، وتعتمد في معالجاتها الحلول التي تؤكد على حق الملكية الفردية وحق الإرث وحق المبادرة الحرة

وحق الاختيار وحق التنافس والمنافسة بين الأفراد وبقية حقوق الإنسان المعاصر.

٤-وتأسيساً على ما تقدم، لا يمكن لأي مفهوم ليبرالي اعتبار القطاع العام من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، ولاسيما من وجهة النظرالليبرالية، شيئاً بديهياً أو جزءاً دائماً في البنية الاقتصادية لأي مجتمع، فالأصل في الليبرالية هو القطاع الخاص الذي يستند إلى الملكية الخاصة، وليس العام تماماً كما كان العكس في الفكر الماركسي التقليدي أي المدرسي. ويعترف الدكتور مرزوق بأن "الغرض الرئيسي من التأميم كان سياسياً "، والحقيقة أن التأميم قد استخدم - كما أوضحنا نحن وقال هو- أداة لتصفية الحسابات السياسية والتفريج عن الأحقاد والاحتقانات التاريخية ضمن المجتمعات العربية المعنية، والدليل على ذلك نجده في كتب كتبها سياسيون سابقون، ولكنهم معروفون جداً في تلك المرحلة، كمنيف الرزاز وسعد البزاز وعشرات الكتاب المصريين والجزائريين والتونسيين والعراقيين واللبنانيين، الذين عاشوا أحداث تلك المرحلة أو شاركوا في صياغة سياساتها، ولهذا فإن العودة إلى الليبرالية تعني بالضرورة إلغاء كل ما اتخذ بحق القطاع الخاص من إجراءات وسحب كل ما قيل بحقه آنئذ، وإعادة الاعتبار إليه ليس اعتباراً من هذه اللحظة، ولكن بمفعول رجعي بإعادة كل ما أخذ منه من دون وجه حق؛ سواء عن طريق التأميم أو المصادرة أم الحراسة القضائية، أم الجور على حقوق فئات اجتماعية أخرى لا تقل ظلامتها وقتئذ في الحقيقة عن ظلامة المضطهدين الجدد الذين سعوا في نهاية الأمر إلى قيام ظاهرة ما سماها ميلوفان

دجيلاس اليوغسلافي في كتابيه ذائعي الصيت عام ١٩٦٠م و١٩٦٣م المعروفين بعنوانيهما (الطبقة الجديدة) و (محادثات مع ستالين) بالطبقة الجديدة، وكلا الكتابين شرحا بما فيه الكفاية كيف تحول ثوار الأمس في يوغسلافيا وأمثالها من الدول، إلى حل طريف لهذا الإشكال ولكنه مفجع وطنياً، يتلخص بحل مشكلة الفقر والتنمية العامة، عن طريق حل مشكلة الفقرالروحي والمادي الذاتي، عبر تنمية الثروة الخاصة، من خلال توحيد مصالح الدولة الاقتصادية والاجتماعية مع المصالح الشخصية للنخب المسيطرة في كل جمهورية داخل يوغسلافيا، والتحول التدريجي إلى طبقة مخملية بيرقراطية حالمة لاهم لها سوى التربع على كراسي السلطة لأطول مدة ممكنة عن طريق المزايدة اليسارية -ثم المزايدة القومية بعد ما أصبحت المزايدة اليسارية ممجوجة أو غير مقنعة بحكم فشل كل الطروحات الماركسيةالتقليدية-، والاستمتاع بما آل اليها من متاع وبهرج الحياة الدنيا، وجمع كل ما يمكن من مال وثروات بكل الطرق، وإرساله إلى الدول المتقدمة، مستفيدين من التعتيم الكامل على نشاطات الدولة السلبية الطابع وانعدام الشفافية المطلق للدولة الشمولية التي أقامتها النخب الغنية في إطارظروف الحرب الباردة، وانعدام وجود المحاسبة المؤسساتية الذي يرتكز على مبدأ متفق عليه عرفاً وضمناً معروف في السياسة الدولية ويتلخص بالعبارة الإنجليزية الواعدة المانحة لصكوك الغفران لكل من خدم بناء أو تحقيق السلام الأمريكي في الدول النامية أو دول الجنوب Scape-Goating, No please.(راجع المشاركة والتنمية بحث بالإنجليزية A strategy for:Corruption

"change"، نشر عام ١٩٩٨ من قبل ندوة تنمية المتوسط التي مولّها المصرف الدولي) إلى أن آل الأمر بها كما آل الأمر تاريخياً بكل الأنظمة الشمولية الأخرى إلى الترنح تحت وابل الصواريخ مختلفة الأنواع والمسافات، والقنابل الذكية المنهمرة من السماء أوالمنطلقة من البحر والأرض، والآثار والنتائج المترتبة على الحصارالاقتصادي والمالي، ثم إلى السقوط في بحار الدماء والعنف الأعمى في الكونغو الديمقراطية ورواندا وإندونيسيا وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وأخيراً في كوسوفو، مكررة المصير الأخير لكل الشموليات في كل قارات هذا العالم، وهو قدر إنسانياً وفلسفياً محزن جداً، وإن لم يكن أبداً رادعاً ولن يكون كما يبدو لي لأصحاب الفلسفات الشمولية ومؤيديها،(يرجى العودة إلى الحديث الصحفي لوكيل الخارجية البريطانية في إذاعة ال CNN من لندن بعد ظهر الجمعة ١٩٩٩/٥/٧م والذي تلا لائحة أسماء كبار النخبة الحاكمة المستفيدين من تلقي الرشاوى والعمولات عن كل النشاطات الاقتصادية والمالية التي تتم عادة في جمهورية صربيا، في الوقت الذي يهوي مستوى ٦٠٪ من السكان دون مستوى الفقربمفاهيمه المحلية والدولية) والجدير بالذكر أن هذه النخبة الصربية المستفيدة كانت قد جعلت من الملكية العامة ديدنها للوصول للسلطة، ومن ثم وسيلتها للإثراء الذاتي، كما جعلت من الصراع الاجتماعي الهدف والغاية بحد ذاته في إطار ما سمي بـ (الثورة الدائمة) لتبقي المجتمع بأسره في حالة تموج وقلق دائمين ينتهي عادة كما انتهى في نهاية الأمر وفي كل مرة إما بسوق همجي لتتار وألمان القرم والفولجا ليموتوا قهراً وجوعاً في زمهرير

سيبيريا ولسكان بنوم بينه الكمبوديين كالنعاج إلى أقدارهم ومصائرهم على تلال الجماجم في الغابات المحيطة بمعابد أنجور، أو بطرد مهين لسكان كوسوفو الألبان المسلمين إلى المهاجر والمنافي بعد إرهاب مروّع ومتوحش عراة حفاة تحت كل نجم وسماء دون أي شعور بوخزة من ضمير أو رادع من أخلاق إنسانية، ولمجرد الرغبة في إلغاء حقوق الأفراد الاقتصادية والسياسية في الاختيار، والتأكيد على أفضلية عنصرية شوفينية الكليات وفرض الملكية الاجتماعية بقوة إرهاب الدولة الشمولية المنظم، حتى ولو جاء كل هذا ضد رغبة شعوب بكاملها يعتقد أو بالأحرى يتوهم أنصار الملكية الجماعية والاجتماعية والعامة أنها لاتعرف مصلحتها كما يعرفون هم، وياللعجب!

٥-و يعترف الدكتور مرزوق ضمن هذا الحوار بأن "الا نتقال إلى الملكية العامة لم يجعل المؤسسات المؤممة أحسن حالاً نتيجة قلة الكوادر الفنية وافتقاد الموضوعية " وانعدام الشفافية في ظل الأنظمة الشمولية التي أقامت من نفسها وصية على الجماهيرالمنظمة والمؤطرة والهادرة صباح مساء حسب الطلب وبناء عليه، تماماً على الشكل الذي أشار إليه جورج أورويل في روايتيه الخالدتين (مزرعة الحيوانات) و(عام ١٩٨٤)، وبعد أن أصبح طوال مراحل عديدة وطويلة من الزمن مدير شركة الكيماويات- التي أصبح يملكها الشعب والعمال شكلاً، وتملكها الطبقة التي أشار إليها ميلوفان دجيلاس الجديدة- مجرد أستاذ شاب كان يعلم الرياضة في مدرسة ابتدائية، ومدير معمل الإسمنت رجل لايحمل الشهادة الابتدائية وقد لايكون

باستطاعته قراءة أو فك رموز حتى اسمه، والحبل على الجرار في قصة تفوق قصة ألف ليلة وليلة طولاً وتنافسها متعة مضحكة مبكية لو جاء من يتصدى ويتفرغ لكتابتها ممن أوتوا موهبة الكتابة الأدبية في يوم ما من الأجيال الصاعدة، وهذه حقيقة لا سبيل لتجاوزها عند مناقشة حرة لقضايا تتعلق بمستقبل وطن نحلم به كلنا سعيداً وحراً.

٦-يقول التراث الإنساني للدين الإسلامي الحنيف بأن الناس شركاء في الهواءوالماء والكلأ أو العشب كما يقول: إن الأمور بخواتيمها، فإذا كان نشوء القطاع العام في بداياته مسألة سياسية أو ثورية، فقد زال المبرر الآن لثبوت تواجده الباهظ الثمن من الوجهة الاقتصادية، وتحديداً لاتساعه على هذا الشكل وطريقة إدارته، فقد أثبتت الأيام وعقود السنين الراحلة أن عملية التراكم الرأسمالي في ظل إدارة الدولة الشمولية لم تكن أفضل كثيراً من الدول التي لم تعرف مثل هذه الأنظمة، كما أن عملية الاستقرارالاجتماعي الناجمة عن الملكية الاجتماعية ليست حقيقية، فالأنظمة التي كانت سائدة في أوربا الشرقية شمولية التدخل لم تفعل في نهاية الأمر ولعقود من السنوات المحزنة والبائسة أكثر من قمع كل الشرائح الاجتماعية والاقتصادية دون استثناء لحساب استقرار سياسي سكوني عديم الديناميكية،مما جعل القمع يصبح في نهاية الأمر غاية في ذاته يتناول الجميع من دون استثناء بغض النظر عن شكله وطريقته، وإذا كانت هذه هي الحقيقة المرّة- بعد كل هذا الطنين الإعلامي الهادر طوال كل هذه السنوات والعقود، في الدفاع عن الملكية

الاجتماعية هنا من ضرورة لشرح لم يبق لمستزيد في مدى ضرورة الملكية الاجتماعية للاقتصاد والمجتمع.

٧ -معظم الدول النامية التي آثرت السير في طريق الملكية العامة للأسباب التى عددها الدكتور مرزوق، حولّت أو اضطرت في واقع الأمر إلى تحويل القطاع العام في نهاية الأمر إلى مزرعة أو مزارع تقطعها الأنظمة كالإقطاعيات في القرون الوسطى إلى أعمدة الأنظمة فيها، وذلك بالإضافة إلى المحاسيب والأنصار، ووسيلة لاحتلاب المجتمع في الأمم المبتلاة بهذا الواقع، كما هو الحال في إيطاليا وروسيا ما بعد الشيوعية، وهو ما يناقض بل ويكذب كل أفكار نشطاء الفكر التدخلي؛ ولا سيما الرومانسيين منهم الذين اعتقدوا جدلياً أن التدخل الحكومي الشامل هو الوصفة السحرية لكل مشاكل الاقتصاد أو المجتمع، وأن عقلانية المخططين البيروقراطيين الحكوميين -الذين يفترض بهم أن يقودوا عملية بناء (الإنسان الجديد) الذي أريد خلقه على أنقاض الإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم - يمكن أن تكون بديلاً للغريزة الإنسانية الساعية دوماً إلى تأكيد وتحقيق استقلالية الذات، وجمع الثروة والوصول إلى الصدارة والقوة السياسية في المجتمع، ولعل مراجعة الخطط الإنمائية التي وضعت من الأنظمة التدخلية تفتقر أول ما تفتقر إلى العلمية والموضوعية، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من مراجعة أبحاث وضعها في عام (١٩٦٨م) أناس لا يمكن دحض إيمانهم بالماركسية أو توجههم التقدمي كالدكتور بدر الدين السباعي وأمثاله، أو أناس من أمثالي ممن لايمكن دحض فكرهم الموضوعي وخبرتهم الواسعة وإمكاناتهم الخبروية

في مجـال التخطيـط والاقتصـاد والتنمية بسـهولة دون تحـامل واضـح وتحـيز مغرض (انظر البحث الذي نشر من قبل الكاتب في أيلـول عـام ١٩٧٠ في مجلة الاقتصاد بدمشق تحت عنوان " التخطيـط بـين النظريـة والتطبيـق")، ولا يمكن لهذه الخطط ديماغوجية الطـابع أحيانـاً والغائمـة في أغلـب الأحيـان أن تخفي الطابع البيرقراطي والاستعراضي العشـوائي الطـابع المميز لهـا وهـو مـا يؤكده الدكتور المرزوق نفسه في بحثـه حـول الإسـتراتيجيات والتخطيـط في نص مساهمته حين يؤكد " أن القطاع العام لم يكن خياراً استراتيجيا تنمويـاً بالأساس" ولكن الحقيقة برأيي أنه لم يكن في بداياته إلا موضة تحديثيـة لبنيـة الدولة والمجتمع، ولقد ركزت خطـط هـذا التخطيـط علـى عبـارات تعكـس رغبات الجهات الدولية الخارجية الموحية لها والداخلية المؤيدة لها مثل "حشـد الطاقات وتعبئة الموارد وعقلنة وترشيد النفقات الحكوميـة، وتحقيـق التكـامل القومي والتوازن المكاني في داخل كل بلد ومابين الدول في الإقليم الواحد " وهي شعارات وكلمات بقيت علـى الـدوام وياللأسـف أسيرة الحـبر الـذي كتبت به والورق الذي كتبت عليه،وذلك لضحالة إيمان أنصار التخطيط بـه أو بضرورته، وانتهازية الموقف الذي كانت تقال فيه.

والحقيقة أن الاستعراضية وضرورة الالتزام بهذه الخطط كان يـتراجع مـع مرور كل سنة لاحقة لعام (١٩٦٥م) إلى أن أصبح إصدار هـذه الخطـط في معظم الـدول الناميـة عمومـاً وبحـد ذاتـه شـيئاً مضحكـاً مبكيـاً في منتصـف الثمانينات، وكان لابد من وقف هذه التجربة التي لم تكن دوماً غنية وممتعـة أبداً، بعد أن استنفدت أغراضها كلية بعد بزوغ التسغينات وإعطاء التخطيط

وكذلك الملكية العامة مهاماً جديدة تتناسب مع العودة إلى اقتصاد السوق كما فعلت مصر، وأصبح التخطيط بحد ذاته على منطقيته وضرورته النظرية مجرد إشعار سياسي للآخرين بالالتزام بالتوجه الذي أصبح فاقداً لمبرراته النظرية بعد أن أصبحت الليبرالية سواء أكانت في إطار سوق اجتماعية أم من دونها،و معها فكرة التجارة الحرة وإستراتيجية التنمية بالاعتماد على التصدير في الغرب والعالم هي السائدة.

٨- يعترف الدكتور المرزوق في نص مساهمته بأن الخطط التنموية والقطاع العام لم يكونوا من البداية واضحي الدور، وأن الهدف الاجتماعي لخطط التنمية بدأ بالتبلور التدريجي حوالي عام (١٩٨٥م) عندما بدأت الاقتصاديات النامية مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وهو الهدف الذي ما لبث أن أردف بالهدف السياسي الذي بدأ بالظهور نتيجة التحول في النظرة إلى الملكية العامة من الرومانسية المثالية كما هي واردة في-أو المكتسبة من خلال- النظريات الاجتماعية والعقائدية إلى جعلها بحد ذاتها أيقونة تمثل منجزات أومكتسبات يصعب عليها تركها جانباً أو التخلي عنها، ولاسيما بعد أن اكتشف بعض أصحاب النظريات فجأة أو تدريجياً بأن القطاع العام أصبح في معظم الدول النامية- كما أسلفنا آنفاً- عملياً بمثابة مزرعة(FieF) مخصصة لاكتساب صغارالأنصار، وضمان ولائهم ونصرتهم في ساعات الضيق والمحن، وإثراء الأصدقاء والأنصار الكبار ضماناً لاستمرار تأييدهم من خلال عملية تسمى اليوم دولياً بالفساد المحسوب أو الإفساد الإداري المبرمج.

٩- وهكذا نسي منظرو الملكية العامة لوسائل الإنتاج والسيد الدكتور المرزوق معهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها حتى بعد أن أصبحت بوضوح مجرد عبء على كل من الاقتصاد والضمائر على حد سواء، فلا هي الآن مصدر ربحية للدولة، ولاهي مخرج لتسوية حسابات تاريخية، ولا هي وسيلة للوصول إلى السلطة، ولا هي ضرورة أيديولوجية لأنظمة انقلب بعضها مع مطلع التسعينات ذرائعياً وبراجماتياً بوضوح وجلاء، وبعضها الآخر على خفر وحياء، كما لم تعد مريحة لضمائر من تبقى من أناس يشعرون بالألم الشديد لما يسمعونه أو يرونه أو يقرؤونه من أو عن استغلال وابتزاز لواقع الملكية الاجتماعية في الدول النامية.

١٠-ومع ذلك وبعد ملاحظة كل ما تقدم، وهنا تكمن المأساة المحزنة حين يعود الدكتور المرزوق ليعزو -كعادة كل أنصار الفكر التدخلي- انعدام العدالة وسوء الإدارة والفساد الواضح وانعدام الحوافز في ظل الملكية الاجتماعية إلى تبريرات مشابهة لعبارة شهيرة لأستاذ كريم قالها بعد سقوط آخر نظام من أنظمة الكتلة الشرقية السابقة عام (١٩٩١م) في صحيفة يومية محلية في إحدى دول الشرق الأوسط العربية المعروفة تقول: " لم تسقط الاشتراكية وإنما سقط أدعياؤها" ، وها هو الدكتور المرزوق يتبع تكتيكاً مشابهاً يقول بوجود أسباب موضوعية بحتة مثل، الاستغلال الخاص للقطاع العام، وتفشي الفساد والمحسوبية وانخفاض مستوى المشاركة والممارسة الديمقراطية، وكأن هذه الأسباب لا مسبب لها أو كانت ستختفي في يوم من الأيام لوأن قطاع الملكية العامة استمر في تواجده على هذا الشكل، ولم ينس

الدكتور المرزوق أن يستنجد بالإحصاءات من الفيليبين على قاعدة " اطلب العلم ولو في الصين "، وهي إحصائيات تقول: إن التعيينات السياسية تصل في تلك البلاد إلى المستوى السادس بدءاً من الأعلى إلى الأسفل، ترى ألا يعلم السيد الدكتور مرزوق أنه في بعض الدول النامية التي يعرف عنها بحكم دراساته ومطالعاته اليومية الكثيرة أن هذه التعيينات تصل إلى كل المستويات دون استثناء بداية بالوزير وانتهاءً بمراسله وسائقه والآذن الذي يقف على بابه؟ وإذا كان يعلم وهذه مصيبة أعظم، فلماذا يجعل من نفسه مدافعاً عن بقاء الملكية العامة في هذه الحالة، رغم كل هذا الفساد الإداري والضحالة في مستوى الإنتاجية المتوسطية والحدية التي يراها مرتبطة بواقع الملكية العامة؟ أيرضيه أن تسمح الدولة الشمولية التي ترفع راية العدالة المطلقة مزايدة والإصرار على الاقتصاص العادل من المجتمع ككل أو لحساب بعض الناس الفقراء، عن طريق تلزيمهم أبد الدهر لآخرين بصورة أو بأخرى، أو السماح لهم بالاستمتاع بحياة راغدة ولو على حساب آخرين أكثر فقراً منهم؟ أيرضيه أن تستولي الدولة على أملاك مواطنيها بأوامر سلطوية جائرة تحدد وتنزل ريوع الإيجارات اعتباطياً، من أجل خلق منجزات وعدالة ثورية، ناسية أو متناسية أن العقد شريعة المتعاقدين، بينما تمنع عن نفسها وعن من حاولت اكتساب ولائهم حق المقاضاة الحرة للمتضررين لدى النظام القانوني الذي أقامه الدستور بحصانة قانونية باسم الحفاظ على المنجزات الثورية؟ ولكن وبما أننا نعرف الحقيقة كما يعرفها الدكتور المرزوق أولربما أكثر قليلاً، فلن نطالبه أو نطالب غيره بإحراج نفسه بجواب من أي نوع على

أسئلتنا، ولكننا نطالبه بأن يكون أكثر منطقية مع نفسه إن كان مجرد الفكر المنطقي رائده، وليس الدفاع عن فكر أيديولوجي لاعقلاني بحكم كونه شخصاً أيديولوجياً، وأن يستخلص النتائج المناسبةمن ذلك.

١١- أما إجراءات الإصلاح وإعادة الهيكلة التي عددها في بحثه ضمن مجموعتين، واستخدم مساحة كبيرة من نص مساهمته للغمز منها، فهي برأيي تبقى وسيلة منطقية لإعادة الاعتبار لحق الملكية وما يتفرع عنه من تنشيط للكفاءة والسير على دروب الامتياز للقطاع الخاص من ناحية، وإعادة التوازن للاقتصاد من ناحية أخرى، والخصخصة في نهاية الأمر بمثابة إعادة اعتبار للعقلانية الاقتصادية التي نسيتها بعض الأنظمة الشمولية- مدعيّة الحقيقة المطلقة- أو تناستها في سعيها المحموم لشراء أصوات وضمائر أو سكوت الأنصار الأقوياء على حساب الكفاءات العليا النادرة والعقلانية العلمية وسلامة الإدارة الاقتصادية وإشاعة الديمقراطية الحقة في بلاد كثيرة لم تعد أجيال كثيرة فيها تسمع بها منذ زمن طويل ناهيك عنها.

١٢- نحن لا ننكر على الملكية الاجتماعية ضرورتها ووجودها وأهميتها في ظروف معينة، كما لا ننكر على القطاع العام بعض جوانبه الإيجابية من الناحية النظرية ولربما العملية أيضاً، ولكن هذه الإيجابيات لم تأت في المجال الإنتاجي بجديد، فالقطاع الخاص العربي مازال هو الذي يوفر العمل والدخل -على تفاهته أحياناً- لأكثر من ٧٥٪ من القوة العاملة العربية، كما أن القطاع الخاص الأجنبي هوالذي طور حقول البلدان العربية للنفط والفوسفات، وهو الذي ساعد في استخراج الثروات العربية الأخرى من

باطن الأرض، وإذا كانت الملكية العامة قد أدت دوراً حسناً في تطوير التربية والصحة ومكافحة الأمية ولربما قام بتشجيع الثقافة أيضاً، وهذا واجب الملكية الاجتماعية في جميع الأحوال، فمن أجل ذلك خلقت، وبالتالي لا يحق لأنصارها أن يمنّوا على الناس بها، ولكن هذا لا يجعلنا نضحي من حيث المبدأ بحرية الفرد والمواطن باسم العدالة الاجتماعية، ولا نقتل المبادرة الحرة من أجل ملكية اجتماعية تدار لمصلحة شرائح وفئات اجتماعية على حساب أخرى، كما لا نغامر بمبادىء ذهبية في هذه الحياة من أجل تحقيق منافع لأفراد قد لا يكونون أهلاً لها، أو من أجل جعل غير المؤهل أساساً يستغل أدوات الملكية الاجتماعية من أجل أن يتمرن فيها على طريقة التجربة والخطأ.(Trial and Error or Experimentation or even learning by doing) لاكتساب الخبرة.

ونحن لا نود ختاماً أن نشير إلى النوعية الرديئة لخدمات القطاع العام، المتعلقة بتزويد المواطن بالماء للشرب والكهرباء والهاتف بأنواعه، وتوفير الخدمات التربوية والصحية في كل دقيقة من ليل أو نهار دون انقطاع أو تعطل، ولكل الناس دون تمييز، ليس في الدول العربية فقط، بل في الدول المتقدمة أيضاً، حيث نظام التعليم الأمريكي العام وأحوال المدرسة الأمريكية العامة أبرز مثل على ذلك، ونحن لانريد طبعاً الإشارة إلى حجم وقيمة السلع المتراكمة في مخازن شركات القطاع العام في دول معينة في الشرق الأوسط، بسبب غلاء السعر وسوء النوعية في مطلع عام (١٩٩٩)؛ لكي نوضح هذه الحقائق بشكل لايمكن دحضه.

١٣- عدد الدكتور مرزوق أشكال وطرق نقل الملكية العامة مشكوراً،وهذا مما لا يحتاج إلى تعليق، ولكني لا أستطيع مشاركته في تقريظه لها على الشكل الوارد في الشرح، إذ إني أشعر أن دفاعه عن الملكية العامة في مجال القطاعات الإنتاجية، بل حتى الخدمية، ليس له ما يبرره منطقياً وفلسفياً، من الناحية النظريةً، فالأصل في الاقتصاد نشاط الأفراد وتجمعاتهم الحرة على شكل تعاونيات وشركات خاصة متعددة الأشكال القانونية، والأصل حرية اختيار المستهلك ومسؤولية المنتج، وأنا أرفض كمواطن حر في دولة حرة ومستقلة، أن يفرض قيد على تحقيق رغباتي وحاجاتي، أو أن يحدد لي ما أحب أن أسمعه أو أراه من حيث المبدأ، وبالتالي ليس للملكية العامة ألاّ تخضع لرقابة الدستور الذي تقوم عليه ولا تنسجم مع أحكامه، بأن تتحول إلى تاجر ومصنع لأشياء وسلع، أو مزود لخدمات يستطيع الأفراد القيام بها بأنفسهم على درجة من الإتقان، ويبقى للدولة حق التأكد من أن حرية السوق والمنافسة فيها قائمة فعلاً، ولهذا لابد من سن قوانين مكافحة الاحتكار، ومساعدة المنتجين في نشاطاتهم، والفقراء على ضمان عيشهم، والمستهلكين على حصولهم على كل حاجاتهم بأسعار غير احتكارية، وبجودة تتناسب مع متطلباتهم؛ من غذاء صحي ولباس وسكن وتعليم وترفيه وعناية صحية، وتتلاءم مع مستويات الحضارة والثقافة التي وصلوا إليها، وبالتالي فإن الخصخصة تمثل بحد ذاتها إعادة الحق إلى نصابه، وإشعاراً للناس بأن السياسات الهوجاء في الدول النامية لم تحقق نتائج إيجابية لمن قاموا بها، وأن اللعب بالاقتصاد من أجل تحقيق مزايدات سياسية على المنافسين، أو

تسوية حسابات مع الخصوم الاجتماعيين والاقتصاديين؛ سواء منهم التاريخيين أم الحاليين، يجب ألا يكون عملاً مجدياً أو ذا مردود من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وأنا أشعر أن في هذه الدنيا - رغم كل ما نراه من إجحاف بالحقوق وتسلط للقوي على الضعيف - نوعاً من العدالة غيرالمرئية للناس، إذ لم يقدر أبداً لأي إنسان أن يتجاوز قوانين الأشياء، ففي نهاية المطاف تنتصر الحقيقة أبداً، ولا يصح إلا الصحيح، ولو بعد حين. وتبقى المقولة الفقهية: " ما بني على فاسد فهو فاسد " حقيقة واقعة من حيث المبدأ

١٤- بقيت كلمة أخيرة حول الديمقراطية التي يعتبرها الدكتور نبيل مرزوق الحل السحري لمشاكل مجتمعاتنا العربية ، وقد تكون هي كذلك فعلاً، ولكن السؤال هنا ذو شقين، أولهما: أي ديمقراطية يعني محاوري الدكتور مرزوق؟ أهي ديمقراطية الليبراليين السياسية التي يرفضها أصحاب وأنصار الملكية الاجتماعية وخاصة الماركسيون منهم، بل ويعتبرونها مزيفة على أساس أنها ديكتاتورية رأسمال، أم الديمقراطية الاجتماعية التي يصر عليها أنصار الفكر الشمولي ويرفضها الليبراليون باعتبارها قامعة لحرية الفرد وخياراته، أم ديمقراطية الأصوليات الدينية، أم الديمقراطية الشعبية التي عرفتها دول أوربا الشرقية في ظلال الشيوعية، والتي أصبحت المنارة الهادية لبعض النخب الحاكمة العربية لعقود طويلة من الزمن؟

والشق الثاني هو هل يعلم مناظري الدكتور مرزوق أن عينة أجريت من قبل إحدى المنظمات الدولية عام ١٩٨٠ م، وأعيد تكرارها في عامي ١٩٩٠م و١٩٩٨ م، تبين منها أن الديمقراطية بغض النظر عن مفهوم

الديمقراطية المبتغاة لاتشغل كهم وطني من الدرجة الأولى إلاّ ٨و٩٪ في عام ١٩٨٠م و١٤٪ من الشعب العربي عام ١٩٩٠م و١٨٪ فقط عام ١٩٩٨م، وإذا صحت - وأنا أميل إلى صحتها -لا يمكن القول تعليقاً على ذلك إلا ما قاله التراث العربي الخالد في هذا الصدد: " كُلٌّ استحق القدر الذي أخذه".

١٥-والحقيقة الموضوعية توضح بكلمات مبسطة أن توفر الديمقراطية بالمهفوم المعروف علمياً ودولياً، وهو" حكم الشعب بالشعب ولمصلحة كل الشعب"، ومن ثم فإن ممارستها مرهونة بوجود شعوب وصلت إلى مستوى حضاري تعرف عنده واجباتها قبل أن تعرف حقوقها، لأن تعلم الواجبات واحترام كيان وحقوق الأخرين هو الجانب الحضاري في الموضوع، وليس معرفة الحقوق التي يتعلمها الإنسان بداهة مع لبن أو حليب أمه. والإنسان موضوعي التفكير مثلي، الحريص على وصول وطنه إلى مصاف الأمم المتقدمة، يشعر بكثير من الدهشة والصدمة لمعرفة أن الأمية ماتزال تشكل ونحن في عام ٢٠٠٠م نحو ١٨٪ من القوة العاملة، وأن ٦٥٪ منها ماتزال لا تملك مستوى ثقافياً يزيد عن الشهادة الابتدائية، وأن ٧٪ فقط يملكون شهادة الدراسة الثانوية (بكالوريا)، وأن أقل من ١٪ يملكون شهادة دكتوراه بغض النظر عن النوعية والمصدرلهذه الشهادة، وهذه أرقام محزنة جداً لرجل مثلي يؤمن بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، الأخرى، ويدافع عن مُثُله حينما تدعو الفرصة لذلك، بينما يدافع عن الواقعية حينما لا تستطيع المُثُل أن تصبح ملهمة للناس أو لبعضهم على الأقل، لأن ذلك يعني أن الكثير الكثيرمن الناس في العالم العربي مايزال له القابلية للتأثر بمصادر المعلومات

وحيدة الجانب ولربما بالضجيج الإعلامي أيضاً، ومن الممكن أنه لايزال هذا الكم الكثير يفضل أن يعيش في أجواء الأمجاد الكلامية أو في أحلام أو أوهام العظمة الجماعية المكبوتة على أن يعيش كفرد بحرية وكرامة ذاتية في وطن حر سعيد، وهذا يعني من جملة ما يعني أن هناك استعداداً فطرياً أو قابلية تاريخية لدى كثيرين -وللأسف كثيرين جداً- في البلدان النامية للعب الأدوار السادية والماسوشية بالتناوب، وحسب الظروف الدولية والمحلية، وهذا يدل على حجم التخلف الفكري والمادي الذي مازلنا نرزح فيه ونحن ندخل عام ٢٠٠٠م، وبعدها الألفية الثالثة، مما يدفع رجلاً مفكراً مثلي للتساؤل عن جدوى الديمقراطية لأمم لاترغب بها ولا تسعى إليها، إنه تساؤل مؤلم ولكنه واقعي جداً،لأن ذلك يستدعي السؤال بالضرورة هل نحن مختلفون عن الآخرين في هذه الدنيا؟ أم كتب علينا نحن المثقفين ولاسيما المفكرين من بينهم -وهم قلة على أي حال- أن يعيشوا حالة المقارنة الدائمة بين ما هوقائم وواقع ومابين ما يجب أن يكون.

١٦-وفي الختام أنتهز هذه الفرصة لأؤكد هنا أن تباين وجهات النظر لا يمكن أن يفسد للود قضية. وإني ممتن للدكتور نبيل مرزوق على مساهمته في هذا الحوار، كما إني شاكر له لتحفيزي على إعداد هذا التعليق على مساهمته في هذا الحوار، وبهذه المناسبة لابد من أن أعرب لدار الفكر ومديرها العام الأستاذ محمد عدنان سالم عن الشكر الجزيل على تفضله بالنشر ولإتاحة هذه الفرصة للأجيال المعاصرة، للاطلاع على واقع أحوال واقتصاديات بلدانها العربية، من خلال هذا الحوار العلمي والمتخصص

والبنّاء، ما بين تيارين فكريين متناقضين، يسيطران على عالم بداية القرن الحادي والعشرين،والحقيقة أنه يمكن تلخيص وإجمال الخلاف بينهما ببساطة تقول: إنه إذا كان لابد من تحديد نقاط الخلاف، فلابد أن نحدد من يأتي أولاً: الإنتاج أم التوزيع، الحرية أولاً أم العدالة الاجتماعية، حرية الفرد أولاً أم حرية المجتمع، فالاختيار بين القيمتين الاجتماعيتين وتحديد أولوياتهما لدى كل إنسان، يحدد مواقع الأشياء والفلسفة التي تكمن وراءه، وإني أعتقد هنا أن الحياة بدأت بآدم فرداً ولم تبتدىء بمجتمع منظم، وهذا هو الداعي لوجوب مراعاة حقوق الإنسان وكرامته كبشر من حيث المبدأ، ومنها حقه الأساسي في أن يمارس كل خياراته من خلال ملكيته لعوامل الإنتاج، وعلى كل ففي دولة كسورية، ماتزال الملكيةالخاصة توفر العمل لأكثر من ٧٥٪ من القوة العاملة اليوم، ونحن نشارف على عام ٢٠٠٠م بعد بضعة أشهر، على الرغم من كل الكلمات الجميلة والجهود المضنية والعقود الطويلة الراحلة من السنين التي أهدرت في سعي محموم لجعل الملكية الاجتماعية الطابع الرائد والسائد في الاقتصاد، فهذه الحقيقة والواقع تؤكد على أن الملكية الخاصة تستطيع- على الرغم من كل ما يطلقه خصومها عليها من سهام- أن تقوم بواجب التنمية، لو أنها حظيت بربع الجهد الفكري والعملي الذي بذل ولايزال يبذل، من أجل تدعيم وتبجيل الملكية العامة غاية في ذاتها ليس إلا، وذلك بغرض تطويرها وإرشادها.

١٧-إني أعرف أن كل ما قلته وأوردته من حقائق ومنطق لن يثني أصحاب نظريات الملكية الاجتماعية عن رأيهم في عدم صحة ماأقول، ولكن

ذلك غيرمهم لدي فأنا لا أسعى إلى هداية أحد أو إقناعه بصواب ما أقول، ولكني مع ذلك آمل أن أكون قد أوضحت كل شيء بتبسيط يسمح لكل قارئ لهذا الكتاب مهما كان مستوى معلوماته ودرجة اهتماماته بالاقتصاد والمجتمع ضئيلاً بأن يتخذ- على ضوء ما تحدثت عنه- في أعماقه على الأقل قراره بالتفضيل المناسب بحرية، فالملكية الخاصة لاتحتاج إلى بشر مثالي من صنف الملائكة لإدارتها، ولكن الملكية العامة تحتاج ذلك بالتأكيد، وهنا تكمن نقطة الضعف الكبرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لكل النظريات الطوباوية، بما في ذلك الماركسية التقليدية والمنقحة وأصحاب الرؤى وأنصار التجارب الاجتماعية.

ولعل كثيراً من زملائي ممن أفنوا حياتهم- كما قضيت أنا شخصياً جزءاً هاماً منها - في الدفاع عن الملكية الاجتماعية والعامة، يشعرون الآن بالإحباط الشامل، لرؤية كل آمالهم وأحلامهم تتساقط أمامهم يومياً مثل شظايا زجاج محطم يمشون عليه، بعد أن اكتشفوا متأخرين جداً أن الإنسان القديم مازال هو نفسه سائداً وأن إنسانهم الجديد الذي حاولوا بناءه طوال ثلاثة أرباع قرن لم يولد بعد. وهذا لا يعني بالضرورة تصفية القطاع العام ولكن ضرورة إعادة ترتيب الاقتصاد ما بين قطاع عام وخاص حسب ضرورة المصلحة وإمكانات التحرك المجدي اقتصادياً، وإني آمل لذلك أن يكون موضوع ضرورة الخصخصة، وإعادة تشكيل وظائف وعمل ودور الدولة في الاقتصاد، بعد كل هذا الشرح، قد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية لعل هناك من الأجيال الحالية والصاعدة من سيلقي بالتأكيد السمع وهو

شهيد، وهنا يستدرك الإنسان قول الله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ [التوبة٩/١٠٥] وقوله: ﴿ قل كلٌّ يعمل على شاكلته﴾ [الإسراء١٧/٨٤]،

ولاحول ولا قوة إلا بالله.

تعقيب الدكتور نبيل مرزوق
على
مقالة الدكتور محمد رياض الأبرش

قرأت بتمعن واهتمـام مساهمة الدكتور محمد رياض الأبرش المعنونة «الخصخصة- النظرية والواقع»؛ وذلك بغرض التعليق على هذه المساهمة. لن أتطرق في تعليقي هذا إلى المنهجية المتبعة، وأسلوب عرض الأفكار؛ وسوف أحاول إجمال ملاحظاتي في عدد من النقاط الرئيسية التي أكد عليها الدكتور الأبرش في نصه والتي تتمحور حول:

- مفهوم الاشتراكية وتجربة الدول الاشتراكية.
- القطاع الخاص وإمكاناته في ظروف الدول النامية.
- تمويل الأغنياء للفقراء.
- التحولات في النظام الرأسمالي والعودة إلى القطاع الخاص.
- التنمية وشروطها في الظروف الحالية من التطور الرأسمالي.

النظرة العامة على النص تبين وجود الكثير من الأحكام القيمية غير المستندة إلى البرهان النظري أو إلى الوقائع الملموسة، وهو أقرب إلى نص في الاقتصاد السياسي المتعارف عليه منه إلى نص علمي تحليلي، فالمقدمة خاصةً مليئة بالأحكام القيمية والتقرير نيابة عن الجميع، وفي مجالات مفتوحة للاجتهاد وتعدد الآراء؛ فعلى سبيل المثال يقول الدكتور الأبرش في ص٣: «ولا غرو في ذلك إذ إنهم رغبوا بإقامة الإنسان الجديد الذي حلموا به على أنقاض الإنسان (القديم) الذي كرمته السماء بأن خلقته في أحسن تقويم»

ترى ما شكل الإنسان الذي رغبوا بإقامته، والذي يختلف عن الذي كرمته السماء بأن خلقته في أحسن تقويم؟ وإذا كان الإنسان الجديد الذي حلموا به هو ذلك المتمتع بالصحة والعلم والثقافة والمحب للعمل والمتعاون مع أخيه الإنسان، والرافض للذل والاستغلال والمدافع عن أهله ووطنه، فلماذا لا يكون هو الذي «خلقته في أحسن تقويم»؟ وإذا لم يكن كذلك فماذا يقصد الدكتور الأبرش بأحسن تقويم؟ إنه لا يخبرنا بالتمايز والاختلاف بين الإنسانية، ولكنه يقول لنا: «أن ما يعتبرونه مثالاً أعلى وحقاً وأهدافاً لا تمت إلى واقع الحياة المعاشي والاقتصادي بصلة» ص ٣. هل تستحق «طوباويتهم» على رأي الكاتب اتهامهم بأنهم يرغبون بإقامة الإنسان الجديد على أنقاض الإنسان (القديم) الذي إلخ...» وكأنهم يدمرون (على أنقاض) الإنسان الذي كرمته السماء لإقامة الإنسان الجديد (من صنعهم؟).

وفي الصفحة الرابعة (المقدمة أيضاً)؛ يقرر الدكتور الأبرش «بأن ما كان المفكرون والمنظرون الاقتصاديون العرب على اختلاف مشاربهم يؤكدونه لعقود طويلة سابقة ولاحقة وهو ضرورة وجود أو إيجاد عالم اللون الواحد والرأي الواحد والطبقة الواحدة، أو ما يسمى بالفردوس الشيوعي، أو المدينة الفاضلة، أو ما يمكن أن يكون عالماً تسودهُ العدالة الطوباوية المطلقة لم يكن إلا خطلاً كبيراً ونتاجاً لفكر ماركسي تجاوزه الزمن»؛ التعميم بهذه الطريقة لا يتسم بالموضوعية، ولم يكن في أي وقت من الأوقات تطابق في الرأي بين الاقتصاديين والمفكرين والمنظرين العرب على «اختلاف مشار بهم»، فهنالك آراء متعددة في التنمية، وهنالك آراء متعددة في السياسات الاقتصادية؛ ويمكن التذكير بالعديد من الأسماء الاقتصادية المعروفة عربياً والتي تنتمي إلى مدارس ومناهج فكرية متناقضة، فالدكتور سعيد النجار يختلف عن د. محمود عبد الفضيل، والدكتور حازم الببلاوي يختلف عن الدكتور محمد الأطرش، ود. برهان الدجاني يختلف عن د. يوسف صايغ، وهنالك العديد من الثنائيات التي يمكن إيرادها في هذا المجال؛ فكيف تسنى للدكتور الأبرش التقرير بأنهم جميعاً يؤكدون «لعقود طويلة، سابقة ولاحقة» «ضرورة وجود أو إيجاد عالم اللون الواحد إلخ..»، وهو يقرر أيضاً وفي العبارة ذاتها «لم يكن إلا خطلاً كبيراً ونتاجاً لفكر ماركسي تجاوزه الزمن»؛ إذا كان العالم الذي تسوده العدالة طوباوية وخطلاً في نظر الكاتب فكيف تسنى له اكتشاف أن الفكر الماركسي قد تجاوزه الزمن على حد تعبيره؟ لا يقدم الكاتب أي تحليل أو أي برهان على صحة ادعائه،

ويعتبر رأيه مسلّمة لا تحتاج لبرهان، علماً بأن الماركسية كما يعرف الكاتب هي نظرية عصر الرأسمالية، وعندما يتجاوز الزمن الرأسمالية فإنه يتجاوز نظريتها، ولكن الرأسمالية ما زالت في طور الازدهار والنمو وإن كانت تعاني من أزمات بنيوية خطيرة مستقبلياً؛ كما أن المنهج العلمي والجدلي للماركسية يجعلها نظرية متجددة قابلة للتطوير «مع كل اكتشاف علمي جديد»؛ إذ يفرض منهجها إعادة النظر الدائمة والمستمرة على ضوء التطور العلمي والاجتماعي والتقني، ولقد أصبح المنهج الجدلي أساساً في فلسفة العلوم؛ أما بالنسبة لوجود نظريات وفلسفات مختلفة وسيادة نظرية أو فلسفة معينة خلال فترة زمنية من تاريخ البشرية، فإن ذلك لا يعني صحة هذه النظرية أو الفلسفة وتجاوز الزمن لغير معان النظريات؛ بقدر ما يعني سيطرة وسيادة القوى صاحبة المصلحة في هذه النظرية؛ كما أشرت في مساهمتي إلى سيطرة الاحتكارات الكبيرة على وسائل الإعلام ومراكز البحث و«علب الأفكار» والجامعات، وبالتالي إيجاد تيار، أو الإسهام بوجود تيار، ذي فكر واحد وأيديولوجية موحدة؛ وكل ما عداها قد تجاوزه الزمن.

يرى الدكتور الأبرش ص ٤ أنه «ليس من الضروري أن يرتبط التقدم بمذهب معين أو بفكرة معينة أو حتى بالعدالة أياً كان شكلها، إذ إن عملية التقدم الاجتماعي عملية فنية محضة ..».

ما المقصود بعملية التقدم الاجتماعي؟ وكيف تصبح هذه العملية الاجتماعية «فنية محضة»؟

التقدم الاجتماعي بالمعنى الواسع هو حرية أكبر للفرد وللمجتمع؛ والانتقال من «مملكة الضرورة» إلى «مملكة الحرية» يتم عبر إلغاء كل أشكال الاستغلال والقهر وإطلاق قدرات الإنسان في الإنتاج والإبداع؛ وهذه العملية المعقدة والشائكة لا تتم في المخبر «فنية محضة»، وإنما تتم في المجتمع من خلال صراع واسع وعنيف حول المصالح والحقوق والسلطة. وإذا كانت عملية التقدم الاجتماعي تهدف إلى «السيطرة على مقدرات الإنسان بالنتيجة على هذا الكون» كما يقول الكاتب، فلمصلحة من تتم هذه السيطرة؟ وما الوسائل لتحقيق هذه السيطرة؟ هل يمكن تحقيق هذه السيطرة دون تنمية بشرية ودون تمكين الأفراد من مواجهة العالم المحيط والضرورات الحياتية»؟

وهل يمكن تحقيق ذلك دون تنظيم اجتماعي معين؟ وما الهدف من السيطرة على مقدرات الإنسان والكون؟ الفاشية هدفت السيطرة على مقدرات الإنسان والكون؛ فهل كانت عملية تقدم اجتماعي؟

إن التقدم الاجتماعي ليس عملية ميكانيكية ومحض فنية لتفاعل الذكاء الإنساني مع محيطه؛ وإنما هو عملية اجتماعية تحكمها عوامل متعددة تار يخية وثقافية وقانونية وتكنولوجية وحضارية ونفسية وموازين قوى بالإضافة إلى المؤثرات والعوامل الخارجية الضاغطة سلباً أو إيجاباً، أي إن التقدم الاجتماعي لا يعني بأي حال من الأحوال التقدم التقني وإن كان متضمناً له، وبالتالي فإن تجريد مفهوم «التقدم الاجتماعي» من محتواه الاجتماعي، لا

يشكل تقدماً على صعيد المفاهيم، وهو ينافي الواقع ويشوه الحقيقة، خدمة لمفهوم «الليبرالية الجديدة» في فصل الاقتصادي عن الاجتماعي.

١ – حول مفهوم الاشتراكية وتجربة الدول الاشتراكية.

يتعرض نص الدكتور الأبرش إلى مفهوم الاشتراكية وتجارب الدول الاشتراكية في عدد من المواقع في ص ٥ وفي ص ٧ وفي الصفحة ١٣

بداية لا بد من التذكير بأن وجود قطاع دولة وملكية عامة لا يعني وجود الاشتراكية، كما أن الإعلان أو رفع شعار الاشتراكية لا يعني تطبيقها فعلاً، وهذا ما اتسمت به تجارب البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خاصة، فالاشتراكية في الأساس هي المفهوم أو المرحلة الانتقالية التي تمر فيها المجتمعات وصولاً إلى المرحلة الشيوعية، وتتسم هذه المرحلة بإلغاء العمل المأجور أي سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة الاجتماعية للاقتصاد الوطني، وفي هذه المرحلة لا تحل جملة التناقضات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن تطور النظام الاشتراكي ذاته وتطور الديموقراطية والمشاركة فيه يعود إلى مرحلة أعلى من الحرية الفردية والجماعية، مما يتيح إمكانية حل التناقضات الثانوية في المجتمع (قمة عمل اجتماعي، ريف، مدينة، تمايز قومي وديني وغيرها..) سلمياً، ويرتبط مصير الاشتراكية ومستقبلها ليس فقط بالتطور المادي وإنما بالتطور الروحي والديموقراطي للمجتمع، وباتساع نطاق المشاركة وفعاليتها، في تجارب الدول العربية التي أعلنت عن نفسها اشتراكية ثم التعايش بين الملكية العامة والخاصة لوسائل

الإنتاج، ولم تتحقق المشاركة على أي مستوى من المستويات وتحولت البيروقراطية المنتفعة إلى «برجوازية بيروقراطية» متحكمة تستغل الملكية العامة و(القطاع العام) لمصالحها وكأنه ملكية خاصة؛ واستخدمت أدوات السياسة الاقتصادية بشكل مشوه انعكست بمكاسب وامتيازات لرأس المال الخاص وشركائه من الإدارة الاقتصادية والعامة العليا [(١)]؛ إن التجارب التنموية العربية على اختلاف منطلقاتها واتساعها، لم تكن تجارب اشتراكية ولا يكفي وجود شجرة للدلالة على وجود الغابة، وعلى العكس من ذلك قد يؤدي وجود رأسمالية دولة إلى إعاقة تطور القوى المنتجة وبالتالي إعاقة التطور الاجتماعي باتجاه الاشتراكية.

يورد الدكتور الأبرش في الصفحة الخامسة جدولاً للدلالة على فعالية القطاع الخاص وأفضليته، ولكن اختيار البلدان لا يقدم دليلاً على هذا الادعاء، فكوريا الجنوبية، كانت تنميتها موجهة، وللدولة دور أساسي في العملية الاقتصادية ككل، وتصنف تجربتها كتعميم للتجربة اليابانية «لليدالمرئية» كناية عن التدخل المباشر للدولة بالإضافة إلى الدعم الخارجي الكبير، وتدفق رؤوس الأموال عليها، وعلى ألمانيا الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتحويلها إلى حصون في مواجهة «المد الشيوعي» خلال فترة الحرب الباردة، أما بالنسبة للمؤشرات المختارة فإنها غير كافية

(١) انظر: نبيل مرزوق «المشروع التنموي العربي منذ الاستقلال: مراجعة نقدية» الأسبوع الثقافي الثالث ٣/٣٠ - ١٩٩٦/٤/٨ كلية الآداب جامعة دمشق ١٩٩٦.

للاستدلال على أفضلية القطاع الخاص، حيث لا تشمل المؤشرات معدلات النمو الاقتصادي ومستوى تلبية الحاجات المادية والثقافية والروحية، حسب معطيات البنك الدولي [٢] وللدول نفسها يمكن استخراج المؤشرات التالية:

(٢) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ نيويورك إصدار البنك الدولي ١٩٨٧، الصفحات ٢٣٦ و٢٣٧ ٢٧٦ ٢٧٧ و٢٧٨ ٢٧٩ و٢٨٠ ٢٨١.

الدول	معدل استهلاك الطاقة للفرد (كغ) مكافآت النفط		معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ دون السنة		معدل وفيات الأطفال من سن ١-٤ سنوات		عدد السكان لكل طبيب		عدد المقيدين في التعليم العالي كنسبة من الفئة العمرية	
	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٤
ج- ألمانيا الديمقراطية	٣٧٦٢	٥٦٨٠	٢٥	١٠	١	(٠)	٨٧٠	٤٩٠	١٩	٣٠
ج-ألمانيا الاتحادية	٣١٩٧	٤٤٥١	٢٤	١٠	١	(٠)	٦٤٠	٤٢٠	٩	٢٩
ج-كوريا الديمقراطية	١١٩٦	٢١١٨	٦٢	٢٧	٦	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ج-كورية الجنوبية	٢٣٧	١٢٤١	٦٣	٢٧	٢٤	٨	٢٧٠٠	١٣٩٠	٦	٢٦

إذن رغم تركز الاستثمارات الأجنبية في كل من ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية، وذلك ضمن أهداف سياسية استراتيجية بالنسبة لرأس المال العالمي والأمريكي خاصة، فإن المؤشرات المتعلقة بمستوى التنمية البشرية تبين تقارباً في المستويات رغم التفاوت الكبير في عدد السكان والإمكانات المتاحة في بداية الفترة لكل منها.

ويقول الدكتور الأبرش في الصفحة السادسة والسابعة من مساهمته: «فالاتحاد السوفيتي نفسه وبعد ٧٣ سنة من إدارة اقتصادية مركزية مبنية على ما يسمى (بالتخطيط المركزي العلمي)،... بقي من حيث اقتصاده اقتصاد دولة ثانية تسعى جاهدة للاقتراض من الدول التي أخذت بشكل أو بآخر باقتصاديات السوق، بينما أرتال الجوع تقف أمام المحلات في المدن الروسية..» يتجاهل الكاتب الواقع الذي انطلق منه الاتحاد السوفيتي إثر الدمار والجوع الذي حل بروسيا في الحرب العالمية الأولى، وتلا ذلك الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي الخارجي، والحصار الاقتصادي والسياسي من قبل الغرب بكامله، ثم الحرب العالمية الثانية والاحتلال النازي لجزء هام من أراضيه، والدمار والتقتيل الذي حل بشعبه، مع ذلك خرج الاتحاد السوفيتي منتصراً، وكان لانتصاره الفضل الأول في القضاء على النازية وتخليص البشرية من جرائمها، لكن ذلك جعل الغرب أكثر عدوانية وشراسة تجاهه فبدأت الحرب الباردة والحصار الاقتصادي والتكنولوجي والتهديد العسكري الذي أجبره على الدخول في سباق التسلح المدمر، ورغم ما يمكن أن يقال عن هذا السباق ومضاره بالنسبة للاتحاد السوفيتي والعالم، فإنه لا بد من

الاعتراف اليوم بأنه بفضل تضحيات الاتحاد السوفيتي وبنائه قوة عسكرية مهابة من قبل الغرب، أمكن الحفاظ على السلم العالمي، وأمكن للدول المستعمرة أن تتحرر، وأن تختار طريق تنميتها دون خوف أو تهديد، ونحن العرب أكثر الشعوب التي لامست هذه الحقيقة؛ سواء بالنسبة لدعم استقلال سورية، أو لموقفه من العدوان الثلاثي على مصر، أو العدوان الإسرائيلي على الدول العربية واحتلال أراضيها في ٥/ حزيران /١٩٦٧، وموقفه إلى جانبه الدول العربية في حرب تشرين ١٩٧٣. إن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً منذ أوائل التسعينات قد جر على العرب حرباً مدمرة في الخليج، ما زالت منعكساتها تتفاعل على صعيد المنطقة العربية كلها، كما دفع إسرائيل لتمارس عدوانيتها واستهتارها بحقوق الشعوب العربية، دون خشية أو تردد من وجود حليف قوي إلى جانبهم. لقد لجمت قوة الردع السوفيتية العدوانية الأمريكية والأطلسية لمدة تزيد عن ٤٠ عاماً، والآن تدفع الشعوب والعالم بأسره ثمن غياب هذا التوازن في القوة على الصعيد العالمي، لقد كانت كلفة هذا التوازن باهظة بالنسبة لشعوب الاتحاد السوفيتي، مع ذلك فإن ما حققه التخطيط والقطاع العام في الاتحاد السوفيتي على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبير، وقد فاقت معدلاته بدرجات كبيرة أعلى المعدلات التي حققتها الدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أوائل الثمانينات، والأمثلة على ذلك كثيرة [٣]:

(٣) الأرقام الواردة أدناه مستقاة من المجموعة الإحصائية السوفيتية لعام ١٩٧٨، إصدار: إدارة الإحصاء المركزي، موسكو ١٩٧٨.

شكل إنتاج الاتحاد السوفيتي من الفولاذ عام ١٩١٣ نحو ١٥٪ من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، أصبح هذا الإنتاج عام ١٩٧٧ عدة أضعاف[٤] إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية. كان إنتاج الاتحاد السوفيتي من الجرارات الزراعية ٠,٧ ٪ من إنتاج الولايات المتحدة عام ١٩١٣ وأصبح عام ١٩٧٦ يشكل ٢٢٦٪ من إنتاجها، الجدول التالي يبين عدداً من المؤشرات:

السنوات/ المؤشرات	١٩١٣	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٧٧	
الناتج المحلي الإجمالي	١	٥,١	٤,٢	٨,٢	٢٩	٥٦	٦٢	ص٢٩
الدخل القومي	١	٥,٢	٤,٤	٨,٨	٣٢	٦١	٦٨	ص٢٩
الإنتاج الصناعي	١	١٧,٧	٧,١	١٣	٦١	١٣١	١٤٥	ص٢٩
الإنتاج الزراعي	١	١,٤	٠,٩	١,٤	٢,٥	٣,٢	٣,٥	ص٢٩
إنتاج الكهرباء مليارك.واط	٢,٢	٤٨,٦	٤٣,٣	٩١,٢	٥,٧	١٠٣٩	١١٥٠	ص٣٠-٣١
إنتاج السماد / مليون طن	∴	٣,٣	١,١	٥,٥	٣١,٣	٩٠,٢	٩٦,٨	ص٣٠-٣١
إنتاج السيارات/ ألف سيارة	∴	١٤٥	٧٥	٣٦٣	٦١٦	١٩٦٤	٢٠٨٨	ص٣٠-٣١

شكل حملة الشهادة الجامعية نحو ٨/١٠٠٠ من السكان في سن ١٠ سنوات فأكثر عام ١٩٣٩ وأصبحت هذه النسبة عام ١٩٥٩ ٢٣/١٠٠٠ و٤٢/١٠٠٠ عام ١٩٧٠ ونحو٥٨/١٠٠٠عام ١٩٧٧ (ص ١٩) لقد بلغ معدل النمو

(٤) عام ١٩٦٥.

السنوي ١٣،٣٤٪ وسيطاً خلال السنوات ١٩٤٥- ١٩٦٠ بالنسبة للناتج الإجمالي الحقيقي، وبلغت هذه النسبة نحو ٤,٤٨٪ خلال السنوات ١٩٦٠ ١٩٧٥، الجدول التالي يلخص بعض مؤشرات التنمية البشرية لعدد من الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية الأكثر تقدماً (*).

(*) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ البنك الدولي للإنشاء والتعمير-واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٣.

	الاتحاد السوفيتي ٦٠	الاتحاد السوفيتي ٨١	تشيكوسلوفاكيا ٦٠	تشيكوسلوفاكيا ٨١	ألمانيا الديمقراطية ٦٠	ألمانيا الديمقراطية ٨١	الولايات المتحدة الأمريكية ٦٠	الولايات المتحدة الأمريكية ٨١	ألمانيا الاتحادية ٦٠	ألمانيا الاتحادية ٨١	فرنسا ٦٠	فرنسا ٨١	المملكة المتحدة ٦٠	المملكة المتحدة ٨١
العمر المتوقع عند المولد(سنوات)[٥]	٦٨	٧٢	٧٠	٧٢	٦٩	٧٣	٧٠	٧٥	٧٠	٧٣	٧٠	٧٦	٧١	٧٤
معدل وفيات الرضع(أقل من سنة)[٦]	٣٣	..	٢٤	١٧	٣٩	١٢	٢٦	١٢	٣٤	١٣	٢٧	١٠	٢٣	١٢
معدل وفيات الأطفال (١-٤سنوات)[٧]	٢	..	١	١	٣	(٠)	١	(٠)	٢	(١)	٢	(٠)	١	(٠)
عدد السكان لكل طبيب[٨]	٥٦٠	٢٨٠	٦٢٠	٣٦٠	١١٨٠	٥٢٠	٧٥٠	٥٢٠	٦٧٠	٤٥٠	٩٣٠	٥٨٠	٩٤	٦٥٠
عدد السكان لكل ممرض أو ممرضة[٩]	٣٤٠	٢١٠	٢٣٠	١٣٠	..	..	٣٤٠	١٥٠	٣٧٠	١٧٠	٥٣٠	١٢٠	٢١٠	١٤٠
الإمداد اليومي بالطرق الحرارية(١٩٨١)[١٠]		٣٣٧٢		٣٤٧٧		٣٧٨٠		٣٦٥٨		٣٥٦١		٣٣٩١		٣٣٠٦
نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية من مجموعة العمر[١١]	١٠٠	١٠٦	٩٣	٩١	١١٢	٩٦	١١٨	٩٨	١٣٣	..	١٤٤	١١٢	٩٢	١٠٤
نسبة المقيدين بالتعليم العالي من السكان (٢٠-٢٤سنة)[١٢]	١١	٢١	١١	١٦	١٦	٣٠	٣٢	٥٥	٦	٢٦	١٠	٢٥	٩	٢٠
نصيب الفرد لاستهلاك الطاقة[١٣]	٢٨٩٦	٦٤٢٢	٣٨٦٢	٦٨٤٧	٤٦٠٩	٧٤١٢	٨٤٠٨	١٦٢٦	٣٨٥٩	٦٠٥٣	٢٨٥٨	٥٣٦٨	٤٧٥٠	٥٣٦٣
نسبة العاملين في الزراعة إلى قوة العمل[١٤]	٤٢	١٤	٢٦	١١	١٨	١٠	٧	٢	١٤	٤	٢٢	٨	٤	٢

(٥) و(٦) و(٧) الجدول ٢٣ ص٢١٤-٢١٥- (٨) و(٩) و(١٠) الجدول ٢٤ ص ٢١٦-٢١٧- (١١) و(١٢) جدول ٢٥ -

(١٣) جدول رقم ٨ - (١٤) جدول ٢١

من مقارنة المؤشرات المختلفة يتضح أن الدول الاشتراكية التي انطلقت بإمكانياتها الذاتية في عملية التنمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أصبحت ذات مستويات مقاربة لمستويات الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة للعديد من المؤشرات؛ أي إنها خلال مدة تقارب ٢٥ عاماً قد حققت تطوراً احتاجت الدول الرأسمالية المتقدمة لعقود طويلة للوصول إليه بالإضافة إلى النهب الذي كانت وما زالت تمارسه لثروات الدول النامية. يشير الدكتور رزق الله هيلان في كتابه (الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المختلفة)، إلى مقارنة فيما بين بلغاريا وتركيا وسورية، ويتبين من هذه المقارنة بين بلدان كانت ذات مستوى تطور متقارب أوائل القرن، بل كانت بلغاريا الأقل تقدماً فيما بينها، كيف أصبحت بلغاريا من الدول الصناعية المتقدمة وواحدة من ٣٥ دولة مصدرة رئيسية للمعدات والآلات الميكانيكية والكهربائية [١٥] في الوقت الذي ما زالت فيه الدولتان الأخريان ترزحان في إسار التخلف والتبعية.

إن إطلاق الأحكام والقول بأن الأنظمة الاشتراكية والتخطيط لم يحقق تقدماً ملموساً لهذه الدول، وأنها ما زالت دولاً نامية «بينما أرتال الجوع تقف أمام المحلات في المدن الروسية، تحاول أن تجد حاجتها فلا تجدها» لا يستند إلى تحليل علمي موضوعي. لقد شكل الإنفاق على الغذاء نحو ٦٧،٣٪ من دخل الأسر السوفيتية عام ١٩٤٠ وأصبحت جملة هذا الإنفاق

(١٥) د. رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المختلفة، مطبعة دار العلم دمشق ١٩٨٠، ص ١٦٢.

٣٤،٧٪ من الدخل عام ١٩٧٧ [١٦] في الوقت نفسه الذي ازداد فيه وسطي الإدخار العائلي من ٦،٩٪ إلى ١٢،٣٪؛ صحيح أن الأرتال قد كانت موجودة، ولكن من أجل اقتناء سلع استهلاكية عالية النوعية، والإنفاق على المواد الأساسية ضئيل، لدى المواطنين قدرة شرائية كبيرة يرغبون بإنفاقها على السلع الكمالية، والمثال الذي أورده الدكتور الأبرش عن «تشويه الأسعار» في الاتحاد السوفيتي، يوضح أن بعض مدخلات الصناعة والمواد الغذائية الأساسية مدعومة في حين ترتفع بعض السلع الكمالية والأقل أهمية مثل السيارة والتلفزيون الملون والفيديو، قد تكون هنالك مشكلة في مسألة التسعير في الدول الاشتراكية، ولكن هذا التسعير كان يهدف إلى توفير السلع الغذائية والأساسية بأسعار مخفضة لكافة المواطنين، بالإضافة إلى توفير مدخلات رخيصة للصناعة، أو لبعض القطاعات الأساسية، وهذا ما يفسر خسارة بعض الشركات السوفيتية التي أوردها الكاتب.

بلغ صندوق الاستهلاك الاجتماعي ٩٩،٥ مليار روبل عام ١٩٧٧، ويمول هذا الصندوق الإنفاق على الصحة والسكن والتعليم والضمان الاجتماعي؛ وهي النفقات التي تتكفل بها الدولة بالنسبة لجميع المواطنين، وتمويل الصندوق يتم عن طريق الفوائض المختلفة المتحققة في الاقتصاد الوطني وليس عن طريق الضرائب، أي إن الفوائض المتحققة في قطاعات الإنتاج يعاد توزيعها عبر آلية التسعير والخدمات العامة والرعاية الاجتماعية والسكن المقدمة لكافة المواطنين.

---

(١٦) المجموعة الإحصائية السوفياتية مصدر سبق ذكره.

٢ – حول القطاع الخاص وإمكاناته في ظروف الدول النامية.

ينطلق الدكتور الأبرش من فكرة أن القطاع الخاص موجود، وهو الذي أوصل الدول الرأسمالية المتقدمة إلى ما وصلت إليه، وأن القطاع الخاص في الدول النامية لم يقم بهذا الدور؛ لأن الدولة قد قيدت نشاطه وحدت من إمكانية عمله وتطوره، وكي لا نذهب بعيداً ففي مثال الدول العربية: الدول العربية النفطية والتي أتيح فيها للرأسمال الخاص الاعتراف والدعم الرسمي ورؤوس الأموال الكبيرة، ماذا حقق من تنمية؟ ولماذا لم يسهم في عملية التنمية؟ وفي الأردن والمغرب وتونس لماذا لم يستطع رأس المال الخاص نقل هذه البلدان إلى وضعية أفضل والدولة فيها ترفع لواء «الاقتصاد الحر»؟ ولماذا يستثمر المتمولون العرب ما يقارب ٨٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرهما من دول العالم؟ هل لأن دولهم تمنعهم من الاستثمار في بلدانهم وتسلب منهم حريتهم؟ أم أن اختيارهم مبني على أساس تحقيق المعدل الأعلى للربح والاستثمار الآمن؟ إن الدكتور الأبرش يتجاهل مقولات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ويرفض فكر التنمية وهو لا يأخذ بالاعتبار مستوى التطور الذي بلغه رأس المال على الصعيد العالمي. حيث أنه بالنسبة لآدم سميث ترتبط زيادة الإنتاجية بقسمة العمل، وقسمة العمل تتعلق بحجم السوق؛ إذن حجم السوق عامل أساسي للاستثمار وتحقيق قسمة العمل والتخصص، وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو. وفي وضعية البلدان النامية تؤدي المستويات المتدنية للدخل إلى تقليص حجم السوق، حيث يكون الإنفاق على الاحتياجات الأساسية مستوعباً للجزء

الأكبر من الدخل، والاحتياجات الأساسية تلبى عن طريق القطاع الأولي المحلي وبعض الصناعات المحلية، أو الاستيراد، وعندما لا تترافق عملية النمو الاقتصادي مع إعادة توزيع الدخل، فإن نمط الاستهلاك والطلب المحلي لا يتغيرّ، وتبقى بنى الإنتاج محافظة على هيكليتها، خاصة عندما يكون هذا النمو في الدخل مرتبطاً بعوامل خارجية أو استثنائية، اكتشاف مصادر أولية، تحسن في أسعار بعض السلع المصدرة، قروض ومساعدات خارجية، في هذه الحالة الفائض الاقتصادي المتحقق والذي يذهب إلى أيدي مجموعة صغيرة من المواطنين لا يغير مستوى الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً، ويتوجه في أغلب الأحيان إلى الاستيراد، أو إلى إقامة بعض الصناعات الملبية لطلب الفئات الميسورة على سلع الاستهلاك الكمالية أو ذات النوعية الخاصة، هذه الوضعية عامة وفي جميع الدول النامية نتيجة وجود سوق عالمية متطورة، قادرة على تلبية طلب هذه الفئات الميسورة في البلدان النامية. في الدول الرأسمالية التي عرفت التطور الصناعي والرأسمالية في بدايته لم تكن السوق العالمية متطورة، وكان رأس المال يتوسع مع كل اكتشاف علمي أو تطبيق تقني جديد، وفي البلدان التي تأخرت فيها الثورة الصناعية بالمقارنة مع إنكلترا مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فرضت قيود جمركية وحماية كبيرة للصناعة الوليدة، لإعطاء الفرصة للرأسمال المحلي للتوسع ولإقامة صناعات جديدة. وفي الدول النامية المعاصرة يتردد رأس المال في المجازفة في استثمارات يشك بقدرة السوق المحلي على استيعابها، بالإضافة إلى تكاليفها الكبيرة، واحتياجها لفترات زمنية طويلة كي تتحسن أو تعطي عائدية ملائمة، إلى جانب عدم توفر خبرات صناعية وعلمية كافية وعدم وجود

تراكم معرفي وتقني ملائم. ووجود احتكارات دولية كبرى تتحكم بالتقانات الحديثة وتفرض عليها رقابة صارمة، هذه العوامل لعبت دوراً رئيسياً في الحد من الاستثمارات الخاصة في السوق المحلي؛ وجعلت رأس المال يبحث عن فرص بديلة وعوائد ملائمة؛ سواء في العقارات والأراضي أو التجارة أو الاستثمار في الدول الأخرى. وتبين تجارب الدول النامية أن رأسماليتها المحلية لم تستطع منذ أوائل القرن الحالي وحتى الآن إقامة قاعدة رأسمالية صناعية متطورة في بلدانها، وجميع الأمثلة والنماذج التي استطاعت تحقيق تقدم نوعي في هذا المجال؛ كانت نماذج تستند إلى خطة ومشاركة من قبل الدولة في الاستثمار والتوجيه والحماية والرقابة، من اليابان إلى كوريا الجنوبية إلى تايوان وغيرها من البلدان، ولا تقدم التجربة التاريخية خلال هذا القرن لمجمل دول العالم سوى نموذج الدول الاشتراكية وعدد محدود من الدول ذات الاقتصاد «الموجه» أو اقتصاد «اليد المرئية» على عكس «اليد غير المرئية» لآدم سميث، والليبرالية الجديدة.

هذا لا يعني عدم توفر الإمكانية لدى القطاع الخاص المحلي، وإنما المطلوب في المرحلة الحالية من التطور الرأسمالي العالمي دور فاعلٌ أكبر للدولة؛ في إدارة العملية الاقتصادية، وفي تقاسم أعباء التنمية مع القطاع الخاص، الذي سيستفيد من هذه التنمية. والمؤسف في تجربة الدول العربية؛ أن غياب الخطة والاستراتيجية التنموية الواضحة، قد حوَّل الحمايات الجمركية وغيرها من القيود على الاستيراد إلى فرصة سانحة للقطاع الخاص لمراكمة أرباح احتكارية وليس في فرصة للاستعداد والتطور لمواجهة المنافسة الخارجية.

٣ – حول مفهوم تمويل الأغنياء للفقراء.

يستخدم الدكتور الأبرش هذا المفهوم بشكل متكرر في مساهمته ص ١٢ و١٦ وغيرهما؛ وهو يفسر مفهوم «دولة الرفاه»، والتدخل من قبل الدولة في إعادة توزيع الدخل على أنه فرض لمشاركة ذوي الدخل المحدود في أرباح «الناجحين اقتصادياً» أو تمويل المزايا الاجتماعية «بمدفوعات من الأغنياء إلى الفقراء» عبر «برامج الضمان الاجتماعي وتعويضات العطالة والولادة والنقاهة والمرض والوفاة.. إلخ»؛ هذا الفهم في الحقيقة قاصر، ويتجاهل الحقائق الموضوعية؛ حيث تعترف النظرية الاقتصادية إلى ما قبل فالراس والاقتصاديين «الكلاسيكيين الجدد»، بأن العمل الإنساني هو المصدر الأساسي للقيمة؛ وإذا كانت الليبرالية الجديدة تأخذ بمفهوم «القيمة المنفعة» فإن هذا المفهوم لا يستند إلى مبررات علمية أو برهان نظري مقنع. وسبق أن تعرضت إلى هذا المفهوم من خلال مساهمتي، ولن أكرر ما جاء فيها، ولكن ما يجب توضيحه هو أن الثروة الاجتماعية ككل، هي ناتج العمل، وتمتع العاملين بهذه الثروة حق طبيعي ومبرر جوهري لإخلاصهم في عملهم وزيادة إنتاجيتهم، مع ذلك فإن تمويل صناديق البطالة والضمان الاجتماعي وغيره يتم عن طريق ضرائب تفرض على العاملين المأجورين، وأرباب العمل، وهذا طبيعي أيضاً، حيث يستفيد أرباب العمل من هذه النفقات، لأنها تخلصهم من مسؤوليتهم المباشرة عن أوضاع عمالهم ورعايتهم الصحية وتعليم أبنائهم، ليكونوا عمالاً مؤهلين مستقبلاً، فرأس المال يحتاج إلى يد عاملة متجددة، صحيحة جسمياً ومؤهلة ومدرّبة بدرجة كافية، لتحقيق الإنتاجية المطلوبة التي تساعد رأس المال والاقتصاد ككل على المنافسة

وتحقيق الربح، وبالتالي فإن تمويل هذه النفقات الاجتماعية لا يتم على حساب الأغنياء أو الناجحين اقتصادياً، وإنما يتم على حساب المجتمع عامة ولمصلحة رأس المال بالدرجة الأولى، ونظرة على الخدمات العامة المقدمة من قبل «دولة الرفاه» كالطرق والاتصالات والكهرباء وغيرها تبين أن المستفيد الأساسي من هذه الخدمات هو المؤسسات والمنشآت التي تحقق «وفورات خارجية» وزيادة في الإنتاجية على حساب المجتمع الذي يمول هذه الخدمات، إن التكاليف الاجتماعية للإنتاج قد تفوق في بعض الأحيان جملة العائدات من هذا الإنتاج، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار الإنفاق الشخصي والأسري على التعليم والصحة بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي، وإذا أخذنا في الاعتبار الموارد الطبيعية الناضبة، والتي يكون استنزافها على حساب الأجيال القادمة، وإذا قمنا بدراسة التكاليف البيئية الناجمة عن تلوث البيئة وتدميرها بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة، إن الواقع يبين أن الفقراء والمجتمع بشكل عام هو الذي يُمول المنشآت والمؤسسات «الأغنياء» و«الناجحين اقتصادياً»، من خلال عملهم المنتج وفائض القيمة الذي يستولي عليه الأغنياء لمصلحتهم الذاتية، ومثال الإنفاق على «البحث والتطوير» [١٧] في الدول الرأسمالية المتقدمة أبرز دليل على ذلك، حيث تمول الدولة الجزء الأهم من الإنفاق على البحث والتطوير سواء في الجامعات والمعاهد أو المؤسسات،

(١٧) يستخدم الدكتور الأبرش تعبير «البحث والتنمية البشرية» كترجمة للتعبير الإنجليزي «Human Development and Research» «Rtd» ، وهي ترجمة خاطئة لا تعبر عن معنى المصطلح الأصلي، كما أنها تشوهُ مفهوم التنمية البشرية «Human Development»، المختلف جذرياً عن مفهوم التطوير المستخدم في التعبير الأصلي «Rtd».

والمستفيد الوحيد من هذا «البحث والتطوير» هو الشركات والمؤسسات الكبرى، التي تحول نتائج البحوث إلى قدرة تنافسية أكبر وغزو لأسواق جديدة وأرباح احتكارية لها فقط دون غيرها من أفراد المجتمع.

إن استخدام هذا المفهوم «تمويل الأغنياء للفقراء» ينطوي على مغالطة لا تخلو من شيء من الجهل بالقوانين الاقتصادية.

٤ – التحولات في النظام الرأسمالي والعودة للقطاع الخاص

يقول الدكتور الأبرش في الصفحة ٢٢ من مساهمته: «إن السياسات الاقتصادية في العالم المتقدم أشبه بأوركسترا تغير ألحانها من حين لآخر، كلما مل سامعوها مع مرور الزمن اللحن الذي تعزفه، وهكذا مررنا من مرحلة تعظيم أهمية القطاع الخاص قبل ١٩١٤، إلى مرحلة اعتبار القطاع الخاص مصدراً لكل العلل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإنسانية، واعتبار توسيع دور وإمكانات القطاع العام الحل الوحيد لهذه العلل حتى عام ١٩٩١، وها نحن نمر بمرحلة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص،.. إلخ»

إذن حسب رأي الدكتور الأبرش تتغير السياسة الاقتصادية لاعتبارات تتعلق بالتغيير كي لا يمل الجمهور الرقابة والتكرار، أي إنها تتغير كما تتغير الأزياء حسب الفصول والأعوام، هذا الرأي تدحضه وقائع تطور الرأسمالية تار يخياً وتطور السياسات المرافقة لها في كل مرحلة فصعود التجار الذين حققوا التراكم الأولي، وزيادة دورهم ونفوذهم، ثم التعبير عنه من خلال «المركنتيلية» وسياساتها التي ربطت بين مصلحة الأمير أو الحاكم وفئة

التجار / الصناعيين، وكانت هذه السياسات على خلفية التوسع الاستعماري ودور «الدولة الدركي» الحامي لرأس المال في الدول والمناطق البعيدة، تطور الرأسمالية ودخولها في تنافس وصراع حاد فيما بينها في أوروبا، جعل الحكام أكثر تطلباً للتمويل لخوض الحروب، لذلك كانت الرأسمالية بحاجة إلى استقلالية أكبر عن الحاكم، فكان آدم سميث المعبر عن مصالح الرأسمالية الصناعية التي أصبحت قوة رئيسية في إنجلترا وعدد من الدول الأوروبية الغربية، وكي يدعم وجهة نظره الليبرالية حاول إضفاء القداسة والقدرة الغيبية على سلوك الرأسماليين الأفراد الذين يجدون أنفسهم مدفوعين «باليد الخفية»، للقيام باختيارات، ما كان ممكناً أن يقوموا بها بشكل عقلاني ومدروس، وبالتالي فإنهم لا يحتاجون إلى توجيه الدولة وإشرافها ولا يرغبون بتدخلها بشؤونهم. «فاليد الخفية» تقودهم إلى ما فيه خيرهم ومصلحتهم.

في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، تأكدت الزعامة للرأسمالية الإنكليزية في غربي أوروبا وبقية العالم، وأصبح تفوقها التكنولوجي والإنتاجي على منافسيها مطلقاً، إلا أن الرأسماليات الأخرى كانت تحاول حماية نفسها من المنافسة خلف حواجز جمركية وقوانين حمائية، فجاءت أطروحة ريكاردو أوائل القرن التاسع عشر في «نظرية التكاليف المقارنة»، بمثابة الدعوة لفتح الحدود أمام السلع والبضائع الإنكليزية في العالم أجمع في ظل وهم المنافع المتحققة من حرية التبادل (وهي الأطروحات التي ترددها اليوم المؤسسات الدولية والدول الكبرى لتحرير التجارة الدولية، أي

بمعنى فتح الأسواق أمام شركات ومؤسسات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الزعيمة الحالية للنظام الرأسمالي العالمي).

الأزمات المتعاقبة للنظام الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر والثلاثينات من القرن العشرين، ونشوء نظام اشتراكي يتبع التخطيط والدور المركزي للدولة ويحقق نجاحات كبرى على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جعل الرأسمالية تشعر بالخطر على نظامها، لذلك وجدت في مشاركة الدولة لها في العملية الاقتصادية وسيلة حماية من الأزمات الدورية ومن الخطر الاجتماعي والخارجي الذي يتهددها، فكانت أطروحات كينز حول عدم قدرة السوق على التصحيح الذاتي، وبالتالي الدور المطلوب من الدولة لتصحيح الخلل في السوق، وتجنيب الاقتصاد ككل الأزمات التي تسببها فوضى السوق، وذلك بهدف حماية النظام ومنحه فرصة الاستمرارية والنمو، ولكن التعايش بين رأس المال والدولة لم يكن ممكناً له أن يستمر بعد أن أصبح التراكم الرأسمالي على درجة كبيرة من التمركز والقوة ومتطلبات نموه وتصاعد قوته تفترض إزالة الحواجز والقيود بكافة أشكالها «العقد الاجتماعي» لدولة الرفاه، والحدود الدولية والجمركية ومبادئ السيادة الوطنية، فجاءت الليبرالية الجديدة ومن المركز القائد في الرأسمالية العالمية وهو الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء سابقاً من إنكلترا في القرن التاسع عشر.

إذن التغير في السياسات هو وليد تطور تاريخي معين، محكوم بتوازن القوى الفاعلة، وليس تغييراً مزاجياً واكتشافاً مدهشاً لأفضليات ومزايا كانت غائبة عن الدول والمنظمين والأفراد، إن العودة للقطاع الخاص هي نتيجة طبيعية لهيمنة نموذج معين يحاول تفصيل العالم على شاكلته، بل أصبح

مرفوضاً لليابانيين والآسيويين أن يكون لهم نموذجهم الرأسمالي الخاص، وعليهم الآن تقليد النموذج الأمريكي تحت الضغط والإكراه، وقد بدأ اليابانيون والكوريون بتهديم نموذجهم تجنباً للضغوط والأزمات، وكما يقول الدكتور الأبرش نفسه ص ٢٣ :«إن القبول بمبادئ اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، هو الشرط الأساسي اللازم اليوم للتعامل الاقتصادي بين الدول في ظل السلام الأمريكي»، وهو هنا يناقض نفسه إذ التغيير يأتي هنا شرطاً أساسياً وليس تغييراً مزاجياً.

٥ - حول مفهوم التنمية وشروطها في الظروف الحالية من التطور الرأسمالي.

ينتقد الدكتور الأبرش مدرسة «التبعية» ومنظريها بأنهم «يقدمون تحليلاً لواقع ليس إلا» ص ٩، ولكنه بالمقابل لا يفيدنا برأي نقيض أو تحليل مخالف لاستنتاجاتها، حيث يقول لنا: إن الدول تختلف في مصادرها وحجمها وفي إنفاقها على «البحث والتطوير»، ولكن هل تقول مدرسة التبعية بأن الدول متماثلة بمصادرها وإمكانياتها؟ ويستنتج الدكتور الأبرش «إن هرولة كل من دول أوروبا الشرقية للالتحاق بالمؤسسات الدولية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة أو الرأسمالية الإمبريالية العالمية بالمفهوم الماركسي القديم والحديث، وللتنافس من أجل توفير فرص أفضل للرساميل الدولية للاستثمار في بلدانها، هو تأكيد آخر على عدم صحة فكرة التبعية، إن عالم اليوم يمنح الفرصة لجميع بلدانه وأبنائه ليطوروا أنفسهم حسب إمكانياتهم وبما ينسجم مع

ظروفهم دون أن يعني بالضرورة أن كلاً منهم له الحق في أن يتمتع بمستوى الرفاه والتقدم نفسه إلا إذا استحقه بعمله وجهده» ص ١٠.

السؤال الذي يتبادر للذهن ما رأي الدكتور الأبرش بمفهوم «التنمية»؟ وما معنى «التنمية» عنده؟ وما «التبعية»؟ وما مظاهرها عنده؟

إن ما قدمه الدكتور الأبرش من «نقد» للتبعية ومدرستها (علماً بأن لي رأيي الخاص بها ولكن ليس هنا المجال الملائم لطرحه الآن)، ليس سوى تأكيد لمقولاتها، فالتحولات التي جرت في أوروبا الشرقية، والانتقال إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على رأس المال الأجنبي، قد أبعد هذه الدول عن منطقة الاستقلالية وزجها بقوة في دائرة التبعية، بحيث أصبحت قروض صندوق النقد الدولي مرهونة بفتح أبوابها للحلف الأطلسي والنفوذ الأمريكي، وبالانسجام بين سياساتها وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عوامل متعددة تفرض التبعية وتساعد عليها، وهذه العوامل جغرافية واستراتيجية وسكانية، وموارد وقدرات تكنولوجية، وإرادة سياسية وتوفر جملة هذه العناصر لدولة ما، لا يعني بالضرورة استقلاليتها، حيث يتطلب ذلك تحولات طويلة الأمد تجعل المجتمع والاقتصاد الوطني قادراً على التجدد الذاتي الإنتاجي والمعرفي والتكنولوجي، وتحقيق التنمية يتطلب قدراً من الاستقلالية يتيح اتباع السياسة الاقتصادية الملائمة دون ضغوط وإملاءات من القوى المالية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية الخارجية، ويدرك الدكتور الأبرش أن مديونية الدول النامية، ودول أوربا الشرقية بعد

انفتاحها، قد أجبرتها على الالتزام باشتراطات المؤسسات الدولية والدول الرأسمالية المتقدمة «ببرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة»، وهذا يؤكد وجهة نظر «مدرسة التبعية»، بأن الارتهان للقوى الخارجية يجرد الدولة المعنية من استقلالية قرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي.

يقول الدكتور الأبرش تحت عنوان ضرورات المرحلة الحالية للتنمية الدولية ص ٢١: «كانت الدول النامية في الأربعينات والخمسينات والستينات في هذا القرن تفتقد في مجال البنية التحتية إلى الكثير من المشاريع...، وكان على الدولة أن تقوم بكل هذا أولاً... فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول وفي تلك المرحلة جاهزاً لتلبية تلك الحاجات الكثيرة، نظراً لارتفاع كلفتها وانخفاض مردودها المباشر، وطول مدة استعادة رأس المال فيها».

إذن يعترف الدكتور الأبرش في هذا المقطع أن الدولة كانت مجبرة على القيام بتلك الأعباء، وأن القطاع الخاص لم يكن جاهزاً لتلبية تلك الحاجات، وهذا يتناقض مع قوله في الصفحة الخامسة :

«إن القول الفرضي أن القطاع الخاص عاجز عن المساهمة في التنمية الوطنية المستقلة مردود بحكم الواقع، لأن القطاع الخاص قام بتلبية حاجات الاقتصاد الوطني في كل مراحل التاريخ كلما سنحت أو تركت الفرصة له ليفعل ذلك..» وفي الصفحة (٢٢) تناقض آخر، حيث بعد أن أكد الكاتب فشل القطاع العام في كل مكان وأنه لم يحقق التطور المطلوب وأنه السبب في تأخر التنمية في عدة أقسام من بحثه، يعود ليقول: «والحقيقة التي يجب أن

تقال هنا أن القطاع العام كرائد وقائد للتنمية الاقتصادية، قد أدى دوره كاملاً خلال عقود من الزمن في جميع أرجاء العالم المتقدم والنامي على حد سواء!». ترى أي الآراء تمثل رأي الدكتور الأبرش؟ ولكن في جميع الأحوال فإن القسم الأخير من مساهمته «الخلاصة والنتائج» يتسم بموضوعية واعتدال أكبر مما ساد في الأقسام الأولى من مساهمته، وأعتقد أن الأقسام الأولى من بحثه لو أتيحت له كتابتها بالروية والموضوعية ذاتها، فإن البحث في مجمله سيكون أكثر فائدة وموضوعية في النقاش الدائر حول مسألة «الخصخصة» والتنمية في الدول العربية.

نبيل مرزوق

فهرس عام

تعاريف[1]

إعداد: صهيب الشريف

الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات)

General Agreement of Triffs and Trade

هـي مؤسسـة متعـددة الجنسـيات أنشـئت سـنة ١٩٤٧ لتشـجيع توسـع التجارة الخارجيةعبر برنامج منسق لإطلاق التجارة، وقـد تركـز قسـم كبـير من عمل الغات على التفاوض حول خفض التعريفات الجمركية بين الـدول، وإزالة الحصص، وعوائق التجارة غيرالمتعلقة بالتعريفات.

الاحتكار Monopoly

شراء أو محاولة شراء كل مـا يعـرض مـن المنتجـات في السـوق ومـن ثـم إنشاء وضع استئثار بغية استغلال السوق.

احتياطات Reserves

تمثل المستحقات الإضافية لجملة أسهم الشـركة الـتي تعكـس زيـادات في قيمة أصول لشركة في الميزانية العامة.

---

[1] هذه المصطلحات ليست مطلقة، يمكن للمفكر أن يستخدم المصطلح بمعنى آخر، غير الذي أوردناه، ويُشرح ضمن النص.

تنشأ الاحتياطات الرأسمالية عندما يعاد تقييم أصول الشركة، مثل المباني لتعكس قيمتها المرتفعة في السوق نتيجة للتضخم، وتمثل أيضاً الأصول النقدية التي تحتفظ بهاالدول لتمويل العجز في ميزان المدفوعات. والأصول الإجمالية التي يحتفظ بها المصرف على شكل أصول سائلة.

الاستثمار Investment

هو الإنفاق على شراء أوراق مالية مثل السندات والأسهم. أو الإنفاق الرأسمالي على شراء الأصول العينية مثل المصنع والآلات والتجهيزات والمخزون أي الاستثمارالحقيقي.

الاستهلاك Consumption

هو قيام المستهلكين بإشباع رغباتهم بشراء السلع والخدمات كما يعني نسبة الدخل القومي الذي تنفقه الأسر والسلطات العامة على السلع الجاهزة والخدمات.

الأسطورة Myth

قصة خيالية تنتقل بوساطة الرواية وترد حول أحداث خارقة وتشرح الأسطورة بمنطق العقل البدائي ظواهر الكون والطبيعة والعادات الاجتماعية.

الأسهم Shares

هي أوراق مالية تصدرها شركة مساهمة كوسيلة لجمع رأسمال طويل الأجل.يكون المساهمون الملاك القانونيين للشركة ويخولهم ذلك الحق بالمشاركة في الأرباح ويتم تبادل الأسهم في البورصة.

الاشتراكية Socialism

مذهب اقتصادي سياسي يشدد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وينسب دوراً كبيراً للحكومة في إدارة الاقتصاد عبر الملكية العامة الواسعة للصناعات الرئيسية، رغم أنه يتيح مجالاً محدوداً لقوى السوق.

الإمبريالية Imperialism

الرأسمالية الاحتكارية وهي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية، حيث تسيطر الاحتكارات (التجمعات الرأسمالية الضخمة) على الإنتاج وتصريف أهم السلع.

الإنتاجية Productivity

هي العلاقة بين خرج وحدة اقتصادية ومدخلات الإنتاج التي دخلت في إنتاج هذا الخرج. وتقاس الإنتاجية عادة من خلال الخرج بالعامل /ساعة، ويشكل استخدام مخزون رأسمالي أكبر وأفضل المصدر الرئيسي لزيادة الإنتاجية. وتقدم زيادة الإنتاجيةمساهمة في تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

الإيدلوجيا Ideology

هي بالمعنى الخاص منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرَك أو بشكل غير مدرَك. أما الإيدلوجيا بمعناها العام فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

البطالة المقنعة Disguised Unemployment

شكل من أشكال البطالة حيث لا يقوم الأشخاص القادرون على العمل

والراغبون بذلك بتسجيل أنفسهم على أنهم عاطلون عن العمل، فيؤدي ذلك إلى غيابهم عن أرقام البطالة الرسمية.

البنك الدولي World Bank

مؤسسة متعددة الجنسيات أنشئت سنة ١٩٤٧ (بعد مؤتمر برتون وودز) لتوفيرالعون الاقتصادي. إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية لتقوية اقتصادياتها، وقد دعم البنك كثيراً من الاستثمارات الطويلة الأجل بما في ذلك مشاريع البنية التحتية التي تتعلق بالكهرباء والطرق والاتصالات، ومشاريع زراعية وصناعية، وبرامج اجتماعية وتدريبية وتعليمية. تأتي أموال البنك بمعظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضاً من أسواق رأس المال الدولية.

ويعمل البنك وفقاً لمبادئ الأعمال التجارية، فلا يقرض بأسعار الفائدة التجارية؛ إلا تلك الدول القادرة على السداد.

البرجوازية Bourgeoisie

هي طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرّة نشأت في القرون الوسطى الأوربية،وسميت كذلك لأنهم كانوا يعيشون إما في المدن أو في قرى صغيرة يتمتعون فيها ببعض الامتيازات. كان دور هذه الطبقة في إنجاح الثورة الفرنسية جوهرياً.

كما أنها لعبت دوراً في الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا في القرن التاسع عشر.

لكن النظام الرأسمالي الذي استندت إليه أدى إلى استغلالها الفاحش لقوى الطبقةالعاملة التي كانت تحرك عجلة الصناعة ميدانياً. ومن هنا نشأ العديد من الأزمات ومن الصراعات الاجتماعية.

البيروقراطية Bureaucracy

يستعمل هذا الاصطلاح في توضيح الأعمال والواجبات والأنظمة الإدارية التي يقوم بها ويشرف عليها ويصفها الموظفون الإداريون وهي صفة عدم القابلية وسوءممارسة الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الموظفون.

التراكم الرأسمالي Accumulation capitalist

وهو تحويل جزء من فائض القيمة إلى رأس مال جديد يضاف إلى رأس المال القديم .

التضخم Inflation

زيادة في المستوى العام للأسعار تستمر لفترة معينة في أحد الاقتصادات، وقدتكون الزيادات السنوية في الأسعار صغيرة أو تدريجية أو كبيرة ومتسارعة. ويمكن قياس معدل التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين مثلاً الذي يبين النسبة المئوية للتغير في أسعار المواد الاستهلاكية. وسبب التضخم وجود طلب زائد عند مستوىالعمالة مما يدفع الأسعار للارتفاع، أو لزيادة تكاليف مدخلات الإنتاج التي تدفع الأسعار للارتفاع، كما أن من أسبابه الإفراط في طبع العملة.

التقدم Progress

الحركة التي تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشدخيراً، وتنتهي إلى نفع. وينطوي التقدم على مراحل تكون كل مرحلة من مراحله أكثر ازدهاراً وأرقى من المرحلة السابقة. كما تشير الكلمة إلى انتقال المجتمع البشري إلىمستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية، والسيطرة على الطبيعة.

تكنوقراطية Technocracy

نخبة الفنيين والمهندسين والاقتصاديين ذوي الخبرة النظرية والعملية الواسعة.

التكنولوجيا Technology

المعرفة النسبية بالوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف مختلفة يتوخاها النشاط الاقتصادي، إنها معرفة التقنيات المادية بمختلف أنواعها.

الراديكالية Radicalism

مذهب الأحرار المتطرفين الذين يطالبون بالإصلاحات الجذرية ولا يقبلون التدرج، وذلك لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

الرأسمالية Capitalism

هو نظام اقتصادي يقوم على الملكية الفردية لموارد الثروة، أي يمتلك الأفراد وسائل الإنتاج كالأرض والمشروعات الصناعية والتجارية، ويكون الإنتاج فيه لمصلحة الملاك الأفراد. وتعتمد الرأسمالية أيضاً على السوق الحر وعلى الإنتاج من أجل الربح.

الرومانسية Romanticism

الاتجاه نحو التحرر من القواعد القائمة والتقاليد الموروثة، وحب الطبيعة،وتغليب المشاعر الذاتية والخيال على المنطق والعقل. والرومانسية من وجهة نظرفلسفية إطلاق الموقف الفردي، وإثارة الشعور في أغمض صور، والاعتقاد بلا نهائية الوجود ولا نهائية التقدم في التاريخ.

الدخل القومي National Income

هو إجمالي الدخل المالي الذي تتلقاه الأسر مقابل توريد مدخلات الإنتاج(الناتج القومي) للشركات التجارية لفترة من الزمن وهو القيمة الصافية لكل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة سنوياً.

ويشكل مؤشراً لمستويات المعيشة عند حساب الدخل القومي لكل فرد، ويشمل أيضاً الناتج المحلي للسلع والخدمات التي تنتجها المشاريع داخل الدولة. وأيضاً إجمالي الإنفاق المحلي للمقيمين في البلد على السلع الاستهلاكية والانتاجية.

الدنكشوتية Don Quijote

نسبة إلى دونكشوت بطل رواية سيرفانتين المؤلف الإسباني الذي كان يتوهم أنه يصارع الفرسان بينما هو في الواقع كان يتعارك مع الطواحين الهوائية.

الدورة الاقتصادية Business

هي تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج القومي الإجمالي الفعلي) بين فترات الكساد والرواج. وتتميز الدورة الاقتصادية بأربع أطوار هي:
١- الكساد ٢- الانتعاش ٣- الرواج ٤- الركود.

ديكتاتورية Dictatorship

هي تركيز السلطات في يد فرد واحد دون الاستناد إلى قوانين معينة ويخضع له المحكومون بدافع الخوف، ويحكم الديكتاتور عادة لصالح جماعة محددة.

الديماغوجية Demagogy

سياسة تملق الجماهير، ويقصد به الاتجاه الانتهازي للحكام للسيطرة على

جماهيرالشعب غير المثقفة، فيتحدث من يتجهون هذا الاتجاه عن المشروعات الاقتصادية والاجتماعية على أساس كاذب، وينتهزون فرصة القلاقل الاجتماعية والبؤس بالالتجاء إلى التحيز والتحامل.

الديمقراطية Democracy

نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها.

وقد تكون الديمقراطية سياسية وهي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة، لا تميز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة.

ويستعمل في الإدارة للدلالة على القيادة الجماعية التي تتم بالمشورة بين الرؤوساء والمرؤوسين في عملية اتخاذ القرار.

دولة الرفاه Welfare state

دولة تقدم إعانات تأمين اجتماعي شاملة مثل الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد،وإعانات البطالة والمرض.. الخ.

الذرائعية Instrumentalism

مذهب إجرائي في نظرية المعرفة، تعد فيه الألفاظ والتصورات والأفكار أدوات أو وسائل لتمويل موقف غير محدد إلى موقف محدد. وهكذا فإن الحقيقة لا توجد إلاعندما تكون قابلة للاستعمال بوصفها وسيلة تفيد في آخر الأمر في زيادة سعادة الفرد أوالمجتمع.

السادية Sadism

الحصول على الإثارة الجنسية أو على إشباعها أو عليهما معاً بإنزال الأذى البدني أوالنفسي بشخص آخر.

الشوفينية Chauvinism

التعصب الوطني والغلو في الوطنية لدرجة التطرف الأعمى والنعرة الوطنية الكاذبة.

الشيوعية Communism

عقيدة سياسية واقتصادية ترى أن تحتكر الدولة الملكية وأن تنظم كل وظائف الإنتاج والتبادل بما في ذلك العمالة. وقد عبر كارل ماركس عن الفكر الشيوعي بعبارة« من كل حسب قدرته، وإلى كل حسب حاجته »، وتشمل الشيوعية الاقتصادالمخطط مركزياً، حيث تتخذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع من قبل الحكومة.

صندوق باندورا Pandora

أسطورة إغريقية تقول إن امرأة فضولية فتحت صندوقاً، فسمحت بذلك للأمراض أن تخرج من الصندوق وتغزو عالم البشر.

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

مؤسسة متعددة الجنسيات أنشئت سنة ١٩٤٧ (بعد مؤتمر برتون وودز) للإشرافعلى عمل النظام النقدي الدولي الجديد، نظام سعر الصرف القابل للتعديل. يسعىالصندوق للحفاظ على تدابير مالية تعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء، بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية، وتوازن ميزان المدفوعات.

الضريبة Tax

جباية تفرضها الحكومة على دخل الأشخاص والمنشآت التجارية.

تستخدم الدولة الضرائب لأغراض متنوعة مثل جمع الإيرادات الحكومية، وتغيير في توزيع الدخل والثروة، والسيطرة على مستوى الإنفاق وتوزعه، والسيطرة على حجم الواردات والصادرات

العقلانية Rationalism

أسلوب في التفكير والتفلسف، يقوم على العقل، وهي تعني قدرة الإنسان في حياته اليومية وممارسته المعرفية على المحاكمة الواعية بعيداً قدر الإمكان عن تسلط المشاعر والعواطف، وعلى وزن كافة الاعتبارات لصالح أو ضد الاختيار المعني، وعلى السعي لتعليل أقواله وتصرفاته.

الطبقة الوسطى Middle class

كانت تستخدم هذه الكلمة في القرن التاسع عشر للدلالة على الطبقة البرجوازية.ولكن التسمية اتسعت مع الزمن لتشمل البرجوازية الصغيرة والتجار وأصحاب المؤسسات الصغيرة. وحالياً تشمل أصحاب المهن الحرة.

طوباوية (يوتوبيا) Utopia

تعني المكان الأمثل والذي يقوم الفلاسفة بوصفه ليكون مثال البُنى المستقبلية.فمشروع جمهورية أفلاطون مشروع طوباوي، والمدينة الفاضلة عند الفارابي، وكذلك المدينة الفاضلة عند توماس مور.الطوباوية هي منظومة الأفكار السياسية والاجتماعية إبان صعودها نحو السلطة.أما عندما تبلغ هذه الأفكار السلطة فتتحول الطوباوية إلى إيدلوجيا، أي إلى أفكارمتحجرة وجامدة تعمل على الدفاع عن مصالحها هي.

الطوطم Totem

هو الحيوان الرمزي والمقدس الذي تجله المجموعة البشرية المؤمنة بقدرته على الحفاظ عليها وحمايتها.

قرارات استراتيجية Strategic Decisions

قرارات تتخذها الإدارة العليا لتحديد الغايات الأساسية الطويلة المدى لمشروع وصياغة الخطط الشاملة لتحقيقها.

وتعني الاستراتيجية بمعرفة نقاط القوة والضعف في المشروع والفرص والمخاطر في بيئتها وصياغة برامج العمل لاستغلال هذه الفرص والتعامل مع المخاطر المحتملة.

القروض Loans

المال الذي تقدمه المصارف التجارية وبيوت المال والجمعيات التعاونية...الخ إلى المقترضين، سواء كانوا أفراداً أم شركات، ويستخدم في تمويل الاستثمارات الماليةوالمادية والمشتريات من سلع وخدمات.

القومية Nationalism

مبدأ إيدلوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات تجعل من حب الوطن القيمةالاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية علىالشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين.

الكساد Depression

وهو انخفاض النشاط الاقتصادي ويتميز بانخفاض الأسعار وتقلص القوة الشرائيةوارتفاع نسبة البطالة وهو أحد فترات الدورة الاقتصادية.

الكينزية Keynesianism

مذهب اقتصادي وضعه جان ماريناررد كينيز (١٨٨٣ ١٩٤٦ م) وتلامذته،يرمي إلى إظهار أن الاستخدام الكامل للسكان الفاعلين يمكن أن يؤمن من قبل نظامرأسمالي واعٍ، ويرى أن كل انحطاط اقتصادي ينجم عن إفراط في الادخار بالنسبة للتوظيف الكنيزية تدعو بالضرورة إلى اتفاق وثيق بين الدولة والقوى المالية والصناعية.

الكومبرادورية Comprador

في الصين وبعض الدول الشرقية يأخذ الوكيل المحلي نفقة إضافية من العمال الأجانب عن أعمالهم زيادة عما يأخذه من العمال المحليين.

ليبرالية Liberalism

هي منهج اقتصادي يقوم على أن نظاماً طبيعياً يسود الحياة الاقتصاديةوالاجتماعية، ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصلحتهم وأن على السلطات أن تترك لهم حرية النشاط، وهذا النظام قائم على قانون العرض والطلب الذي يؤمن ازدهارالأفراد والدولة على حد سواء، كما أن المصلحة العامة تتناسب مع مصالح الأفراد.

وظهرت الليبرالية في ظل البرجوازية في القرنين السابع عشر والثامن عشر،وبتأثير كتابات جون لوك والمتنورين الفرنسيين وهم يدعون إلى الملكية الخاصةوالمنافسة والسوق الحرة والديمقراطية وإشاعة الحياة الدستورية والأنظمة الجمهورية.

الماركسية Marxism

نظام فكري أسسه فردريك أنجلز وكارل ماركس اللذين كونا المادية والاشتراكية العلمية كنظرية وكبرنامج عمل للحركة العمالية، ظهرت الماركسية في أواسط القرن التاسع عشر، أما مكونات الماركسية فهي المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي والشيوعية العلمية.

المازوخية Masochism

قبول التعذيب، وهو انحراف جنسي يتميز بالرغبة في التعرض للألم الجسدي على أيدي الآخرين للحصول على الإشباع الجنسي.

المثالية Idealism

مذهب فكري يعتبر أن العقل هو أداة المعرفة الأساسية. وبالتالي ينطلق منفرضيات العقل المسبقة لبناء تحاليله.

المركنتيلية Mercantilism

سياسة اقتصادية تهدف إلى تخصيص بلد ما بأكبر كمية من المعدن الثمين. ويشدد المركنتيليون على أهمية التجارة كمصدر من مصادر ثروة الأمة بحيث يشجعون الصادرات ويعيقون الواردات للسماح للبلد بكنز كميات من الذهب.

المضاربة Speculation

شراء أصول حقيقية أو مالية أو بيعها لتحقيق كسب رأسمالي على المدى القصير من تحركات أسعار هذه السلع أو الأوراق المالية.

ميكرو اقتصاد (الاقتصاد الجزئي) Microeconomics

فرع من علم الاقتصاد يُعنى بدراسة سلوك المستهلكين والشركات وتحديد أسعارالسوق ومدخلات الإنتاج والسلع والخدمات المتعامل بها.

المراجع

Websters New World Dictionary on Power C.D

معجم العلوم الاجتماعية	د. فريدريك معتوق	أكاديميا
معجم الاقتصاد	عمر الأيوبي	أكاديميا
المعجم الفلسفي المختصر	توفيق سلوم	دار التقدم
الموسوعة الاقتصادية	د.حسن الهموندي عادل عبد الهادي	دار الفارابي
معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية	أحمد زكي بدوي	مكتبة لبنان
معجم علم الاجتماع	دينكن ميتشيل	دار الطليعة

صدر من هذه السلسلة





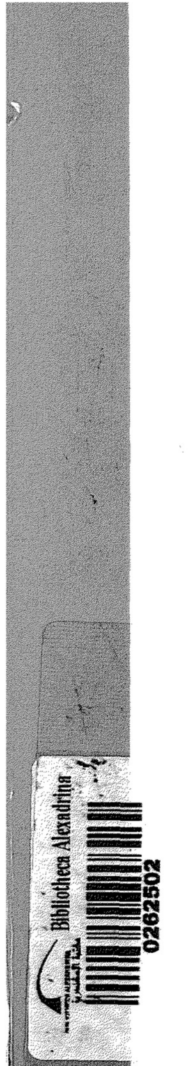






سيصدر لاحقاً

- ما العولمة ؟
- الاجتهاد بين النّص والواقع
- تجديد الفقه الإسلامي
- الاقتصاد الإسلامي بين الوهم والعلم



PARTICULARISM
Al-Khaşkhaşah

Dr. Nabīl Marzūq Dr. M. Riyāḍ al-Abrash

لقد عانت تجارب التنمية العربية جميعها من عدة عوامل، جعلت اقتصاديات الدول العربية عاجزة أمام التحولات غير المواتية من الاقتصاد العالمي. وأصبح مطلوباً إعادة تقويم المسيرة السابقة، والقيام بإصلاحات شاملة للخروج من الأزمة، والانطلاق في تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة.

هل الخصخصة هي الحل لكي نحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي؟

وما هي الخصخصة أصلاً؟ وما المكاسب التي يمكن أن نحققها؟ وما العواقب التي يمكن أن يتركها تطبيقها؟

كيف ينظر المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون للخصخصة؟....

هذه بعض التساؤلات. وهناك الكثير غيرها، يطرحها هذا الموضوع الكبير.

في هذا الكتاب يحاول المؤلفان، وهما من الخبراء الاقتصاديين في هذا الموضوع، أن يبرزا بأسلوب علمي وموضوعي قل نظيره، الزوايا المتعددة للخصخصة.

DAR AL-FIKR
3520 Forbes Ave.. #A259
Pittsburgh, PA 15213
U.S.A
Tel: (412) 441-5226
Fax: (412) 441-8198
e-mail: fikr@fikr.com
http://www.fikr.com/

ISBN 1-57547-654-1

